رأس على عقب
قصة نجاح التنمية الإقتصادية في كوريا الجنوبية

جونغ كيونغ تشوي

(ترجمه للغة الإنكليزية ، كرستي هيون - جوو لي)

ترجمة
الدكتور المهندس : حسين علي داود
المهندسة : نسرين عبد الجبار حمزة

مراجعة
د. عماد عبد اللطيف سالم

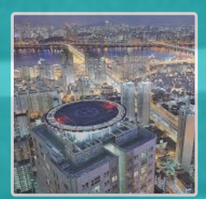

انّ عملية التنمية الاقتصادية الكورية هي لغز كبير، قبل ان تكون معجزة. حيث اختارت كوريا مسارها الفريد لتحقيق التنمية الاقتصادية بدلاً عن الصيغ والمنهجيات التي دعا لها علماء غربيون، وتم تبنيها من قبل المنظمات الدولية. وبالتالي فان النموذج الكوري للتنمية الاقتصادية الخاص بها والمثير للاعجاب لايمكن ان يصنف ضمن النماذج التقليدية المعروفة. وهذا لايتفق كليا او يتناسب مع التصنيف الذي وضعه العلماء الغربيون حول التنمية الاقتصادية الكورية بوصفها نموذج التصنيع المتاخر.

إن العديد من الدول النامية ترغب اليوم في تعلم المزيد عن النموذج الفريد للتنمية الكورية ، وعلى اية حال قد بذلت كوريا جهودها نحو التشارك في تبادل خبراتها مع العالم وباسلوب فعال وكفوء . وبينما لاتزال مواصلة تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يعد واجباً مهما، فان سعي كوريا لان تعد بلداً مشاركاً للمعرفة في المجتمع الدولي يعني لها الكثير . ولذا فأن الخطوة الاولى تبدأ بعد ان تصبح كوريا مُعلِماً جيدا لأولئك الذين يتوقون للتعلم ومحاكاة الخبرة الكورية في التنمية الاقتصادية .

وبالتالي كيف يمكن لكوريا ان تلعب هذا الدور ؟ هذا الكتاب سيناقش مسار كوريا الفريد ونموذجها في التنمية الاقتصادية ، وبرنامج العمل الذي تبنته لاكمال مسؤولياتها.

حقوق التصميم والطباعة محفوظة لدى مديرية المطبعة
الجهاز المركزي للاحصاء 2018
printing.press@mop.gov.iq

رأساً على عقب ..

قصة نجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

جوونغ كيونغ تشوي

(ترجمه للغة الانكليزية، كرستي هيون- جوو لي)

ترجمة

الدكتور المهندس :حسين علي داود

المهندسة : نسرين عبد الجبار حمزة

مراجعة

د. عماد عبد اللطيف سالم

2018

رقم الإيداع لدى دار الكتب والوثائق الوطنية / وزارة الثقافة / جمهورية العراق (٣٨٢١ لسنة ٢٠١٨)

راس على عقب قصة نجاح التنمية الإقتصادية في كوريا الجنوبية / تأليف (جونغ كيونغ تشوي) ترجمة للإنكليزية (كرستي هيون - جوولي) ترجمة للعربية (الدكتور المهندس حسين علي داود ، المهندسة نسرين عبد الجبار حمزة) مراجعة الترجمة العربية (د . عماد عبد اللطيف سالم)

جميع الحقوق للطبعة العربية محفوظة للمترجمين

بسم الله الرحمن الرحيم

((اقْرَأْ بأسم ربكَ الذي خَلَقَ . خَلَقْ الانسَانَ من عَلَق .اقرأ وربكَ الاكْرَمُ الذي عَلمَ بالْقَلَم عَلَمَ الانسَانَ مالَم يَعْلَمْ)) – (القلم \١-٤)

إهداء

الحمد لله رب العالمين، ،والصلاة والسلام علي سيدنا الحبيب المصطفى محمد (صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم)

أُهدي جهدي المتواضع الى شمعتي الحبِ والحنان، والدتي الكريمة، امي الحنونة، و والدي الفاضل، ابي الغالي العزيز

رب أرحمهما كما ربياني صغيراً،

والى رفيقةِ عمري زوجتي الحبيبة ، وأبنائي عائشة وأية وصهيب وأحمد، رعاهم الله وبارك بهم وفيهم ولهم، وأُهدي هذه الثمرة الى جميع من علمني ودرسني واسدى الي معروفا فلهم مني كل التقدير والعرفان والامتنان والاحترام، وأخص بالذكر أستاذي وعمي العزيز مهدي عباس صالح المحترم ، والشكر والاهداء موصولٌ لجميع من شجعنا وساندنا ودعم انجازنا نسأله تعالى القبول والتوفيق،

د.حسين علي داود

إلهي لا يهيب الليل إلا بشكرك ولا يهيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تهيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تهيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تهيب الجنة إلا برؤيتك
الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..
سيدنا محمد صلى الله عليه و اله وسلم

الى الشخص الذي عانى المشاق وكافح من اجل ايصالي الى هذه المرحلة والدي العزيز الي من لا اقدر علي وصفها الغالية الجميلة والدتي العزيزة

الى رفيق حياتي ومن انار بقلبه الهيب دنيتي الجميلة زوجي الحبيب

الى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى إخوتي الاعزاء

الى صديقاتي ورفيقات دربي (سارة، ريم، سمارة، اسراء، أيسر، أسماء) ومن وقف الى جانبي

اهدي هذا الكتاب

المهندسة

نسرين عبد الجبار حمزة

تمهيد

التجارب العظيمة للامم هي صفحات منيرة ووقفات ملهمة للشعوب، تنير بها الطريق وتسترشد بها في مسالك الأمور وتتخذ منها سلماً إلى المجد وطريقا إلى النهضة والبناء(دانييل تيدور\"**الدولة المستحيلة** ٢٠١٢)، من حقنا ان نخطط ونحلم بالمعجزة العراقية على غرار معجزات الامم الاخرى ، ومنها معجزة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية التي تحققت خلال ٢٥ سنة فقط (١٩٦١ - ١٩٨٦)، ويعد هذا معدل عمر جيل انساني واحد اشتركت في مخرجاته ثلاثة اجيال عاشت وتعيش سوية في بقعة جغرافية وزمانية .

بدات قصة ترجمة هذا الكتاب في ايلول ٢٠١٧ مباشرة بعد عودة وفد عراقي رفيع المستوى من ممثلي الوزرات العراقية من جولة للاطلاع والدراسة والاستفادة من قصص النجاح والابداع الكورية في مجال التنمية الاقتصادية ،وحمل معه الوفد العديد من الافكار والقصص والدروس والعبر ، ومن بينها كتاب مترجم من اللغة الكورية الى اللغة الانكليزية للمولف جونغ كيونغ تشوي، بعنوان قصة المعجزة الاقتصادية الكورية وهو الاثمن بين ماعاد به الوفد العراقي من ارض معجزة نهر الهان ، وحينها كان العطش للقراءة والاستزادة وتتبع اخبار المعجزة الكورية يدب في الافكار والاحلام فقرأته اكثر من ثلاث مرات ووجدته يحوي الكثير من الاسرار والافكار والاثار وتطلعت الى نقل المعرفة الى الجميع ، ووجدت ان اللغة تمثل عائقا في تحقق الكفائة المرجوة من هذه المعرفة فقررت ترجمته وهذا كتابي الاول .

وايماناً منا بان الترجمة هي فعل ثقافي لغوي حضاري يمكنها ان تكون هي الرابط بين الحضارات، والمترجمون رسل التنوير وخيول بريد التنوير، من قديم الزمان وحتى يومنا هذا لم تفقد الترجمة أهميتها أو ضرورتها أو فاعليتها، فهي الوعاء الذي تنقل من خلاله المعرفة من بلد إلى آخر ومن لغة إلى أخرى.
والترجمة إذن هي نافذة فكرية ومدخل حضاري يضمن لهويتنا القومية المزيد من التواصل مع الآخر في كل مجالات إبداعه.

بدأت ومعي المهندسة المثابرة نسرين، احدى منتسبات دائرة تخطيط القطاعات \ وزارة التخطيط في قراءة وترجمة الكلمات والسطور والصفحات وبشكل نسابق معه الزمن ، وتمت هذه الترجمة على ثلاثة مراحل نراجع في كل مرحلة ماننتجه من نصوص الترجمة ، وللحصول على اذن رسمي تحريري من المؤلف (السيد كيونج تشوي) ودار النشر (شركة دايوون للنشر) تم مفاتحته وعبر البريد الالكتروني برسالة لطلب الاذن والموافقة التحريرية وفقا لأخلاقيات وأصول حقوق الملكية الفكرية، فاجابنا برسالة اسعدتنا والهبت حماستنا بشكل كبير حيث عبر عن سعادته بان النسخة العربية للكتاب ستكون من العراق ، كما وقال انه يمكن ان نكون من يخطط للمعجزة العراقية ، ووضع شرطا واحداً لموافقته على قيامنا بترجمة مؤلفه الى اللغة العربية وهي ان ننشر الكتاب ونوزعه الى جميع الجامعات العراقية، ووردت الموافقة التحريرية الخطية للمؤلف على قيامنا بترجمة الكتاب وبالتعاون مع السفارة العراقية في سيؤل (بحسب الرسالة المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٨ مما دفعنا هذا الى المضي قدماً في انجاز هذه المهمة الشيقة والممتعة.

وبدأت خطواتنا في ترجمة الكتاب لسببين هما هدفين رئيسيين، ان المعجزة العراقية في التنمية الاقتصادية حلم وقصة نجاح ممكنة تبحث عمن يخطط لها وينفذها في ضوء الاستفادة الحقيقية من قصة المعجزة الكورية، والسبب الثاني نقل المعرفة والدروس والاسرار والاثار من معجزة نهر الهان للجميع

وبعد مضي اربعة اشهر تم انجاز المسودة الاولى من ترجمة الكتاب ، وبغية الاستئناس والاستفادة من رأي الاساتذة المختصين بالدراسات الاقتصادية والتنموية ، وبعد ان وجدنا تشجيعاً كبيراً من العديد من الشخصيات والزملاء الكرام ، شاركنا وبفعالية ومثابرة كبيرة زميلنا واستاذنا العليم الدكتور عماد عبد اللطيف سالم العميد الاسبق لكلية اقتصاديات الاعمال / جامعة النهرين ، حيث قام مشكورا بمراجعة مسودة الكتاب واعادة تحرير بعض الصفحات والفقرات وبتصرف لايخل بأصل ماورد في النسخة الانكليزية من الكتاب، وخرج الكتاب المترجم بافضل ما وسعنا القيام به.

لقد قضينا مع هذا الكتاب ساعات ودقائق من القراءة والتأمل والتحليل والتأشير حيث العديد من الافكار المبتكرة والاسرار المفتخرة والاثار المتكررة، ويسرنا ان نورد خلاصة لابرز محاور الافكار والاسرار كما نراها خلال سنة كاملة من الاطلاع والدراسة والاستفادة :-

- **دور القيادة التاريخية للنهضة والمعجزة والمخطط الحكومي للتنمية** ، وصل الجنرال بارك تشنغ هي (Park Chung-hee) إلى الحكم بإنقلاب عسكري وفور تسلمه مقاليد السلطة قام بإصلاحات سريعة لانتشال كوريا الجنوبية من الوضعية المزرية التى تعيشها جراء نتائج سياسات ديمقراطية مشوهة بسبب الفساد. حيث كان له تأثير قوي إيجابي وسلبي على السياسة الكورية في تلك الفترة و شهدت فترته تغيرات كبيرة منها العرض الذي قدمه لـ ١٨ شركة عائلية من كبريات الشركات الكورية ومنها شركة سامسونغ التي تمتلك آنذاك خُمْسَ ثروة البلد والتى كانت متهمة في دفع رشاوي لساسة و تهرب ضريبي. ومن بين المشاريع التى تمّ إدراجها في مخطط ١٩٦٢ – ١٩٦٧ : صناعة الأسمدة الزراعية والإسمنت والمواد الكيماوية وتصفية النفط والنسيج . وغيّر الرئيس الجديد استراتيجية التنمية الاقتصادية من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى أخرى تعتمد على اقتصاد موجه نحو الصادرات .وكان هذا التحول ضروريًا للحصول على العملة الصعبة لشراء المعدات والتكنولوجيا التي يحتاجها قطاعه الصناعي الناشئ، وبالتالي تسريع عملية التصنيع وتحقيق استقلال تام. وبالتالي فان بوصلة النهضة انطلقت نحو تنمية الاقتصاد الصناعي وبناء شبكة بنية تحتية على درجة عالية من الجودة والإتقان؛ واصبحت تنمية موجهة للخارج تعتمد على تعزيز القدرة التنافسية لصادرات كوريا الجنوبية في الأسواق الدولية واتخاذ إجراءات صارمة لحماية الإنتاج المحلي، مع تشجيع جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وتهيئة المناخ المناسب لها؛

- **حشد الموارد الوطنية، والتعاون الوثيق بين القطاع العام والخاص** ،اتسعت المجموعة الداعمة للبرنامج الاقتصادي ١٩٦٢ – ١٩٦٧ بإنضمام شركات جديدة منها شركة **Daewoo** وهي شركة للنسيج كان والد مالكها مدرس للجنرال **Park Chung-hee** ، لكن الشركة تحولت لاحقا إلى صناعة الإلكترونيات والسيارات والسفن. وحدث هذا التحول بناء على أوامر من الحكومة في إطار البرنامج الاقتصادي الجديد.وبدأ عصر **التكتلات الإقتصادية العائلية Chaebol**، في كوريا وتقوم على الفلسفة الكونفوشوسية حيث كانت هذه الشركات العائلية تتعامل مع عمالها كأبناء فتقدم لهم الهدايا وتقف معهم في المحن وتقدم لهم المساعدات المالية و الامتيازات الإدارية ، و في المقابل يقدم العمال ولاءهم لهذه الشركات كآباء لهم ويتربون على أن نجاح هذه الشركات مصدر فخر واعتزاز لهم ولعائلاتهم. وانتهجت كوريا الجنوبية سياسة تعليمة قوية وممنهجة أعطت ثمارها بسرعة وشكلت دعما كبيراً للمسار التنموي في البلاد وسرعت بتحقيق أهداف النمو. واستثمرت بكثافة منذ البداية في التعليم ومدارس التكوين المهني، لتطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع .وهكذا ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من١١ % سنة 1971 لتصل إلى أكثر من19 % من تخصيصات الميزانية العامة بحلول الثمانينيات .كما أولت التدريب والتكوين المهني اهتمامًا كبيرًا مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، وبلغ عدد الطلبة الذين يتابعون دراساتهم في الشعب التقنية والعلمية اكثر من ٥٩% من اجمالي الطلبة المسجلين.

واستطاعت كوريا تحقيق التنمية الاقتصًادية بنجاح من خلال المزج بين تخطيط الدولة المركزى واقتصاد السوق كطريق للتنمية، مع تدخل الحكومة بشكل مباشر ومكثف فى اقتصاد السوق فى المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية وعدم الاعتماد على آليات السوق وحدها ، وانحصرت صور هذا التدخل فى وضع السياسات العامة والاستراتيجيات الكبرى والخطط والمشاريع ، واعتماد الميزانيات والتوسع فى التصدير باعتباره محرك للنمو الاقتصادى ومتابعة مراحل التنفيذ وإيجاد سياسات متوازنة تجاه القطاعات الإنتاجية والخدماتية المختلفة .

- **توظيف الدعم الدولي ومحاربة الفساد،** استغلت كوريا الجنوبية تحالفها مع الولايات المتحدة، وتصحيح علاقتها مع اليابان لتحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من بناء قوتها الشاملة وتحقيق استقلال سياسي واقتصادي وتكنولوجي وصناعي.وكان لموقفها من الوكالات والمنظمات العالمية حاسما في تفضيل اسبقية التنمية الاقتصادية والتصنيعية خصوصا على برامج ومشاريع دعم التنمية الاجتماعية ،

إنّ روح التجربة الكورية تتجسّدُ في مسارها الخاص ، و ركلها للسلّم التقليدي للصعود الاقتصادي ، وخروج توجّهاتها الرئيسة عن طاعة المنظمات الاقتصادية الدولية ، ومنطلقات ومباديء الليبرالية الجديدة ، التي جعلت النموذج التنموي للبلدان المتخلّفة بمثابة كتاب منهجي مدرسي مُوَحّد ، يقوم بفرضهِ على "التلاميذ" المطيعين ، مفتّشو اجماع واشنطن ، وأساتذة مدرسة شيكاغوللاقتصاد.
واشير هنا الى نص حفظته من الكتاب (لتحقيق تنمية اقتصادية ناجحة، فإن هناك أربعة عناصر جوهرية : اولاً، قيادة مستقرة راسخة مع رؤية سليمة ، هي أمر لا بد منه . ثانياً، من الضروري وضع خطط للتنمية الاقتصادية منظمة تنظيما جيدا، و بعد ذلك يأتي دور البيروقراطية المختصة لتسيير الاقتصاد. وأخيراً، فإن الموارد المالية اللازمة للاستفادة من هذه الخطط ستكون ضرورية أيضا،ومن الصعب تحقيق التنمية الاقتصادية إذا كان أيّا من هذه العناصر مفقودا . وعندما يتم النظر إلى نموذج التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية ، يمكن أن نرى بوضوح الدور الفاعل لهذه العوامل الاربعة).

ولانريد ان نقرأ الكتاب المترجم بديلاً عن القارىء الكريم ، ولكننا عزمنا على خطوة جديدة بعد انجاز ترجمة الكتاب ، حيث سيكون هنالك اصدار جديد يحمل عنوان ملهما (الاسرار والافكار واثار المعجزة الاقتصادية الكورية)، حيث وجدنا ان هنالك اسراراً معلنة ، واثاراً كبيرة مشرقة نسعى بجد ان نسلط عليها الاضواء لنبعث املاً جديداً نحو ما اسمنياه المعجزة العراقية في التنمية الاقتصادية يحدونا الامل نحو فجرها حدواً. ونقول هل بالإمكان تكرار "المعجزة" الكورية في التنمية ،وتطوير الاقتصادالوطني؟ نعم، بإمكاننا فعل ذلك من خلال ما فعلته كوريا ذاتها بهذا الصدد ، ولكن بوسائلنا ومبادراتنا الخاصّة ورؤيتنا العراقية،

وختاماً ، اقدم شكري وامتناني العميق لمن شاركنا في هذا الانجاز ، ولمن دعمنا وشجعنا وحثنا على انجاز المهمة ، فقد مثلت هذه التجربة لنا رحلة جميلة وممتعة اجتازت بسلام عباب بحر تجربةٍ انسانيةٍ جاءت من الشرق البعيد ، لتصدح وتعزف في اسماعنا سمفونية جميلة وتنشد قصيدة من الابداع والاصرار والنجاح . وانتظروا منا الاصدار القادم، ومن الله التوفيق.

الدكتور
حسين علي داود
كتب في بغداد الحبيبة ، ٢٥ اكتوبر ٢٠١٨

رأسٌ على عقبٍ ..
قصة نجاح التنمية الاقتصادية فَي كوريا الجنوبية

جوونغ كيونغ تشوي

كوريا الجنوبية ، من بلد مدمر بفعل الحرب ، الى واحدة من أهم الدول الرائدة صناعياً .

من هذا المنطلق اهدي هذا الكتاب الى الشباب و الشابّات ، ممن ضحّوا بحياتهم من أجل تحويل الفقر المدقع الى شيء من الماضي .. كأنه لم يكن موجوداً هنا ، في يومٍ ما.

المحتويات

الجزء الاول / عملية التنمية الاقتصادية الكورية : جسر الامل الى النجاح	
الأهمية التاريخية لنموذج التنمية الاقتصادية الكوري	9
مخطط عملية التنمية الاقتصادية الكوري	11
الجزء الثاني / العوامل المؤثرة على نجاح الاقتصاد الكوري	
اقتحام الفضاء الأوسع : استراتيجية التنمية المُقادة بالصادرات	20
التخفيف من النيوليبرالية: النهج التدريجي لفتح الأسواق ، وإلغاء الضوابط التنظيمية	24
ديكتاتورية التنمية : تحقيق اقصى قدر من تعبئة الموارد ، وتخصيصها بكفاءة	28
إصلاح الأراضي، والتعليم للجميع : تسليط الضوء على الايجابيات فقط	32
المنافسة المفتوحة في التوظيف : القوى العاملة الكفوءة	34
الاندماج الكوري : التعاون السليم ، أو التواطؤ ، بين مؤسسات الأعمال الخاصة والحكومة	36
استراتيجية النمو غير المتوازن: تكوين الكتلة الحرجة	38
حكومة تقاسم المخاطر : تعويض اخفاقات السوق	41
الروح القتالية : الاستثمار الجريء	43
امهات مثابرات : الأولوية للتعليم	45
روح سن - بي : تقويض الفساد	47
بناء الأمة : التفاني الوطني	49
الثورة الثقافية : الظهور المتأخر للصين	51
الحرب الباردة : التنافس على تقديم المساعدة بين الشرق والغرب	52
الجزء الثالث / الصيغة الكورية للنجاح الاقتصادي	
السياسة الصناعية الاستباقية	56
تعزيز رأس المال البشري في الصناعة : التدريب المهني في المدارس الثانوية الخاصة	62
الرقابة الصارمة على النقد الأجنبي	64
تعبئة رأس المال المحلي	66
الإدارة السليمة للسيولة	68
تشييد البنية التحتية	69
تعزيز البحث والتطوير	71
استخدام التكنولوجيا الملائمة	73
تكتل الشركات الكورية الكبيرة	74
إدارة النزاعات خلال المرحلة الانتقالية	76
حملة مكافحة الفساد: الجزرة والعصا	78
الاتصالات الفعالة : الطراز العسكري للاتصالات	80
إعادة تشكيل واستغلال الأراضي: الوقاية من الفيضانات ، التشجير	82
حركة سايمول	85
محاكاة الاقتصاد الكوري.	87
الجزء الرابع / أصوات كوريا	
تحسين برنامج تشارك المعرفة	94
تاريخ الصناعة والتطور التكنولوجي	95
الحفاظ على التكنولوجيات المناسبة ، ونشرها	97
رفع الصوت عالياً في المجتمع الدولي	98
بيروقراطيو كوريا كمجهزين للمعرفة	99
تطوير نموذج المساعدات الكورية الطراز	100
الجزء الخامس / الدروس المستفادة من الفشل	
مصانع سامويل الريفية تتحول الى انقاض	106
التحررالزائف الذي يرهق الناس	107
الفهم غير الكافي للوائح الاحترازية	108
الاخفاق في تغيير السياسة في الاقتصاد الصغيرالمفتوح : أزمة عام ١٩٩٧	109
فخ التمويل الاستهلاكي	111
وهم التقنيات المالية المتقدمة	112
فقدان مكاسب تحرير رأس المال في الاقتصاد المفتوح	114
عدم كفاية اجراءات الحفاظ على الطبيعة والتراث الثقافي	116

الجزء السادس / ما الذي يجعلنا مُشَوّشين؟	
اختفاء السياسات الصناعية	119
فخ التعميق المالي	122
المعاملات المالية المحظورة	124
هل يمكن الحدّ من الكسب غير المشروع والفساد تلقائيا؟	125
القروض أو المنح	127
العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية	128
التوازن بين العمل الإنساني و الكفاءة	129
السوق والحكومة	132
انهاك التنمية	134
الحلقة المفرغة للأزمة	136
التوجُّه الخاطئ لاقتصادات التنمية	138
الاختبار الذاتي لاقتصادات التنمية	140
الخاتمة	143
الاستنتاجات	145
شكر وتقدير	146
الملاحظات الختامية	147

مقدمة

لم أكن واثقاً تماماً من حصولي على أية فرصة للاستفادة مما درسته خلال نيلي شهادة دكتوراه فلسفة في اقتصاديات التنمية من جامعة هاواي. وفي وقت لاحق أتيحت لي الفرصة للعمل على برنامج معونات التنمية للبلدان النامية كمدير تنفيذي في البنك الدولي ، وكسفير لكوريا في جمهورية الفلبين. كان ذلك عندما فكرت لأول مرة في تأليف كتاب عن تبادل الخبرات في التنمية الاقتصادية في كوريا. وقد كنت محظوظاً في امتلاكي القدرة على خدمة الحكومة الكورية في تغطية نتائج مجموعة واسعة من السياسات الاقتصادية والمالية والصناعية. وقد تعززالجانب التنموي لتجربتي من خلال عملي كمدير تنفيذي في البنك الدولي ، وأيامي التي قضيتها في جمهورية الفلبين كمبعوث دبلوماسي. وبوصفي موظفاً مدنياً لديه العديد من الفرص لتلقي الخبرة العملية في صنع السياسات الاقتصادية (إلى جانب الخبرة النظرية في دراسة التنمية الاقتصادية)، فإن انتاج وتأليف كتاب عن التنمية الاقتصادية الكورية ليست مهمة ذات مغزى فحسب، بل هو واجب مهم أشعر انني ملزم بقبوله والقيام به.

انّ عملية التنمية الاقتصادية الكورية هي لغز كبير، أكثر مما هي معجزة. ولم تلجأ كوريا إلى منهجية التنمية الاقتصادية التي دعا لها علماء غربيون، وتم تبنيها من قبل المنظمات الدولية. و في الواقع، فقد اختارت كوريا مسار فريداً من نوعه. وبدلاً من الأخذ باستراتيجية احلال الواردات الصناعية (ISI) ، اتبعت البلاد استراتيجية التنمية المُقادة بالصادرات. واعتمدت كوريا أيضا على نهج الانفتاح التدريجي، وسياق خطوة بعد خطوة لالغاء الضوابط المنظمة بدلاً من الأخذ بالنهج التقليدي للنيوليبرالية ، الذي يتضمن انفتاحاً كاملاً وفورياً وفرض قيود مشددة على الاقتصاد. وهكذا مضت البلاد قدماً في بناء طريق جيونج بو السريع (الطريق السريع الذي يربط المدن الرئيسية في كوريا)، وإنشاء شركة بوهانغ للحديد والصلب (بوسكو)، وإنشاء صناعة ثقيلة وكيميائية. وكثيرا ما أدعى الخبراء الغربيون بأن هذه المشاريع لا مبرر لها بسبب افتقارها إلى الجدوى الاقتصادية. **وبدلاً من التكيف المبكر للديمقراطية على النمط الغربي، سعت كوريا أولا إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في تعبئة الموارد وتخصيصها من خلال ممارسة "الديكتاتورية التنموية"** .

واليوم، يعتقد الكثيرون أن وضع الديمقراطية في كوريا يقترب من وضع الديمقراطية في البلدان المتقدمة . وقد شهدت بلدان أمريكا اللاتينية التي نفذت المشورة التي قدمها الليبراليون الجدد أزمات مالية متعددة. أما دول جنوب شرق آسيا التي اعتمدت استراتيجية احلال الواردات الصناعية Import Substitution Industrialization Strategy(ISI) ، فقد كان النمو الاقتصادي فيها أبطأ بكثير من كوريا، على الرغم من أن التنمية فيها كانت في أوضاع أفضل في مراحلها الأولى من التنمية الاقتصادية في كوريا . ولهذا أخذت كوريا بنهج "رأسا على عقب" ، و احرزت المزيد من التقدم.

و من المحتمل أن يعتبر تاريخ المعجزة الكوريّة في التنمية الاقتصادية إنجازاً إنسانياً عظيماً يمكن أن تسجله منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) كجزءٍ من التراث الثقافي للإنسانية. و بما أن هذه المعجزة قد تحققت من خلال قوة العمل، فإن العديد من الدول النامية ترغب في معرفة المزيد عن التجربة الكورية في التنمية . وقد بذلت البلاد جهودا لتبادل المعارف المكتسبة من التنمية الاقتصادية السريعة مع الدول الأخرى. إنّ برنامج تقاسم المعرفة الكوري(KSP) هو مثال على هذا الجهد. ومن الرائع حقا أن نسمع أن هذا البرنامج قد أصبح أكثر نجاحا ، حيث يقدم كبار المسؤولين الحكوميين السابقين مساهماتهم بهذا الصدد. ومن ناحية أخرى، تساءل البعض: "هل يعتمد برنامج

تقاسم المعرفة كثيرا على القدرات الفردية والتجارب الشخصية ؟ " . و "هل يركز برنامج تقاسم المعرفة على سياسات الاقتصاد الكلي أكثر من معرفة الكيفية التي تتراكم من خلالها القاعدة الصناعية؟" .

مجرى تشيونغيتشيون في عام 1950

مجرى تشيونغيتشيون حالياً (صور من إدارة مرافق سيول متروبوليتان 2012)

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من الصعب العثور على كتاب تفصيلي يمكن أن يعطي لمحة عامة جيدة عن تجربة التنمية الاقتصادية في كوريا والدروس المستفادة منها . **ولا تزال الامكانات محدودة عندما يتعلق الأمر بتقديم تحليل دقيق، وتحديد ما ينبغي القيام به لتكرار ما حققته كوريا لتصبح واحدة من القوى الاقتصادية في العالم. من أين نبدأ؟**

ماهي النصيحة التي يمكن تقديمها للآخرين لتجنب التعرض للفشل أو ارتكاب الأخطاء؟.

إن إبراز بعض السياسات التي تنفذها كوريا والتي يمكن أن يعتمدها آخرون ستكون مهمة مفيدة وذات مغزى. لقد تغيرت البيئة السياسية الدولية والأوضاع الاقتصادية العالمية تغيرا كبيرا منذ الوقت الـذي شرعت فيه كوريا أولا في التصنيع. وبسبب هذه التغيّرات ، فإن المسار الذي انتهجته كوريا لا يمكن تنفيذه على الفور الآن. إن تقدم وتطوّرالتجربة الديمقراطية في كوريا وتأثيرها على التنمية الاقتصادية سيحتاج إلى دراسة أكثر شمولاً. و خلال فترة ولايتي في البنك الدولي، فإنّ هذا السؤال "هل يمكن للديمقراطية أن تبطيء التقدم في التنمية الاقتصادية ؟" كان دائما في ذهني. هل الديمقراطية وحرية الأفراد تتضرر بسبب التنمية الاقتصادية؟ أم يمكن للديمقراطية والحريات الفردية أن تزدهر بفضل التنمية الاقتصادية؟

ينبغي لنا أن نعرف هذه المسائل بوضوح. وقد حاول البعض التركيز على اتهام أولئك الذين قادوا التنمية الصناعية بأنهم عدو للديمقراطية. كيف يمكننا أن نفسر اندلاع العنف المتقطع في البلدان المتخلفة التي كانت مسلحة بالفعل بالديمقراطية على النمط الغربي؟ . من ناحية أخرى، كيف يمكننا أن نفسر التنمية الاقتصادية الناهضة للصين، التي يحكمها حزب شيوعي واحد؟ . **هل يمكن لبلد معين أن يحقق الديمقراطية إذا تخلى عن التنمية الصناعية؟ .**

إنّ الاجابة عن هذه الأسئلة تحتاج إلى الاستعانة بالتفكير الاستراتيجي . وينبغي لنا أيضا أن نطبق تحليلاً عادلاً ونزيها بشأن ما إذا كانت سياسات المعونة في البلدان المتقدمة قد خططت ونفذت على نحو سليم. و في الماضي، قام بعض الإمبرياليين بتفسيرات مشوهة للكتاب المقدس[1] ، واستغلوا مستعمراتهم من خلال بسط سلطتهم المدمرة الساحقة عليها . ترى هل أصبحوا الآن موظفين إنسانيين غاضبين يأملون مخلصين في مساعدة البلدان الأكثر فقرا؟

إن التنمية الاقتصادية الكورية لايمكن أن تُنسب كلياً إلى مشورة البلدان المتقدمة النمو ومساعداتها الطيبة. ولعل هذا التطور السريع كان ممكنا بالفعل لأن كوريا والى حد ما، ابتعدت عن مشورة البلدان المتقدمة. فعندما أوصى الخبراء الدوليون باعتماد استراتيجية احلال الواردات الصناعية ، اعتمدت كوريا على سياسة التصنيع من أجل التصدير باعتبارها اجندة العمل الوطنية. وفي حين أن سياسة التصنيع من أجل التصدير هي سياسة ذات منحى توسعي عالمياً ، فإنّ استراتيجية إحلال الواردات الصناعية هي سياسة ذات توجه محلي. وبالتالي فان أولئك الذين يعملون على وفق استراتيجية إحلال الواردات الصناعية ، لن يكون بامكانهم استخدام هذه الاستراتيجية لخلق منافسة فعالة في السوق العالمية.

من ناحية أخرى ، "إذا كنت ترغب في وضع معيار للنجاح الاقتصادي في كوريا ، واتخاذ موقف نقدي من القبول بالمشورة السياسية واستراتيجيات المعونة للبلدان المتقدمة في ذات الوقت " فإنّ هذا يمكن أن يكون بمثابة تقديم عرض لتحقيق التنمية ينطوي على اشكالية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية. ومن الواضح أن المساعدات والعائدات التي قدمتها الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة للاقتصاد الكوري كانت كبيرةً عندما كان معظم مواطني كوريا في حالة مجاعة. و مع ذلك، لا يبدو أن البلدان المتقدمة ترغب في رؤية البلدان النامية تنمو فوق أكتافها للتنافس ضدها في السوق العالمية في نهاية المطاف. لذا فإنّ هذه البلدان المتقدمة ستقوم بدعم البلدان النامية عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع المجاعة والأمراض القاتلة . ولكن الدعم المقدم خارج هذه المجالات الأساسية سيحتاج إلى مقاربة أخرى ينبغي اعادة النظر فيها باستمرار. إننا لا نعتزم هنا انتقاد الاثار السلبية لسياسات الدعم التي تنتهجها البلدان المتقدمة ، بل ينبغي علينا الإشادة بما ينطوي عليه تقديم الدعم للآخرين ، وعلى كافة المستويات. ومع ذلك ، فإنني أرى أن مجرد تقديم المعونة الإنسانية للبلدان النامية لا يشكل سوى وفاء جزئيا للبلدان المتقدمة بمسؤولياتها تجاه البلدان النامية. **ولا يمكن للمعونة الإنسانية وحدها أن تحل المشاكل الأساسية التي تواجهه هذه البلدان**

تعتقد البلدان المتقدمة ، وعلى نطاق واسع ، ان الأولوية في تقديم المعونة الاقتصادية إلى البلدان النامية ينبغي أن تكون استنادا إلى سجل هذه البلدان في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أنها تعمل على فرض عقوبات عن طريق تقليل المعونة المقدمة إلى البلدان التي لديها ديكتاتوريات حاكمة . إن الديمقراطية وحقوق الإنسان هما من القضايا الاساسية . ومع ذلك فإنني لست متأكدا عما إذا كان ربط هذين الموضوعين بالمعونة الاقتصادية هو النهج الصحيح ، لأن التنمية الاقتصادية هي عملية ضرورية بدورها للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وينبغي أن نتذكر هنا أنّه يجب على الشعوب التخلي عن حقوقها وقيمها ، والسعي للحصول على وجبات سليمة عندما تكون في أوضاع اقتصادية

صعبة. لذا يجب على كوريا ، ليس الاكتفاء بالرضا والصراحة عن نجاحاتها فقط ، ولكن يجب عليها أيضاً أن توضّح حقيقة موقفها للمجتمع الدولي. يجب عليها أن تعلن عن موقفها من خلال توصيفها للنهج المناسب في تقديم المساعدة الاقتصادية ، ووصف ما تحتاجه البلدان النامية حقا .أن قصة نجاح التنمية الاقتصادية لكوريا قد طغى عليها الطابع الليبرالي حتى الان. وبما أن معجزة الاقتصاد الكوري لا تستند إلى النهج النيوليبرالي ، فإن البلدان المتقدمة ومنظمات المعونة الدولية ليس لديها ما يعزّز ادعائها بأنّ نجاح التنمية في كوريا كان نتيجة لسياساتها. لقد حان الوقت لنشر التجربة القيمة في التنمية الاقتصادية الكورية، على الرغم من أن التجربة لا تدعم تماما النيوليبرالية. وأنا واثق تماما من أن العديد من الدول النامية تتطلّع الى أن تعرف المزيد عن هذه التجربة.

وأثناء فترة ولايتي بصفتي المدير التنفيذي للبنك الدولي، شدّدت على أهمية بناء القاعدة الصناعية للبلدان النامية ، حيث أن تلك البلدان يمكن أن تستفيد من ذلك حقا في الأجل الطويل، وأن مساعدة البنك الدولي ينبغي أن تركز أكثر على النمو الإقتصادي. و ما زلت أتذكر بوضوح أحد الموظفين الذين يمثلون بلداً نامياً وهو يقول: "بالنيابة عنكم جميعا، أشكركم على تعليقاتكم القيمة . إنه لمن دواعي سروري أن أسمع ملاحظاتكم الثاقبة في اجتماعات المجلس خلال الايام المنصرمة." . تعليقاتي كانت على النحو التالي : " بناءالمدارس و المستشفيات يمكن ان يحسّن ظروف الحياة . ومع ذلك، فاننا اذا ساعدنا في بناء قاعدة صناعية ، فاننا سنكون قارين على توفير فرص عمل أكثر للشباب ، وسنجعل المدارس والمستشفيات تواصل عملها من خلال رأس المال المتراكم من الصناعة" ، وبعكسه "فان هذه الدول ستعتمد على المساعدات الدولية لتشغيل المدارس و المستشفيات ، اما الشباب المتعلمين تعليما جيدا فسيقضون ايامهم بدون عمل ". وأكدت باستمرار على هذه النقاط في اجتماعات مجلس الإدارة في البنك الدولي.

إنّ **" السيرعلى خطى كوريا " ليس مهمة سهلة ، يمكن انجازها بأي وسيلة . ولكن ليس من المستحيل فعل ذلك ، بل ينبغي الاستفادة منها ، بالتأكيد ، كدليل ارشادي . "** كيف فعلت كوريا ذلك" ؟ سوف تكون بالتأكيد دراسة مفيدة للبلدان النامية ، والعديد من الكتب التي تتناول ذلك بحيادية تامّة لن تكون قادرة على تغطية جميع هذه القضايا بدقة وكفاءة ، وستكون تلك مهمة ضخمة إذا كان علينا الدخول في جميع التفاصيل ، بما في ذلك العناصر التقنية . ولكن هذه المهمة يجب أن تتم مهما طال الزمن ، لأنّ تجربة التنمية الاقتصادية السريعة في كوريا قد أصبحت جزءاً من التراث الثقافي العظيم للبشرية. الجبال الشاهقة التي تخلوا من الأشجار .. الشباب الذين يتسكّعون في الشوارع دون عمل .. الشوارع المليئة بالمشرّدين .. الأرض الخالية من أيّ طرق، أو مباني، أو جسور ، حيث الجوع يُعَدْ جزءاً من الحياة اليومية .. ثمّ تحويل كلّ هذا المكان الميؤوس منه الى واحد من العشرة الأوائل بين عمالقة الاقتصاد العالمي .. هذه حقيقة يصعب تصديقها ، وقصة نجاح تحتاج إلى أن توثّق و تسجّل.

يتيم حرب كوري
صور بواسطة ليم إونغ سيك

إنّ هذا الكتاب قد تمّ انجازه ليكون بمثابة تمهيد لبدء المهمة العملاقة لتوثيق هذا الإنجاز الذي لا يصدق. (المُدّة التي يغطّيها هذا الكتاب ستكون لغاية بدء العمل بخطة التنمية الاقتصادية الأخيرة. وسوف يتم تحليل الازمة المالية الاسيوية لعام 1997 من أجل توفير المزيد من الدروس المستفادة للبلدان النامية الاخرى) .

إن النظر إلى نجاح الاقتصاد الكوري وتحليل العوامل المرتبطة به أمران ضروريان لجولة أخرى من التنمية الاقتصادية. وينبغي النظر في عوامل النجاح الأخرى التي لا تزال قائمة في الوقت الحاضر ، وحتى في المستقبل ، ومواصلة تطويرها. وبدون هذه الجهود لن تكون التنمية الاقتصادية المستدامة سهلة. هناك قول مأثور مفاده أنّ :" فهم الجديد يكون من خلال دراسة القديم." . و في الآونة الأخيرة ، فإنّ هناك حديث كثير عن أهمية الطلب المحلي. إنّ الطلب المحلي مهم بالتأكيد. ومع ذلك، ينبغي علينا أن نكون حذرين عندما نعلن إنّهُ "ينبغي تعزيز الطلب المحلي حتى على حساب انخفاض الصادرات" ، وذلك لأنّ الصادرات ،بدورها،هي السبب الرئيس في تحفيز الطلب المحلي.٢

بالنسبة إلى بلد صغير ، يفتقر الى عدد كبير من السكان، ماذا كان يمكن أن يحدث لو أنّ كوريا قد ركزت فقط على الطلب المحلي؟ . هل ما زلنا نتوقع أن نرى نتيجة مماثلة إذا ركزت استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الستينيات والسبعينيات على الطلب المحلي ؟ . وبما أن حجم الأراضي والسكان في كوريا ليس كبيراً ، فقد كان من الممكن أن تعزز كوريا الشراكات العالمية ، وأن تكون واحدة من أكبر سبع اقتصادات مصدرة في العالم . وبالاضافة الى ذلك ينبغي الاشارة الى أنّه لم يكن في وسع كوريا تعزيز الإنفاق المحلي ، لأن كوريا تعاني أصلاً من ندرة الموارد الطبيعية.

لاستهلاك السلع، نحن بحاجة أولاً لصنع السلع . ولأنفاق المال، نحن بحاجة أولاً لكسب المال. لذا ينبغي على الاقتصاديين أن يكونوا حذرين عند تقديم تعليقاتهم واقتراحاتهم بهذا الصدد. بل أنّ الأسوأ من ذلك سوف يحدث عندما يحاول بعض الناس تقديم اقتراحات بشأن السياسات الاقتصادية القائمة ، انطلاقاً من اعتبارات سياسية ، على الرغم من عدم المامهم بالاقتصاد. انّ البلد سيدفع ثمنا باهظا عند تنفيذ استراتيجية اقتصادية خاطئة. وعندما نناقش إنجازات وأوجه القصور في سياسات الرئيس الراحل بارك تشونغ هي فإنّ هناك حقيقة واضحة لا يمكن لأحد أن يختلف حولها: لقد وضع الرئيس بارك الأسس اللازمة للتنمية السريعة والمثيرة للإعجاب للاقتصاد الكوري. وقال انه مارس باستمرار سياسة تنمية مُقادة بالصادرات الصناعية ، على الضدّ من مشورة الخبراء الدوليين والدول المتقدمة ، واتخذ خطوة جريئة في إنشاء (بوسكو) ، وبناء الطريق السريع (كيونغبو). في ذلك الوقت كانت المشاريع تبدو وكأنّها هراء محض ، وكان انجاز المهام يبدو مستحيلاً. ولم يكن الرئيس بارك تشونغ هي اقتصادياً ، ولكنّه شهد نجاح الدول الأخرى التي واجهت حالات مماثلة مثل كوريا ومضى وراء حدسه. أما في حالة ألمانيا الغربية (التي حققت نجاحا لافتاً في سياسة التنمية المُقادة بالصادرات، ولم تولي أي اهتمام بالموارد الطبيعية . ولا تزال ألمانيا الموحدة تتبنى ذات السياسة ، باعتبارها دولة صغيرة ذات سوق محلية صغيرة . وهكذا فإن مثل هذه السياسة تبدو أمراً لا مفر منه تقريبا بالنسبة لبلدان كهذه .

بعد ان شهد الاقتصاد الكوري أزمة مالية خانقة ، بدأت عملية انتقاله من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح. نحن غالبا نتعلم المزيد من الفشل اكثر مما نتعلمه من النجاح. و بالتالي فإن تحديد أسباب الأزمات المالية سيكون أول خطوة كبيرة نحو تجنب الأخطاء ذاتها. وعندما أصبحت كوريا الجنوبية عضوا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، بدت "اقتصاداً صغيراً مفتوحا"[٣] من خلال تحرير تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل والخارج. ومع ذلك، ظل إطار الاقتصاد الكلي يعمل على غرار اقتصاد مغلق ، ما يزال يركز فقط على الدخل و مستوى الأسعار مع إهمال القطاع الخارجي

تقريباً. وأدى العجز في الحساب الجاري وما تراكم من دين أجنبي إلى تفاقم الأزمة المالية. ولتجنب الأخطاء ذاتها ، كان من الواجب إجراء تحليل ودراسة مفصلين. فبعد أن عانت كوريا من أزمة مالية، كان تبني سياسة نقدية انكماشية تعمل على خفض معدلات التضخم ، بغض النظر عن الوضع الخارجي، لا ينمّ عن الجهل فحسب، بل أيضا كان عديم الجدوى. وعلى الرغم من أن التضخم مسألة حساسة سياسياً، فإن زيادة الأسعار قليلاً هي خيار أفضل للناس مقارنة بما تسببه أزمة النقد الأجنبي. يجب أن يفهم السياسيون انّ اشغال انفسهم بالأسعار فقط (مع ذريعة شعار "من اجل الشعب") هو أسوأ حساب سياسي. وعندما تحدث أزمة، سيتم نقل الثروة الوطنية إلى الأجانب بأسعار واطئة الكلفة ، و تتفاقم ظاهرة العاطلين عن العمل في الشوارع. وفي ظل اقتصاد مفتوح، نادرا ما يصيب مفعول التضخم بلداً بعينه فقط . ومع زيادة الأسعار، تبدأ السلع والخدمات بالتدفق من خارج الحدود.

لتحقيق تنمية اقتصادية ناجحة، فإن هناك أربعة عناصر جوهرية : اولاً، قيادة مستقرة راسخة مع رؤية سليمة ، هي أمر لا بد منه . ثانياً، من الضروري وضع خطط للتنمية الاقتصادية منظمة تنظيما جيدا، و بعد ذلك يأتي دور البيروقراطية المختصة لتسيير الاقتصاد. وأخيراً، فإن الموارد المالية اللازمة للاستفادة من هذه الخطط ستكون ضرورية أيضا،ومن الصعب تحقيق التنمية الاقتصادية إذا كان أيّا من هذه العناصر مفقودا . وعندما يتم النظر إلى نموذج التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية ، يمكن أن نرى بوضوح الدور الفاعل لهذه العوامل الاربعة.

وبدون اي شك يعد الرئيس الراحل بارك تشونغ هي ، المهندس المعماري الذي قام بالقيادة وخلق أساساً قوياً للاقتصاد الكوري الحديث. إن الحماس من أجل التعليم ، وامتحان الخدمة المدنية التنافسي والموضوعي ، جعل من الممكن توظيف بيروقراطية متخصصة ، و عمل على الحفاظ عليها . و من خلال القيادة "البؤرية" ، وجهود البيروقراطية الفعالة، كان من الممكن وضع خطط فعالة للتنمية الاقتصادية أمدها خمس سنوات.

واستناداً لـ بارك تشونغ هي فإن المهمة الأكثر تحدياً واثارةً للإهتمام بالنسبة لكوريا ، هي تأمين الموارد المالية الضرورية لتمويل مختلف مشاريع خطط التنمية الاقتصادية. ولهذا قام بأرسال عمال المناجم والممرضين إلى ألمانيا الغربية بهدف تأمين القروض من الحكومة الألمانية، وضمان تدفق اجور هؤلاء مستقبلاً من المانيا الى كوريا . و ما زلنا نتذكر دموع هؤلاء عندما بكى الرئيس بارك وعمال المناجم والممرضات كلهم معاً[٤] ، و ما زلنا نتذكر اعتذار الرئيس بارك لهم بالقول "أنا آسف جدا لأن علي أن ارسلكم إلى بلد أجنبي بعيدا عن المنزل لان بلدكم فقير جدا ، ولكنني أؤكد لكم بأنّ أيامنا المشرقة باتت أمامنا." . ما زلنا نتذكر الوقت الذي كانت فيه كوريا الجنوبية قادرة على تأمين تمويل مستقر من الولايات المتحدة بعد إيفاد الجنود إلى حرب فيتنام[٥] ، و الحصول على عائدات من رأس المال الأجنبي عن طريق إرسال عمال البناء إلى بلدان الشرق الأوسط ، بمناخها الصحراويّ شديد الحرارة. ومن أجل حشد رأس المال المحلي ، استقطبت الحكومة المدخرات الوطنية من خلال تعزيز حسابات الادخار المترابطة مع الإعفاءات الضريبية. و مانزال نتذكر طلاب المدارس الابتدائية الذين منحوا مصاريف جيوبهم و مدخراتهم لموظفي البنوك الذين زاروا المدارس بشكل منتظم. ونتذكر أيضا ربات الأسر الشابات اللواتي عملن ليلا ونهارا في مصانع تستعصي على الوصف.

كانت عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية معركة شرسة أكثر منها معجزة. كانت منطقة حرب هادئة لجميع المواطنين الذين بذلوا جهودهم وطاقاتهم للخروج من دائرة الفقر المدقع، والخلاص من الخوف من المجاعة. وأكدت مجلة اتنيرس الأجنبية لعام ١٩٦٠هذا الأمر بقولها : "لا توجد فرصة لمعجزة اقتصادية في كوريا." .

الجزء الأول
عملية التنمية الإقتصادية الكورية: جسر الأمل الى النجاح

اذا نظرنا إلى بدايات عملية التنمية الاقتصادية الكورية ، يمكن أن نشهد كلاً من الجهد والحظ . و بغض النظر عن الجهد المبذول، لا يمكن تحقيق المكاسب بدون الحظ. من ناحية أخرى حتى لو كنا محظوظين، فإنّ الإنجازات العظيمة لا يمكن ان تتحقق بدون جهد مبذول. هناك قول مأثور في كوريا مفاده "أن الصدق هو طريق السماء". وعندما نتفحّص عن كثب عملية التنمية الاقتصادية الكورية، سنكتشف الكرب الفكري الذي عشناه للعثور على "المحيط الأزرق" ، والجهود اليائسة المبذولة لتسلق سلم النجاح و ايجاد الحظ السعيد. وحتى الآن، تم تفسير عملية التنمية الاقتصادية الكورية بقوائم الحقائق والإحصاءات. الحقائق والإحصاءات مهمة ولكن يمكننا أن نفهم حقا العملية بالكامل من خلال التحليل والتقييم الصحيح. نحن بحاجة إلى مناقشات بالصميم حول القضايا الاساسية. يجب أن نثير أسئلة أساسية مثل هذه : "كيف حقق الاقتصاد الكوري مستوى من النجاح لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم؟ " . "كيف تغلبت كوريا على تحدياتها؟ " . هل تستطيع بلدان نامية أخرى ان تستلخص دروس من نمو كوريا ، وإعادة بناء هذه المعجزة على واقعهم؟" . "ما هي حالات الفشل التي تمّ اختبارها ، والتي يمكن أن توفردرساً قيّماً للآخرين؟" .

قبل البدء في هذه المناقشات الجادة، يمكن العثور على تحليل هادف من خلال القاء نظرة عامة على عملية التنمية الاقتصادية الكورية. و بسبب الخصائص الفريدة لهذه العملية ، يمكن تصنيف نموذج التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية على أنّه نموذج يمكن أن يتحدّى الصعاب.

كانت هناك معجزتين في القرن العشرين : اولهما المعجزة السياسية لتأسيس دولة إسرائيل ، والآخرى هي المعجزة الاقتصادية لكوريا. لم تحقق كوريا التنمية الاقتصادية الملحوظة فحسب، بل حققت أيضا التنمية السياسية من خلال إقامة ديمقراطية على النمط الغربي . لهذه الأسباب، يجب أن تكون التجربة الكورية مؤهلة بالتأكيد بعدّها موضوعاً جديراً بالدراسة.

الأهمية التاريخية لنموذج التنمية الإقتصادية الكورية

الأهمية التاريخية لنموذج التنمية الاقتصادية الكوري هي جوهر نموذج التصنيع المتأخر، وحيث أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة قادتا الثورات الصناعية الأولى والثانية ، كما ان ألمانيا، اليابان، وروسيا حققت التصنيع من خلال التعلم من المحرك البخاري، فإنّ بعض الباحثين يصنفون نموذج التنمية الاقتصادية الكورية كنموذج للتصنيع في وقت متأخر (أو حتى نموذج متأخر في وقت متأخر من التصنيع، ولكن هذا يبدو وكأنه نهج مبسط للغاية).

(أليس أمسدن) ، الأستاذ في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا و النائب السابق العام لصندوق النقد الدولي قال أن الميزة الوحيدة الممكنة التي يمكن أن يتمتع بها الأجانب عند تحليل بلدان أخرى هي الجهل". فالأجانب يميلون إلى التركيز على صورة عامة فقط بدلا من تحليل عوامل القيادة ، المحدِّدة والحاكمة ، التي تقف بشكلٍ رئيس وراء عملية التنمية في بلد ما.[٦]

التبسيط المفرط للتنمية الاقتصادية الكورية ،بعدّها تمت على وفق نموذج التصنيع المتأخر، يهدّد بخطر فقدان الكثير من التفاصيل الأساسية المتعلقة بعوامل نجاحها. إنّ تلك البلدان التي تمثل نموذج التصنيع المتأخر (مثل ألمانيا واليابان وروسيا) كانت على اتصال وثيق من خلال العديد من التبادلات مع الدول الصناعية الغربية منذ وقت مبكر في تاريخها. وهكذا، فإن النموذج الغربي للتصنيع في هذه البلدان قد حدث بمعدل بطيء ومطرد نوعا ما. وأرى أيضا أن نقاط تحول تاريخية محددة في هذه البلدان دفعت التصنيع. وتوحيد ألمانيا في القرن التاسع عشر، وتمركز الحكم من خلال ثورة ميجي في اليابان، والانتقال إلى الاقتصاد المخطط في روسيا من خلال الثورة الشيوعية، عمل على تسارع التصنيع على النمط الغربي في هذه البلدان. وكانت اليابان تتاجر مع البرتغال وهولندا منذ القرن السادس عشر . عام ١٦٠٩ اتسّع نطاق هذه التجارة ، وتم تأسيس المركز التجاري لشركة الهند الشرقية المملوكة لهولندا في منطقة ناغازاكي، كيوشو، وإدخال التكنولوجيا وعلوم الطب المنقولة عن الغرب. وقد أدت هذه العوامل في السابق إلى ترسيخ نمط التصنيع الغربي في اليابان. كان هندريك هامل، الذي قدم مملكة جوسون إلى الغرب من خلال كتابه **"وصف رحلة هاملز من مملكة كوريا"**(١٦٥٣-١٦٦٦) ، واحداً من موظفي شركة الهند الشرقية القادمين من هولندا. و بذل هامل جهودا كبيرة لتعزيز التجارة مع مملكة جوسون، لكنه لم يتمكن من إحراز تقدم بسبب اعتراضات الحكومة اليابانية (التي هددت بإغلاق المركز التجاري لشركة الهند الشرقية في اليابان). وهناك مشكلة أكبر هي أن الطبقة العليا في مملكة جوسون في ذلك الوقت كانت غير راغبة في التجارة مع هولندا على الرغم من جهود فريق هامل.

في رأيي، أنّ من الخطأ أن ننظر الى عملية تصنيع اليابان وفق النموذج الغربي بعدّها نتاج للضغط المسلّط عليها من قبل العميد ماثيو بيري من أجل فتح موانئها أمام التجارة الأوروبية ، وبالتزامن مع التقدم التقني للاسطول البحري للأدميرال بيريس.

ومع ذلك، تحولت اليابان إلى نموذج للتصنيع المركزي بقيادة الإمبراطور (بعد ان كان التصنيع نتاجاً للجهود اللامركزية بقيادة حكومات دايميو المحلية). إنّ أعمال ياواتا للحديد الصلب، التي أنشئت في أواخر القرن التاسع عشر، كان لديها بالفعل مثل هذه القدرات. وقد أظهرت القدرات التقنية للطائرات المقاتلة زيروسين في أواخر ١٩٣٠، والتي كانت متفوقة على الطائرات المقاتلة من الولايات المتحدة ، أن الدراية التقنية لليابان كانت تتراكم لبعض الوقت ، بفعل التنمية الصناعية و تطويرالقدرات. وقد تمكنت اليابان من تأمين التفوق الجوي ضد الولايات المتحدة ، التي لم يكن من الممكن أن تتفوّق لو كان تطورها قد حدث نتيجةً لضغوط الـ "كومودور" بيري .

إنّ نموذج التنمية الاقتصادية الكورية لم يتبع فقط خُطى نجاح اليابان . كما أنه من الصعب تبسيط نموذج التنمية الكوري بعدّه نموذج **للتصنيع المتأخر**. إنّ كوريا واليابان كانتا قد اتخذتا بالفعل مسارات مختلفة بهذا الصدد. واعتمادا على الظروف، فإنّ كوريا انتهجت أسلوبها الخاص أو استخدمت خليطاً من النماذج الألمانية والأمريكية واليابانية. و من بين البلدان التي كانت تعمل بمعزل عن النمط التقليدي للتصنيع الغربي حتى بداية القرن العشرين، فإنّ كوريا كانت هي البلد الوحيد الذي حقق التصنيع الغربي والديمقراطية الغربية معاً. وتعتبر كل من إسرائيل وسنغافورة أيضا من بين البلدان التي حققت التصنيع الغربي والديمقراطية الغربية ، ولكن كانت هناك أسباب تاريخية تمنح كوريا الأسبقية على هذين البلدين. فإسرائيل تشكلت من قبل السكان اليهود الذين قدموا اليها من الدول الصناعية. وكانت سنغافورة مدينة صغيرة تشكّل قاعدة انتاجية لشركة الهند الشرقية في المملكة المتحدة لفترة طويلة ، وبالتالي فقد تأثّرت بالنمط الغربي للتصنيع في وقت مبكر من تاريخها الحديث.

لقد اتخذت كوريا في بعض الاوقات قرارات مختلفة عن تلك القرارات التي تتمخّض عادةً عن نصائح الدول المتقدمة والمنظمات الدولية. و هذا النوع من السلوك لا يتضّح إلا في حالات نادرة جدا. فليس من السهل على بلد متلقٍ للمعونات تجاهل المشورة التي تنطوي عليها "وصفات" البلدان المتقدمة ومنظمات المعونة الدولية. لقد قال أرسطو اليوناني الشهير ذات مرة" هناك حاجة لمدارس للدراسة." . ترى هل كان بأمكاننا تحمل تباطؤ عملية صنع القرار حول انتهاج أسلوب على الطريقة الغربية ، عندما كنا نحاول جاهدين التغلب على الفقر؟ هل كان من الممكن أن ننجح في بناء الصناعات التنافسية من خلال تبني سياسة احلال الواردات ؟ هل كنّا سنفشل ونتخلّف في تحقيق التنمية الاقتصادية بمجرد ابتعادنا عن تطبيق النهج النيوليبرالي في الاقتصاد ، من خلال وقف دعم السلع الأساسية و فتح الأسواق المالية على الفور (كما فعلت بعض بلدان أمريكا اللاتينية باتباعها نصائح مدرسة شيكاغو في الاقتصاد) . و إذا أردنا تحريرتدفقات رأس المال الأجنبي، كيف يمكننا أن نجتذب رأس المال المحلي؟ . في الأيام الأولى ، كثيرا ما أثار القادة الكوريون والموظفون المدنيون هذه الأسئلة ، وبذلوا قصارى جهدهم للرد عليها . لقد نصحنا الخبراء الدوليون يومها بالتخلي عن تأسيس شركة بوهانج للحديد والصلب (بوسكو) ، وبناء طريق كيونغبو السريع ، بسبب عدم جدوى هذه المشاريع. كيف كنا سنطور قاعدة صناعية دون وجود بنية تحتية مناسبة للنقل وإمداد ذاتي باحتياجاتنا من الصلب ؟ . كان التصدي للأجابة عن هذه الأسئلة الصعبة بحكمة هو أساس المعجزة الاقتصادية الكورية. إن التنمية الاقتصادية الكورية هي في حد ذاتها حالة فريدة من نوعها ولا تحتاج إلى أن تتلاءم مع أي نماذج اقتصادية أخرى . واعتقد أنه من غير المنصف للمثقفين الدوليين تبسيط القضية من خلال تصنيف التنمية الكورية بعدّها مجرد نموذج للتصنيع المتأخر.

مخطط عملية التنمية الإقتصادية الكورية

عندما نقارن الاقتصاد الكوري مع الاقتصادات النامية الأخرى، فإنّ سلالة جوسون (التي سبقت كوريا الحديثة) تقدّم نموذجاً يتم اغفاله في الغالب . وعلى الرغم من أن سلالة جوسون كانت قد اوشكت على الزوال عندما تم استعمارها من قبل اليابان ، فانها كانت تتمتع بالقدرة على مواجهة القوة البحرية لكل من الولايات المتحدة وفرنسا معاً . دافع جنود جوسون عن أنفسهم بعزم شديد من خلال استخدام بنادق طويلة ومدافع مدرعة ، ضد القوات الأمريكية والفرنسية عند محاولتها النزول في جزيرة غانغوا. و خلال **حرب السنة السابعة** (في اواخر القرن السادس عشر) بين مملكة جوسون واليابان (حرب يميجين ضد اليابان) ، عرضت القوات البحرية لـ جوسون أول سفينة حربية مكسوة بالحديد في العالم (السلحفاة الحربية) ، ومدفع متقدم (سينغيجيون، أو الصواريخ الرائدة ، التي كان مداها ١ كم) ، وتمكنت هذه القوات بذلك من هزيمة نظيرتها اليابانية. بالاضافة الى ذلك أدى تطور الرياضيات خلال عهد مملكة جوسون إلى حل معادلة الجذر التربيعي والمعادلات المتزامنة. والسبب في ذكر هذه الحقائق هو توضيح مدى الفجوة بين كوريا والبلدان النامية الأخرى (التي أصبحت خالية من التواجد الاستعماري فيها بعد الحرب العالمية) ، وكانت في بداية تصنيعها. لقد كانت نقطة الانطلاق مختلفة . فعلى سبيل المثال حققت كوريا انجازات هامة بجهودها الذاتية لأنها كانت تمتلك المعرفة المتقدمة في الرياضيات ، و القدرات التقنية المتقدمة ، بينما لا يمكن لبلدان أخرى تحقيق نفس الانجازات بذات الجهد . و عندما يكون لدى بلدين مستويات مختلفة من التراكم التقني والدراية الفنية ، لا يمكن اعتماد السياسات ذاتها في البلدين.

كان الاقتصاد الكوري قبل بدء خطة التنمية الاقتصادية الخمسية الأولى يمضي قدماً كمجتمع قائم على الزراعة ، مع بعض التشوهات خلال الفترة الاستعمارية . وفي محاضرة عن التاريخ الكوري لطلاب جامعة طوكيو ، رأى البروفسور لي تاي جين من جامعة سيول الوطنية أنّ "التحديث الاستعماري هو مفهوم مضلل يستخدم كذريعة لتبرير الحكم الاستعماري الياباني ، الذي ينبغي أن يتم النظر إليه على أنه حرمان الفرص . إنّ أول التطورات الحديثة للاقتصاد الكوري بدأت من قبل النظام العسكري ، الذي جاء من خلال انقلاب عسكري في عام ١٩٦١. وقد وضعت إدارة الرئيس بارك بنجاح خطط التنمية الاقتصادية الخمسية، ولكن الأمور سرعان ما بدأت بالتلكؤ بسبب صعوبات في تمويل التصنيع. كان النظام يعمل على تأمين التمويل المطلوب بشدة بعد إيفاد عمال المناجم والممرضات إلى ألمانيا الغربية ، وإرسال قوات للقتال في حرب فيتنام ، وإرسال عمال البناء للعمل في مشاريع البنية التحتية في الشرق الأوسط. وهنا قامت إدارة بارك بتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع اليابان ، وتمكنت من تأمين الأموال القادرة على الايفاء بالاحتياجات التنموية .

إن الأموال التي اكتسبت بشق الأنفس من خلال هذه القرارات كانت مصدراً لتمويل التنمية الاقتصادية وفي البناء الاقتصادي على الطريقة الكورية . وقد وصفت هذه العملية بتفصيل كبير في كتاب (أوه ون تشول) ، الذي كان كبير مستشاري الرئيس بارك ، **والصادر بعنوان :"من اليأس إلى الأمل: صنع السياسات الاقتصادية في كوريا ١٩١٥-١٩٧٩ : مذكرات كبير الموظفين للرئيس الراحل بارك كيم تشونغ-يوم"**[٧] .

لقد اتخذ تطور الاقتصاد الكوري نهجا يقوم على الخطوة - بخطوة. وقد بدأ البلد بتعزيز إنتاجية القطاع الزراعي والعمل على تطوير الصناعات الخفيفة ، وقام بتعزيز ذلك من خلال بناء مستوى متقدم من البنية التحتية للنقل والاتصالات والطاقة (اضافةً لكل عنصر ضروري آخر يمكن أن يسهم

في بناء قاعدة صناعية). كما بذلت أيضاً جهود كبيرة لإنشاء نظام مالي يعتمد على الحوافز لتشجيع تعبئة المدخرات المحلية .

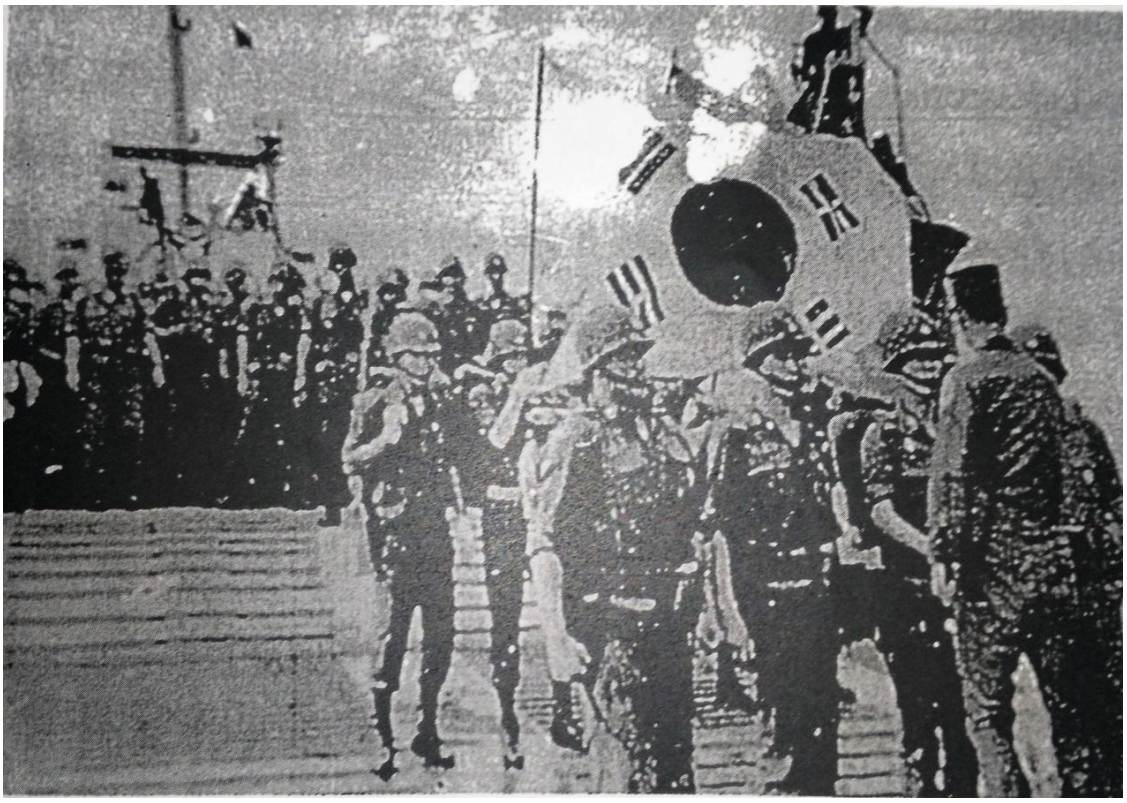

القوات الكورية التي أرسلت إلى حرب فيتنام . الصورة من الأرشيف الوطني لـ كوريا

إن الطريقة التي تمّ بها تطوير الاقتصاد الكوري تختلف إلى حد ما عن أساليب المانحين الدوليين (مثل البنك الدولي ، والاتحاد الأوروبي) ، والتي يتم فرضها الآن على البلدان النامية .حيث إنّ المانحين يسلطون المزيد من التركيز على قضايا مثل المساواة بين الجنسين و سلطة القانون والعدالة وتنمية المجتمع المحلي ، والحق في الوصول الى الموارد ، والمخاوف المتعلقة بالصحة العامة. مثل الحصول على المياه النظيفة ، وانخفاض معدل وفيات الأطفال) ، **في حين يبدو بوضوح أنّ هناك تركيزا أقل نسبيا على التنمية الصناعية وبناء البنية التحتية. وهكذا فبدلا من الوصول إلى النقطة المحدّدة ، فإنهم يحومون حول الموضوع .**

إنّ الاقتصاد الكوري هو اقتصاد متنوع بشكل جيد ، كما يمكننا أن نرى ذلك بسهولة. وقد تطورت مجموعة واسعة من الصناعات مثل صناعة السيارات، وبناء السفن، وأشباه الموصلات، والصناعات الكيميائية، والآلات والالكترونيات، واحدة تلو الآخرى . و تمّ بناء كل صناعة من خلال التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص. كما قدم البنك الدولي مستوى عال من الدعم والتوجيه أثناء عملية التصنيع وتطوير البنية التحتية في كوريا.

لماذا يقل اهتمام البنك الدولي بالتصنيع؟ لماذا لا يقوم بتقديم موارد كافية لتطوير البنية التحتية؟ يعتقد أنذلك يعود الى تراجع قدرة البنك على تعبئة رأس المال اللازم مقارنة بالماضي . إنّ الحجم النسبي للبنك الدولي في سوق رأس المال العالمي قد أصبح صغيراً جدا .وهكذا سيكون من غير المعقول القيام بمشاريع طويلة الأجل واسعة النطاق من تلك التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة. و من ناحية

أخرى يمكن أن تنفذ برامج التنمية الاجتماعية برأس مال أقل بكثير، وأن تستفيد من نتائج ترويجية مناسبة (تهدف إلى توسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى العديد من البلدان النامية).

وعند استعراض عملية تنميتها الاقتصادية ، يجب علي القول ان كوريا كانت محظوظة. وقد مارس هذا الحظ دورا هاما في سياساتها، وأوضاعها الدولية، و استفادتها من منافع وكالات المعونة. وعلى الرغم من أن خطة قابلة للتطبيق ، مع التفاصيل الدقيقة المتعلقة بها ، والتي يجب أن تظهر في مرحلة ما، قد تشكّل عوامل حاسمة للنجاح ، فإنّ العوامل المتسقة مع بعضها ، والتي نرصدها عادة في نجاح الفرد ، أو في نجاح أي أمة ، هي في نهاية المطاف : التفاني والجهد والحظ.

وهناك جانبان فريدان يمكن ربطهما بعملية التصنيع في كوريا، وهي الأرز "تونغ ايل" وعملية إعادة التشجير. ارز "تونغ ايل" هو مجموعة متنوعة عالية الغلة من الحبوب التي أدت إلى حل جزئي ولكن مفيد لمأزق نقص الغذاء. انها ليست **"فابونيكا"**(وهي الأنواع التقليدية الكورية)، ولكنه أرز يقوم على مؤشر مستوحى من المناطق شبه الاستوائية. وقد أجريت التجربة لاختبار هذا الأرز في المعهد الدولي لبحوث الأرز في الفلبين ، حيث تبين أنه من الممكن حصاد ثلاثة محاصيل سنويا(بينما لا يمكن في كوريا انجاز أكثر من عملية حصاد محصول واحد في السنة) . وهذا هو عرض مثالي و مشابه لما يطلقه "الموريّون" على مفهوم السرعة.

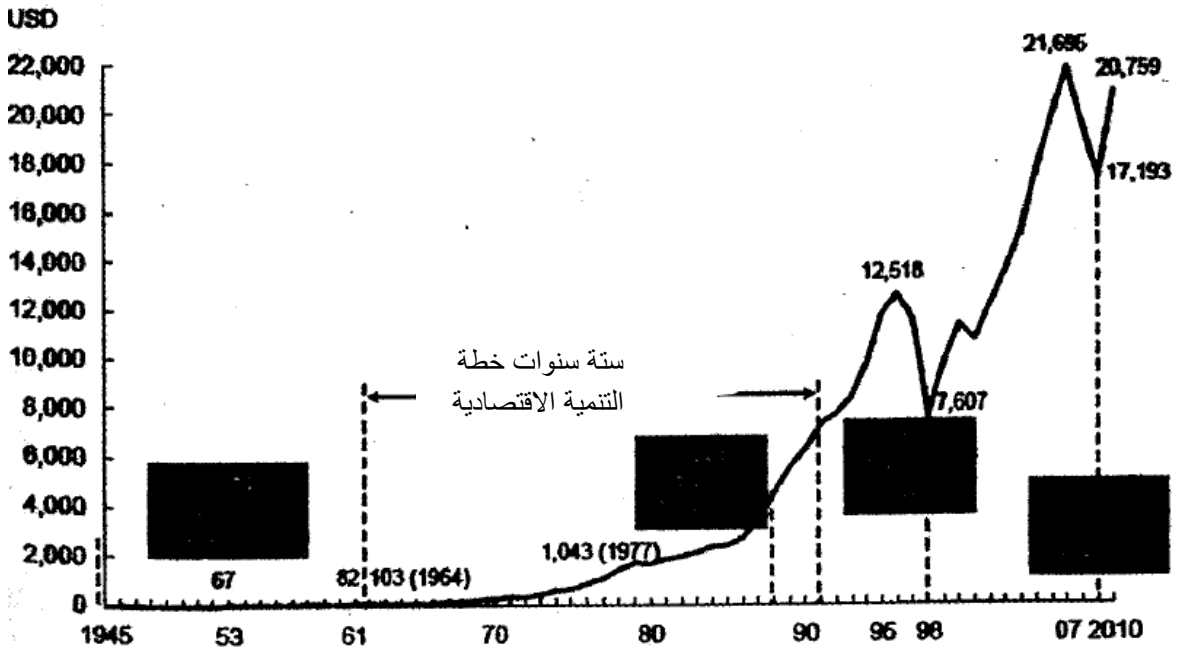

النموالاقتصادي السريع لكوريا

المصدر البنك الكوري

لقد تم تنفيذ عملية إعادة التشجير بعناية من قبل الحكومة. و أصبحت الجبال عارية تقريبا بسبب الحرب الكورية ، وكذلك بسبب الإزالة المتهورة للغابات من قبل الفقراء الذين كانوا يكافحون من أجل دفع المجاعة عنهم .لذلك فعند هطول أمطار غزيرة ، كان بالأمكان في بعض الاحيان رؤية بيوت القش ، والماشية (بما في ذلك الأبقار والخيول) وهي طافية على نهر هان. على العكس من ذلك، و خلال موسم الجفاف ، كانت الزراعة تفشل في كثير من الأحيان بسبب نقص المياه السطحية. ومع ذلك، حصلت كوريا على الثناء العالمي لنجاحها المثالي في إعادة التشجير.

من أجل تعزيز تنمية مواردها البشرية ، استفادت الحكومة الكورية من مختلف المرافق (من المدارس إلى المدارس العسكرية) لأغراض التثقيف ورعاية الأطفال من أجل تعزيز محو الأمية. وتم توجيه الأوامر الى الشباب (من مختلف المستويات) لحضور دروس اللغة الكورية خلال خدمتهم العسكرية الإلزامية. وفي فروع خاصة مثل النقل والذخائر، تعلم الجنود كيفية التعامل مع الآليات بصورة منهجية لضمان استفادتهم من هذه المعارف والخبرات بعد نهاية خدمتهم العسكرية. وأنشأت الحكومة مدرسة "كوموه" التقنية الثانوية ، حيث كان مطلوبا من الخريجين أداء الخدمة العسكرية الإلزامية كرقيب فني. و من خلال تقديم المنح الدراسية الكاملة (المحلية و الخارجية) ، تمكنت الحكومة من تجميع الطلاب الموهوبين الذين نشأوا في بيئات صعبة. ونتيجة لذلك، عملت كل هذه الجهود كجسر لربط المهارات والدراية الإدارية المستفادة في الجيش لخدمة المجتمع ككل.

ويمكن القول إن التنمية الاقتصادية الكورية كانت تماما مثل الحرب ، وأصبحت عبارة عن جهود تعبئة كاملة. وكانت هذه الدراما مثيرة ، عندما اتفق القادة والحكومات و الجيش والشركات و العامة بعزم قوي على قيادة حياة أفضل خالية من الحلقة المفرغة للفقر. وعلى الرغم من تحقيق قدر هائل من النجاح، إلا أن تركيز الثروة كان نتيجة حتمية لاعتماد استراتيجية أساسية تركز على تجمعات الأعمال (التي يطلق عليها "تشايبول" في كوريا). وبعبارة أخرى، تحقق النجاح في مجمل عملية التنمية في كوريا ، ولكنه أدى إلى عدم التناسب في توزيع الثروات.

هناك أغنية شعبية في كوريا تدعى "دعنا نعيش حياة طيبة" . لا أستطيع أن أتذكر اللحن من أيام طفولتي .وكانت هناك أغنية شعبية أخرى تسمى" أغنية حركة سايمول "(حركة سايمول، المعروفة أيضا باسم حركة القرية الجديدة هي مبادرة سياسية أطلقها الرئيس بارك تشونغ هي في ٢٢ نيسان١٩٧٠ لتنشيط الاقتصاد الكوري الريفي) .. وكانت هذه الأغنية والكلمات المصاحبة لها تجسّد تطلعات جادة لتشجيع الجمهور على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق النجاح. حركة سايمول هي تجديد روحاني أو حركة تحفيزية . واستعارت الصين مفهوم سايمول، و طبقته على سياستها الإنمائية في المناطق الريفية. وقد وضع البنك الدولي "تصور سايمول" في شكل أوسع وأكثر عمومية يعرف باسم التنمية المدفوعة باحتياجات (وتصورات) المجتمعات المحلية . ومع ذلك، فإن التنمية المدفوعة باحتياجات المجتمعات المحلية لا تتضمن العوامل الذاتية لسايمول. فالنسخة الصينية تميل أكثر لامتلاك نسخة النهج "من أسفل إلى أعلى" من نسخة سايمول.

و حتى لو كانت عملية التنمية الاقتصادية في كوريا تبدو وكأنها معجزة، فانها كانت في الواقع رحلة يمكن التنبؤ بها، مما أدى إلى نتائج إيجابية من خلال تطور علاقات السبب والنتيجة (جنبا إلى جنب مع حسن الحظ).

وقد تحققت نتائج التنمية الاقتصادية في كوريا من خلال الجهود الرامية إلى تمكين الناس، ووضع خطة تنمية اقتصادية متطورة، وجمع التمويل من خلال تعبئة المدخرات، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتعاون بين الصناعات، وتعزيز المهندسين والفنيين من خلال التعليم الحكومي والعسكري.

وكما ذكرنا في المقدمة، فإنّ هناك ظاهرة مثيرة للاهتمام يمكن أن نراها عندما ننظر إلى عملية التنمية الاقتصادية في كوريا. لقد منحت كوريا الأولوية لصنع مستقبلها الخاص ، بدلا من السعي لقبولها عالمياً. وفي الستينيات من القرن الماضي، ركّز باحثون بارزون في البلدان المتقدمة على تحقيق النمو الاقتصادي ، وشجعوا المبادرة كأفضل نموذج للتنمية الاقتصادية. ومع ذلك فقد حثّ هؤلاء كوريا و باستمرار على انتهاج نموذج للتنمية مُقاد بالصادرات ، وهو ما أدى إلى تحقيق نجاح كبير. وأظهرت كوريا مستويات إنجاز أعلى من أي بلد آخر اعتمد على استراتيجية المبادرة.

لماذا تتمسك كوريا بنموذج التنمية المُقاد بالصادرات ؟ هل من قبيل المصادفة أن كوريا، التي لا تمتلك أسساً راسخة في الاقتصاد الحديث ، اختارت هذا النموذج؟ بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من زعم منظمات المعونة الدولية بأن مشاريع التنمية الكورية كانت تفتقر إلى الجدوى الاقتصادية، فقد تمكنت كوريا من إظهار المزيد من المثابرة من خلال بناء طريق جيونجبو السريع (وهو أطول طريق سريع في كوريا) ، و من تحقيق تطوير سريع لصناعات الصلب والسيارات على المستوى العالمي.

وفي الآونة الأخيرة ، تحدثت منظمات المعونة الدولية كثيرا عن قضايا الملكية في البلدان المستفيدة ، وعلى وجه التحديد ، وعدوا باحترام آراء البلدان المتلقية للمعونة ، قبل تقديم المعونة لها وبعد تلقيها. ومع ذلك ، فإن قضايا الملكية التي يتحدثون عنها كانت تدور بشكل أكبرحول امتلاك المبادرة والمسؤولية في تفاصيل أقل أهمية ، مثل الخدمات اللوجستية والعمليات الأخرى بدلا من تحديد الاتجاه الاستراتيجي. **ولو كانت كوريا قد اتبعت بإخلاص مشورة المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة، فإنها لن تكون موجودة كما نعرفها اليوم** ، و كان من المحتمل جدا أن تكون في ذيل البلدان الفقيرة اقتصاديا في آسيا. وهذه هي النقطة الرئيسة التي ينبغي أن تأخذها البلدان النامية بنظر الاعتبار الآن.

وكثيرا ما يشير بعض خبراء البلدان المتقدمة (وإن بشكل غير صريح) الى تأثير النمو على الاقتصاد الكوري. وقد نشأت كوريا بمساعدة أموال المعونة، ولكنها الآن أصبحت الآن عملاقاً بامكانه التنافس مع الآخرين ، وأن تطرح باستمرار منتجات أجنبية خارج السوق المحلية. يقول البروفيسور تشانغ ها جون في كتابه "ركل السلَّم". إن هذا المصطلح يؤكد أن البلدان المتقدمة تخشى من مثل هذا التأثير الهائل، وأنها تحاول الحفاظ على الوضع الراهن كما هو للحفاظ على مزاياها النسبية.

فالأمة و الفرد يحتاجان إلى ما يسمى بـ "سلّم الأمل" لبلوغ النجاح. و مع وجود هذا السلّم يمكن تشكيل مجتمع سليم .ترى هل يسمح النظام العالمي بذلك ؟ هل كانت مثل هذه الافكار موجودة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي عندما طورت كوريا اقتصادها ، أو عندما تمكنت كوريا من الافلات من فقرها المظلم الى مستقبل اكثر اشراقاً عبر نفق تم اكتشافه بجهودهم الذاتية . إنّ كوريا تمتلك اليوم الشجاعة اللازمة للأجابة بمسؤولية عن هذه الأسئلة ، و تحسين موقفها في المجتمع الدولي. إنّ كوريا تتمتع الآن بموقع فريد يؤهلها لجمع الجهود الدولية ، وبناء هذا السلّم بالتعاون مع جميع دول العالم .

هناك جدل حول ما إذا كان "سلّم الأمل" موجوداً في المجتمع الدولي في الستينيات والسبعينيات. ولكن من المؤسف أن من الصعب العثور على ما يسمى بـ " اجماع واشنطن" [٨] **القائم على ألأسس النيوليبرالية (و التي كانت التيار الرئيس الذي يقف وراء المشهد الاقتصادي السائد اليوم، والتي أثرت في الغالب على توجهات منظمات المساعدات الدولية). ويؤيد "إجماع واشنطن" سياسة الباب المفتوح ، وإلغاء** الضوابط التنظيمية ، مما يجعل من الصعب على الاقتصادات النامية أن تحتضن الصناعات الناشئة الواعدة . ويمكن لمؤسسات البلدان المتقدمة النمو إنشاء قواعد إنتاج محلية تستفيد من انخفاض تكاليف العمالة المحلية. ومع ذلك، سيكون من الصعب على هذه البلدان تطوير التقنيات الفريدة في المجتمعات المحلية ، بهدف خلق العلامات التجارية المتميزة.

عندما نلقي نظرة على التاريخ الاقتصادي العالمي ، نجد أنّ كل دولة متقدمة قد اعتمدت الحمائية في سياستها التجارية عندما كانت صناعاتها أقل تطورا نسبيا . إنّ البلدان المتقدمة النمو تبدو صامتة الآن تجاه هذه الممارسات، التي ساعدت على حماية صناعاتهم الناشئة. **ومن المفارقات الجديرة بالانتباه أن هذه البلدان التي تدعم الآن التجارة الحرة ، كانت تنتهج سياسات فظة تقوم على حماية مصلحة**

كل بلد منها ، وتستخدم الدبلوماسية عمليا لهذا الغرض ، لتتحول هذه الممارسات بذلك الى برنامج عمل ، بدلا من أن تكون مجرد "مغالطة منطقية" . و إذا قامت كل دولة بوضع سياسات لتقييد التجارة الحرة في ذات الوقت ، فإن مثل هذه السياسات ستؤدي إلى جمود الوضع الراهن.[٩] فالتجارة الحرة ، من خلال مبدأ الميزة النسبية ، ستضمن فقط بقاء الشركات ذات المزايا النسبية الحقيقية ، وستدمر جميع المؤسسات الأخرى الأقل شأنا.

وعند التفكير في التنمية الاقتصادية الكورية ، لن يكون من الصواب الحديث عن التجارة الحرة وفتح أسواقها بالكامل كعامل من عوامل نجاحها الاقتصادي. والواقع أنه ، وبعيدا عن أن تكون تلك العوامل بمثابة أسباب رئيسة للنجاح، فهي في الواقع تحديات يجب على البلد أن يتحمل التبعات المترتبة على التصدي لها . و لهذا لا يمكن تحقيق النجاح الاقتصادي إلا بعد التغلب على التحديات التي تفرضها المنافسة الشرسة في السوق المفتوحة. ومع أخذ كل ذلك بالاعتبار ، يمكن أن تنجح كوريا في ترسيخ العلامات التجارية العالمية الخاصة بها ، وستكون هذه بمثابة قراءة أكثر دقة للواقع.

إنّ كوريا لم تكن أبدا على استعداد لتنفيذ أقصى قدر من كل شيء ، في كل مرة ، بانتهاج سياسة على غرار سياسة الباب المفتوح في حد ذاتها. [١٠] و في العادة كانت الحكومة تراقب الوضع الاقتصادي ، وتتخذ إجراءات تدريجية أولا. وينبغي الاشادة بقوة بالسياسيين الكوريين وصناع القرار الاقتصاديين لاتخاذهم اجراءات حذرة ، وتنفيذهم لسياسات الباب المفتوح بشكل بطيء نسبيا على المدى الطويل . إنّ سياسة الباب المفتوح وسياسة التصنيع تعبران في الواقع عن وجهين لعملة واحدة. إن إدارة سياسة الباب المفتوح الخاطئة قد تتسبب في نتائج غير مرضية ، قد تعمل على تقطيع أوصال الصناعات الوليدة. ولهذا السبب، ينبغي للبلدان التي تكافح من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية أن تنتهج سياسة الباب المفتوح جنبا إلى جنب مع السياسات الصناعية الملائمة لها.

إنّ منظمات المعونة الدولية تطالب في العادة بفتح الأسواق مقابل الحصول على المعونة. ويجب إعادة النظر في ذلك ، لأن هذه سياسة تفتقر الى الحكمة. إنّ ما ينبغي عمله هو فتح السوق بحيث يمرّ على خط أوسع من التنمية الصناعية ، وليس كشرط أوحد لتقديم المعونة ، خاصةً إذا كنا نصر باستمرار على فتح أسواق البلدان الفقيرة ، حتى قبل أن تتطور الصناعة فيها ، مما سيجعل من العسير عليها تطوير اقتصاداتها. إنّ تقديم المال مع وجود قيود لمنحه ، وإن كان ضروريا وعقلانيا، فإنّهُ يمكن أن يكون بمثابة ازدراء للواقع ، وفعل غير أخلاقي في بعض الحالات ، ولا يأخذ بنظر الاعتبار ما يترتب على هذا السلوك من تبعات في البلدان الفقيرة .

و في وقت لاحق، سيبدو أن الماضي كان زمناً أكثر سخاءً ومراعاةً للظروف من الحاضر. ترى هل كانت كوريا تعامل على نحوٍ أكثر سخاء في المرحلة التي كانت تسعى جاهدة فيها لتحسين اقتصادها؟ أم أنّ السياسيين الكوريين وصناع السياسات كانوا يستجيبون جيدا للتحديات في حينه ؟ .

لقد حققت الصين مؤخرا تقدما اقتصاديا بسرعة قياسية اذهلت الجميع . فهي البلد الوحيد في العالم الذي اعتمد النمط الكوري في التنمية الاقتصادية ، باعتمادها على ذات الاجراءات التي تبنتها السياسة الاقتصادية الكورية (كحركة سايمول، و قوّة السياسات الصناعية التي تقودها الحكومة، والانفتاح المُنظّم والمُنضبط لأسواقها).

اتاحت التنمية الاقتصادية التي تقودها الحكومة الكورية صنع وتنفيذ القرارات التي يتعين عليها التعامل معها بسرعة أكبر. و لتوضيح هذه النقطة ، دعونا نلقي نظرة على مثال محدّد. بلد يخطط لبناء سد كهرومائي . لدى المنظمات غير الحكومية (NGOs) والكيانات المجتمعية والأطراف المعنية

الأخرى أفكارا مختلفة تتعلق بالجوانب المتعددة للمشروع (مثل قضايا حماية البيئة وإعادة التوطين). ولذلك، فإن بناء السد سوف يتوقف أو يتأخر، ما لم تكن لدى الحكومة الصلاحيات اللازمة والكافية لدفعه إلى الأمام. وعلى النقيض من ذلك، كان بإمكان كوريا في الستينيات والسبعينيات بناء سد من خلال إصدار أمر بإعادة التوطين . واضطر السكان إلى الانتقال (بمساعدة حكومية). وبالقاء نظرة على الماضي ، كانت هناك الكثير من المدن المغمورة تحت سطح البحيرات الاصطناعية التي خلّفتها السدود. وبسبب هذا، فقدت كوريا أطلالاً تاريخية ، وكانت هناك أيضاً تغييرات كبيرة في النظام البيئي. كما أن العديد من البحيرات الكبيرة التي صنعها الإنسان بهدف السيطرة على الفيضانات والجفاف . وعلى الرغم من عيوبها (بما في ذلك عدم الكفاءة في استخدام الوقت) ، يكاد يكون من المستحيل في الوقت الراهن بناء سدود بحجم وبوتيرة تلك السدود التي تم بناءها في الماضي.

إنّ أي شخص تقريبا سوف يتعاطف مع أولئك الناس الذين أجبروا على مغادرة مسقط رأسهم بسبب بناء السدود. ومع ذلك، اذا تم التعويض بصورة صحيحة ، يمكن أن نحصل على تخصيص سليم للموارد ، وقد تكون التضحيات الحتمية لأولئكَ الناس قد أدت إلى منافع وطنية.

وإذا ما كان هناك سد قد تم غلقه ، أو استغرق بناءه أكثر من عشر سنوات ، لما كانت كوريا قد اصبحت هي كوريا التي نعرفها اليوم .وفي ذلك الوقت كان لكوريا تاريخٌ طويل من الفقر المدقع. لقد كان الكوريون في الماضي على استعدادٍ لارسال بناتهم بعيدا للعمل كمربيات للتأكد من أنهن سيحصلن على الغذاء ، وعلى مستوى معيشة أفضل بالنسبة لهن. و في ذلك الوقت كان بعض الكوريين يحملون علب الصفيح الفارغة ليتوسلوا الآخرين من أجل أن يأكلوا شيئا. وكان على هؤلاء الكوريين أن يفعلوا شيئا ما للابتعاد عن الفقر. لهذا كله كان يجب أن يبدو وكأنه إسراف أو عبء الاستغراقُ لوقتٍ طويل في عملية اتخاذ القرارات ، وتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التطور الاقتصادي.

واليوم نجد أنّ الديمقراطية الكورية قد ازدهرت جنبا إلى جنب مع اقتصادها . وقد نضجت السياسة في كوريا إلى درجة بات من الممكن فيها قبول المؤمنين بأيديولوجيات الجناح اليساري. بل إن بعض المعاهد الأجنبية ترى الديمقراطية الكورية أكثر تطورا من نظيرتها اليابانية. إن العلاقة بين الديمقراطية الكورية والتنمية الاقتصادية مثيرة للاهتمام من وجهة النظر السياسية والاقتصادية.

وبإلقاء نظرة فاحصة على عملية التنمية في كوريا ، والحالة السياسية في كل مرحلة زمنية ، يمكن الاستنتاج بأنه من الصعب النظر الى العلاقة بينهما نظرة احاديّة. ويتباين الارتباط بينهما بالاعتماد على المرحلة التنموية ، وعلى التغيرات في العوامل الاجتماعية.

الجزء الثاني
العوامل الكامنة خلف نجاح الإقتصاد الكوري

إنّ هذا يمكن أن يساعد البلدان النامية على اعتماد بعض المكونات الرئيسة للنجاح الاقتصادي في كوريا ، وفهم ما يجب على هذه البلدان القيام به على وفق الأوضاع الخاصة بكل بلد .
ما هو نوع النهج أو الاستراتيجية الأساسية المعتمدة ؟ كيف حددت كوريا أهدافها ، وما هو نوع السياسات التي نفذت خلال فترة التنمية الاقتصادية السريعة ؟ ما هي المعطيات التي يمكن استنباطها بسهولة من التجربة الكورية ، وما هي التحديات التي يمكن توقعها ؟ إنّ هذا النوع من التحليل سيكون مفيداً للبلدان التي تسعى ببطء إلى انجاز عملية التنمية الاقتصادية. و من الممكن استخدام هذا التحليل ايضاً لإظهار المبادئ الأساسية التي يمكن اتباعها ، ويمكن أن يتم التمسّك بها كقاعدة ذهبية لتحقيق النجاح.

إنّ الأولوية القصوى في التنمية الاقتصادية هي في ضمان وجود المزايا النسبية في بعض مجالات الانتاج ضمن اقتصاد الدولة. وفي هذا الاقتصاد المعولم ، حيث تجري المنافسة خارج حدود البلد ، لا يوجد مكان لأي سلع أو خدمات لا تتمتع بمزايا نسبية في انتاجها . إنّ مفتاح النجاح للقيادة الكورية هو أنها كانت قادرة ، وعلى حد سواء ، على العثور على "المحيط الأزرق" من خلال التقييم الموثوق لوضعهم المحلي من جهة ، وللبيئة الدولية من جهة أخرى ، وبالتالي كان بأمكانها اكتشاف اسرار المزايا النسبية لمختلف المنتجات في المستقبل.

و بشكل عام ، فإنّ الدرس الرئيس الذي يمكن استخلاصه من نجاح كوريا يكمن في جعل ما موجود يتلائم مع الواقع. وبالتالي فان السياسات السائدة ، المقدمة كنصائح من البلدان المتقدمة ، لا تناسب كوريا ، كونها ما تزال في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية.

إنّ بعض التوصيات التي قدمها خبراء البلدان التي كانت اقتصاداتها موجهة نحو السوق بشكل مفرط، ، لم تسلط الأضواء على واقع كوريا في الأيام الأولى لتنميتها الاقتصادية . لقد انتهى المطاف بتلك البلدان التي سارت على النهج "النيوليبرالي" ، والمتضمن كلا من الانفتاح الكامل والمباشر، وإلغاء القيود على اقتصاداتها ، إلى الدخول في ورطة كبيرة . ومع ذلك، ولأنه لم يتم تنفيذ توصيات الليبراليون الجدد ، كانت كوريا قادرة على الخلاص من وضع فوضوي من هذا النوع .لقد **امتنعت كوريا عن تطبيق الديمقراطية على النمط الغربي، وبدلا من ذلك مارست "ديكتاتورية تنموية" سعياً لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في تعبئة الموارد وتخصيصها.**[11] لقد اعتمدت كوريا ديمقراطية النمط الغربي بعد تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة ، وليس قبلها . كان هذا النموذج الفريد من نوعه هو بمثابة استجابة ناجحة للتحديات التي كانت تفرضها الظروف الاقتصادية لكوريا ، في مراحلها المبكرة.

إقتحام الفضاء الأوسع : إستراتيجية التنمية المقادة بالصادرات

إن اختيار **"استراتيجية التنمية المُقادة بالصادرات"** هذه لم يكن قرارا رائعا فحسب ، بل كان أيضا مصدر حظ كبير للاقتصاد الكوري. وليس من الواضح ما إذا كانت كوريا قد تنبأت بالعصر القادم للعولمة في ذلك الوقت. **وبدلا من سياسة احلال الواردات الصناعية التي حددتها منظمات المعونة الدولية والاقتصاديين الغربيين ، تحركت البلاد قدما في انتهاج_استراتيجية التنمية المُقادة بالصادرات**

(والتي تقوم على ما يُعرف في الكتابات الاقتصادية بـ "استراتيجية التصنيع من أجل التصدير").[١٢] ويقول البعض إن لودفيغ إيرهارد ، المستشار السابق لألمانيا الغربية ، كان قد أوصى باصرار بانتهاج هذه الاستراتيجية عندما زارالرئيس الراحل (بارك تشونغ هي) ألمانيا الغربية في عام ١٩٦٤. ويقول آخرون أن بارك بارك استخدم ألمانيا الغربية كنموذج يحتذى به ، قبل أن يعمل على انتهاج هذه الاستراتيجية على أرض الواقع .

يمكننا أن نتصور أن التقدم في اقتصاد ألمانيا الغربية كان مثار اعجاب الجنرال بارك ، الذي تعاطف معها كثيراً ، لأن كلا من كوريا الجنوبية وألمانيا الغربية كانت دولا مقسّمة مع موارد شحيحة. ومن الضروري الآن تحليل أسباب نجاح النهج القائم على جعل قطاع التصدير هو القطاع القائد في الاقتصاد الكوري.

وفي الستينيات ، ومع بداية تظافر الجهود من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، كانت كوريا أفقر بلد زراعي في العالم . لم يكن لدى البلاد أي موارد طبيعية ، على الرغم من أن لديها أعلى كثافة سكانية في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب الحرب الكورية (من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٥٣) [١٣] كانت البلاد قد دمرت تماماً. في هذه الظروف المريعة ، لا يمكن العثور حتى على براعم صغيرة من الأمل. وفي داخل حكومة الولايات المتحدة، كان الرأي السائد هو أن كوريا لا يمكن أن تتعافى أبدا. وفي ظل انخفاض مؤشرات التعافي من الازمة ، كان على كوريا أن تتخذ بعض القرارات. وعلى الفور، حقق القادة الكوريون تقدما كبيرا. وكان الاستثمار في المنتجات البسيطة القائمة على الصناعات الخفيفة التي تستخدم العمالة الرخيصة والوفيرة ، مثل الخياطة والمنسوجات ، واللُعَب، وهي صناعات قابلة للازدهار في عموم البلدان النامية.

الاراضي المدمرة في الحرب الكورية اخذت الصورة من قبل كابتن شيبير ، الجيش الامريكي

وفي الوقت ذاته ، كان نهج قيادة قطاع الصادرات للنمو والتنمية عملية عاطفية ومضنية. فباستخدام الشَعر الطويل من نساء الريف، صدّرت كوريا "الباروكات" لأن هذه الباروكات كانت طبيعية جدا ومريحة الارتداء . وهكذا أصبحت البلاد على الفور المصدّر الاول للشعر المستعار في العالم. وقد تم تصدير جميع أنواع الأسماك التي يفضلها اليابانيون إلى اليابان، وبالتالي لم تعد تجد هذه الاسماك في الاسواق الكورية. **كان الحصول على العملة الأجنبية ضرورياً لاستيراد الآلات والمعدات اللازمة للتنمية الاقتصادية.**

وقد دللت هذه الأمثلة الرمزية على المساعي المكثفة التي تم بذلها لتأسيس الاقتصاد الكوري ، وسمحت هذه المساعي بالانتقال إلى المستوى التالي من النهوض .

ومن خلال الاستفادة الكاملة من مزاياها النسبية في العمالة الرخيصة والوفيرة ، تمكنت كوريا من تأمين القدرة التنافسية لمنتجاتها التصديرية إلى جانب تلبية معايير الاقتصاد الاخرى . وبالتالي فيما لو تم التركيز فقط على السوق المحلية ، **باستخدام استراتيجية احلال الواردات الصناعية (ISI) ، فأن** المعايير الاقتصادية الأخرى لا يمكن أن تتحقق . وبما أن نهج قطاع التصدير القائد في الاقتصاد كان سبباً في زيادة المبيعات الكورية في جميع أنحاء العالم، فإن عددا من المصانع يمكن أن ينمو وصولاً إلى تلك "الكتلة الحرجة" التي تجعل الصناعة الكورية تتمتع بقدرة تنافسية دولية. ومن شأن نهج القيادة للتصدير هذا أن يثبت مزاياه مرة أخرى خلال المدة التي بدأت فيها كوريا الاستثمار بكفاءة في الصناعات الثقيلة والكيميائية وتنافست بها مع العالم. وبسبب الاستخدام الاستراتيجي للشبكة التي تم نصبها من خلال التجارة العالمية ، تمكنت صناعات السيارات وأشباه الموصلات والكيماويات والصلب وبناء السفن من تحقيق النجاح المطلوب.

ما هي المدة التي سيبقى فيها نهج قطاع التصدير القائد للاقتصاد صالحا للعمل ؟ يمكن العثور على الاجابة من خلال النظر الى الوضع الحالي لألمانيا الموحدة ، حيث ما زالت سياسة قيادة قطاع الصادرات للاقتصاد هي طريقة العمل الرئيسية لألمانيا الموحدة. لماذا ؟ يعود ذلك أساساً إلى وجود كمية نادرة من الموارد الطبيعية ، وسوق محلية صغيرة. ماذا سيحدث لو استخدم بلد ذو موارد طبيعية نادرة وسوق محلية صغيرة استراتيجية تركز أساسا على الطلب المحلي؟ لبعض السنوات ستتمتع مثل هذه البلدان بمستوى عالٍ من الاستهلاك، ولكن في نهاية المطاف لن تبقى على قيد الحياة. ترى كيف يختلف الوضع الحالي في كوريا عن الوضع الذي كان سائداً في الستينيات؟

بدلالة الموارد الطبيعية، فإنه سيكون إما عالقاً في منحى جديد ، او أنّهُ لا يجد مصادر جديدة وكافية من الطاقة. ووفقاً لمعيار السوق المحلية، وحجم السكان ومستوى المعيشة فأنها ستكون أقل من المستويات الألمانية. وهكذا، لا يزال يتعين على كوريا التمسك بنمط قيادة الصادرات للتنمية والنمو.

لقد كانت ألمانيا وفرنسا تحتلان الصدارة في تنفيذ خطة العملة الموحدة في أوروبا. و قدمت ألمانيا مرارا تنازلات في مجالات أخرى لضمان ولادة اليورو. ويمكن العثورعلى أسباب ذلك من خلال النظر في الوضع الاقتصادي الأوروبي الحالي. وفي الوقت الحالي، تعاني البلدان الاوربية الطرفية من عجز مزمن في التجارة والميزانية. ويعود ذلك إلى استخدام هذه البلدان لعملة قوية هي اليورو لتجسيد قدراتها التنافسية في المنتجات الصناعية. وباستخدام الحس السليم، يمكننا أن نرى أنه عند توحيد العملات الأوروبية المختلفة في اليورو، يمكن تحديد سعر صرف اليورو وفقا لمتوسط القدرة التنافسية للبلدان الأعضاء فيه. وهكذا، فإن البلدان المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا ستكون قادرة على استخدام العملة التي لا تقدر قيمتها بأقل من قدرتها التنافسية الصناعية. وبهذه الطريقة، فهي قادرة على تعزيز قدرتها على التصدير. غير أنه يتعين على بلدان أوروبية أخرى أن تستخدم عملة مبالغ في

قيمتها، مما يضعف قدرتها التنافسية التصديرية ويجبرها على المعاناة من حالات العجز التجاري المزمنة.

ومن وجهة نظر ألمانيا، كان نظام العملة الموحدة هو الخيار الصحيح في نهج اعتماد التصدير كمحرّك للنمو. في الواقع، و قبل ظهور اليورو، تدخل بنك "بوندس" الالماني (البنك المركزي الألماني) في سوق العملات الأجنبية في كثير من الأحيان ، وبذل جهودا كبيرة لتحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة. أمّا الآن، فإنّ من الممكن إدارة الاقتصاد من خلال الجلوس مرة أخرى والانتظار دون القيام بأي تدخلات. ويرى بعض الاقتصاديين ان الدول الاوروبية الكبرى مثل المانيا وفرنسا وايطاليا تحتاج الى تقديم اعانات للدول الأوربية "الهامشية" للحفاظ على نظام اليورو الحالى. غير أنّ هذا يُعد قراراً صعباً من الناحية السياسية. ويرجع ذلك إلى أن الناس في البلدان الكبرى يتساءلون دائما عن سبب استخدام أموالهم الضريبية لدعم الدول الصغيرة.

إنّ أزمة الميزانية التي تعاني منها بعض البلدان الأوروبية هي في الواقع أزمة سعر صرف العملات الأجنبية. وبما أن استخدام العملة الموحدة يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات، فإن المؤسسات ستعاني من الافلاس . وعلى الحكومة، بدلا من المؤسسات، أن تدعم الناس عن طريق تخصيص بدلات البطالة. ونتيجة لذلك، ستزداد الحاجة للتمويل على نطاق واسع ، ليس نتيجة لانخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة عبئها فقط ، ولكن بسبب زيادة النفقات. ومن بين الاصوات المعارضة التي يمكن سماعها في بعض البلدان، فإنّ هناك شكاوى صحيحة مثل : لماذا يجب على الناس أن يتحملوا كل مسؤوليات الحكومات التي تقرر بشكل خاطئ استخدام عملة واحدة؟

ولتعزيز الصادرات، وفرت الحكومة الكورية للمصنِّعين مكاسب مالية ومزايا ضريبية. وقد عرضت على الشركات الأجنبية أن تعمل على التوسع في تصدير منتجات معينة للمصنّعين الكوريين من خلال إنشاء مناطق حرة للصادرات. على سبيل المثال، في منطقة التصدير الحرة (ماسان)،شجعت الحكومة الكورية الصادرات التي تقوم على أساس طريقة تصنيع المعدات الأصلية (OEM) . وبذلك شجعت العديد من الشركات الأجنبية على دعم الصادرات بهذه الطريقة . وقد قامت هذه الشركات بالاعتماد على منتجات تستخدم عمالة كورية رخيصة، باستخدام مصادر طاقة مستوردة من الخارج ، ثم قامت بتصديرها.

ما الذي يجب القيام به لمتابعة النموذج الكوري الموجه نحو التصدير؟

أولا وقبل كل شيء، من الضروري قراءة المؤشرات الاقتصادية للبلدان النامية. ومن الضروري أيضا تحديد المجال الذي توجد فيه المزايا النسبية. على سبيل المثال، يمكن أن تكون هناك إمدادات كبيرة من خام الحديد يمكن استخراجها ببساطة وتصديرها . ومع ذلك، إذا تم صقل المعادن المستخرجة ومن ثم بيعها، فإن قيمة الصادرات وعدد الوظائف سوف تزداد هي الاخرى . لذا فإنّ من المهم جدا تصميم سلسلة قيمة كاملة.[١٤] فإذا كان هناك إمدادات ضئيلة من خام الحديد (لا تكفي لتحقيق المعاييرالاقتصادية المطلوبة) فأن إنشاء مصانع الصلب يمكن أن تشكّل عبئاً في المستقبل . ولكن إذا كان هناك الكثير من خام الحديد، فإنّ إنشاء مصانع الصلب سيكون قرارا حكيما . وفي هذه الحالة يتعين على واضعي السياسات أن يجدوا شركاء مستعدين للتعاون الاقتصادي ، يستطيعون بناء مصانع الصلب ، و يستخرجون خام الحديد في الوقت ذاته.

لنلقي نظرة على طريقة استغلال وادارة الموارد في البلدان النامية . ففي بعض الأحيان عند بناء سلسلة قيمة للمنتجات ، فإن أرباح الشركات العالمية التي توفر التمويل والتكنولوجيا تأتي أولا على

حساب أرباح الدول النامية . وبما أن حكومات البلدان النامية تفتقر إلى التمويل والتكنولوجيا، فإنها لا تستطيع إلا أن تخضع لشروط الشركات ، على الرغم من أنها على بينة من هذه المشكلة ، وذلك لأنّها في حاجة ماسة إلى المال لمعالجة المخاوف المترتبة على الفقر المطلق . وأعتقد أنّ من الضروري بناء الاتفاقات الدولية الخاصة بتنمية الموارد استناداً الى سلسلة قيمة عادلة للمنتجات .

وعندما لا يوجد لدى بلدٍ شيء سوى العمالة الرخيصة والوفيرة ، فلا بد لهذا البلد من الاستثمار في التعليم والتدريب أولاً . إنّ الحصول على قوى عاملة ماهرة و كافية تعد متطلبات مسبقة وشرط أساس لإقامة الصناعات التحويلية كثيفة العمالة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك إنشاء نظام ربط صناعي عمودي يعالج في الوقت ذاته عمليات مكثفة في المختبر مثل الغزل والنسيج والحصاد الثلاثي الثمين وتوفر الأراضي الزراعية الكافية . ومن الممكن تشجيع تنمية زراعة تجارية واسعة النطاق ، ومن ثم تصبح مصدراً للغذاء.

من خلال تحليل ودراسة الامكانات الخاصة بالموارد الطبيعية لكل بلد، وحجم السكان ، و مساحة الأراضي الزراعية، و طبيعة المناخ، و خصائص الهيكل الصناعي، والنظر الى مرحلة التنمية في البلدان المجاورة ، و نمط العلاقات الدبلوماسية، فمن الممكن أن نقرّر أيّ نوع من الصناعة سيكون قابلاً للاختيار والتطوير، وبعد ذلك ، يمكن للبلد في نهاية المطاف تأمين القدرة التنافسية للصادرات . وهنا يمكن اعتبار التاريخ الخاص لبناء القاعدة الصناعية الذي سنته كوريا مرجعاً قيماً بهذا الصدد.

تراجع النيو ليبرالية : النهج التدريجي لفتح الأسواق وإلغاء القيود التنظيمية

في الوقت الذي بدأت فيه بعض دول أمريكا اللاتينية بفتح أسواقها وإزالة القيود التجارية والمالية (تماشيا مع النهج الليبرالي الجديد)، رفضت الحكومة الكورية اعتماد النيوليبرالية. وهناك سببان وراء تمكن كوريا من البقاء بعيداً عن النيوليبرالية. أولا، كان هناك شعورعام ضد النيوليبرالية. وفي ذلك الوقت، كانت كوريا تبذل مساعٍ جادة لتعزيز صناعاتها الوليدة بممارسات تجارية وقائية. وكان توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين صانعي السياسات هو أنه من المبكر جدا فتح الأسواق بطريقة كاملة. ثانيا، إنّ الضغط من النيوليبراليين كان يمكن التحكم به. ويرجع ذلك إلى أن الاقتصاد الكوري في السبعينيات لم يصل إلى حجم لافت للنظر، بحيث لم يكن محطّ اهتمام الليبراليين الجدد.

وقد حقق الاقتصاد الكوري تقدما ملحوظا في الثمانينيات وجذب انتباه العالم. وعلى الصعيد الداخلي، غيرت عملية التحول الديمقراطي المشهد السياسي وفتح الأسواق ، وبدأت عملية إلغاء الضوابط التنظيمية تتواصل بوتيرة أسرع من السابق . ومع ذلك، فإن كوريا لا تزال تحتفظ بمسافة معينة من النيوليبرالية ، وتحافظ على نهجها القائم على العمل خطوة – بخطوة تدريجياً.

لقد أصبح إحياء نظام الانتخابات الرئاسية الديمقراطي في عام 1987 نقطة تحول . حيث بدأ فتح السوق و إلغاء الضوابط التنظيمية بشكل فعال . **وبدا ان الاقتصاد الكوري الذي نما كمياً من خلال تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الخمسية (التي وضعت لست مرات على التتابع) يستطيع التعامل مع التحديات المزدوجة ، من فتح السوق وإلغاء الضوابط التنظيمية ، في سعيه لتحقيق التقدم النوعي. و باستخدام المبادئ الأساسية لنهج الخطوة بخطوة ، من خلال فتح الاسواق ، والغاء_**الضوابط التنظيمية تدريجيا ، نجح الاقتصاد الكوري في إدارة التحديات التي واجهها . ومع ذلك، و بسبب فشل بعض السياسات للسيطرة على سرعة فتح الاسواق المالية ، فقد واجهت الأسواق المالية أوقاتاً صعبة خلال أزمة النقد الأجنبي الآسيوية عام 1997 . وفي الوقت ذاته فتحت كوريا سوق سلعها من خلال زيادة عدد السلع التي يمكن المتاجرة بها بحرية تامة . كما خفضت معدل التعريفات الجمركية عن طريق تعديل هيكل معدل التعريفة الجمركية. وقد تم فتح سوق السلع تماما (تقريبا) منذ أواخر الثمانينيات، باستثناء بعض البنود ذات الصلة بالأمن القومي، وإضعاف المعنويات، والنظافة الوطنية. وبالنسبة للأرز، لا يسمح إلا بالحد الأدنى منه من الوصول إلى الأسواق.

كانت الحكومة الكورية متحفظة حول قضايا فتح السوق، ولكن وزارة الشؤون الخارجية **ومجلس التخطيط الاقتصادي كانتا أكثر عدائية لهذا التوجه إلى حد ما.** وقد أظهر تاريخ فتح الاسواق في كوريا الصراع بين تحالف وزارة الخارجية ومجلس التخطيط الاقتصادي مقابل جميع الوزارات الأخرى التي تتعامل مع الصناعات الكورية.

بالنظر إلى الوراء، فإنّ فتح السوق الكورية تم بالشكل الامثل في الوقت الذي حاول فيه صناع السياسات من مختلف الوزارات أن يجدوا أرضية مشتركة للعمل رغم علاقاتهم المتوترة. **وعلى اية حال ، فيما لو وضعت وطُبّقت سياسة الباب المفتوح تماما، فإن كوريا لن تكون موجودة كما هي عليه اليوم_**. وعلى النقيض من ذلك، إذا تمّ وضع سياسة سوق مغلقة تماما، فإن كوريا ربما كانت ستعتبر أكبر وغدٍ في العالم، وكانت ستبقى البلد الأقل تأثيرا بين البلدان الأكثر بروزا على مستوى العالم.

وعدم اتخاذ قرار بذلك الاّ بعد اجراء مناقشات مستفيضة. وينبغي للمنظمات الحكومية التي تعالج مسألة فتح الاسواق أن تعمل جنبا إلى جنب من أجل وضع الضوابط و اقامة التوازنات.

هناك شيء يجب أن نلمّ به في هذا الصدد ، وهو اللوائح التمييزية الكورية ضد المنتجات اليابانية. وقد أبقت الحكومة الكورية اللوائح التمييزية ضد المنتجات اليابانية للحد من سرعة تدفقها الى السوق الكورية ، لأنها كانت قلقة بشأن السلع اليابانية المتفوقة التي كانت تستحوذ على السوق الكورية. ولم تتمكن اليابان من تقديم شكاوى فاعلة بسبب الحكم الاستعماري السابق لليابان ومسؤوليتها التاريخية عنه. وانتهت هذه السياسة عندما طلب مدير الصندوق النقدي الدولي (الذي كان يابانياً في حينه) قرارا حول هذه المسألة ، كشرط لتلقي حزمة الدعم المالي من صندوق النقد الدولي خلال أزمة عام ١٩٩٧.

وقد حاولت البلدان المتقدمة النمو تحرير تجارة الخدمات من قيود مثل القانون والمحاسبة والمالية والتأمين والشحن (استنادا إلى أهداف قانون اتفاقات جولة أوروغواي لعام ١٩٩٤ حول المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف) لتسهيل فتح أسواق الخدمات.ونظرا لأن مجالات الخدمات تهيمن عليها البلدان المتقدمة النمو، فإنّ فتح أسواق الخدمات يشكل عبئاً اضافياً على البلدان النامية.

في الثمانينيات من القرن العشرين، من خلال "المحادثات الخاصة بالسياسة المالية (FPT)"[١٥] ، طالبت الولايات المتحدة بفتح سوق الخدمات المالية الكورية وحسابات رؤوس الأموال . و تدريجياً فتحت الحكومة الكورية السوق لتعزيز استقرار السوق المالية والاستقرار الاقتصادي الكلي . وكان سوق الأسهم قد فتح قبل سوق السندات ، وسوق السندات طويلة الأجل قبل سوق السندات قصيرة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع حد للاستثمار الفردي للأجانب ، وحد كلي للاستثمار الأجنبي لكل بند. و تم تحرير حسابات سوق الخدمة المالية ورأس المال إلى حد كبير بعد انضمام كوريا إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) في عام ١٩٩٦. وبعد ذلك، أصبحت السوق الكورية مفتوحة تماما ، بعدما اقرت كوريا شروط الدعم المالي خلال أزمة ١٩٩٧.

قام سوق الصرف الأجنبي في كوريا بادخال نظام خاص لسعر الصرف في السوق كخطوة تسبق تحرير نظام سعر الصرف "العائم" . و من خلال هذا النظام تم اعتماد الآلية التي يتم بموجبها تحديد متوسط سعر الصرف في اليوم السابق كمعيار لتحديد سعر الصرف "الافتتاحي" في اليوم التالي ، بهدف توسيع نطاق العمل بهذا النظام على أساس تدريجي. ومع ذلك، تم إلغاء العمل بهذه الآلية بعد أزمة عام ١٩٩٧ ، بناء على طلب من صندوق النقد الدولي(على وجه التحديد، كان ذلك الالغاء بطلب من الدول المتقدمة، وخاصة أعضاء مجلس إدارة صندوق النقد الدولي) ، مع الابقاء على استثناءات قليلة، بحيث أصبح من الممكن للأجانب شراء الأسهم والسندات بحرية ، ودون أي قيود. كما تبنى سوق الصرف الأجنبي في كوريا نظام سعر الصرف "العائم" الحر. وبالإضافة إلى ذلك، و من خلال السماح للأجانب غير المقيمين بدخول سوق الصرف الأجنبي، بدأ تذبذب سعر صرف العملات الأجنبية يهدد استقرار الاقتصاد الكلي.

ونظرا لتحرير حسابات رأس المال وفتح سوق الخدمات المالية، تحول الاقتصاد الكوري إلى اقتصاد صغير مفتوح. ونتيجة لذلك، كانت فعالية السياسة النقدية محدودة للغاية. بالاضافة الى ذلك ، و بسبب كون كوريا قد أصبحت جزءاً من حالة عامة ، حيث يتعرض القطاع الخارجي للخطر في كثير من الأحيان ، فإن ذلك كان يتطلب بذل جهود ، وتحمّل تكاليف ادارية كبيرة من قبل صانعي السياسات ، بهدف المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي.

كما قام قطاع تجارة التجزئة في كوريا بفتح أبوابه أمام الشركات الأجنبية بعد انضمام كوريا إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام ١٩٩٥. و نما هذا الانفتاح مع إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية في عام ٢٠١١، واتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكوريا (FTA) في عام ٢٠١٢.

وكما هو معروف ، فبمجرد نضج الاقتصاد و وصوله إلى مستوى معين من التطور ، لا يمكن عندها تجنب انفتاح السوق. وعلى وجه الخصوص، فإن البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة بسبب قلة الموارد الطبيعية لن تتمكن من فتح أسواقها المحلية إلاّ بعد رسوخ التنمية الاقتصادية فيها . وبالنسبة لهذه البلدان، سيكون من المستحيل بيع منتجاتها إلى بلدان أخرى دون سماحها بالمقابل للمنتجين الأجانب بالوصول إلى اسواقها. و في مرحلة مبكرة من التنمية الاقتصادية، يمكن التنازل عن هذا الأمر مراعاةً لأوضاع الفقراء فيها . فإذا تم السماح بفتح السوق ، في بلد لا يصل فيه دخل الفرد إلى مستوى عال بما فيه الكفاية ، فإنه لا يمكن تجنب موجة كبيرة من الانتقادات من المجتمع الدولي . لذا فان على هذه البلدان أن تقوم بفتح اسواقها تدريجيا و بطريقة منظمة. و هنا يجب على البلدان المعتمدة على التجارة أن تكون حكيمة ، وأن تعمل على زيادة الآثار الإيجابية لفتح الأسواق إلى أقصى حد ممكن(والتي تشمل زيادة مكاسب المستهلكين وتعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية)، مع التقليل من الآثار السلبية لها (كانهيار الصناعة المحلية ، والدخول في تكتلات ثنائية القطب).

أخذت كوريا المبادرة ونفذت سياسة الباب المفتوح بطريقة تدريجية. ومع ذلك، لا يسعني إلا أن أفكر في أن التدابير التنظيمية التحوطية في الميدان الاقتصادي (والتي كانت في حينه مناسبة نوعاً ما) لم تكن مصممة في الأصل لضمان سلامة الأسواق المالية و حرية حركة رأس المال . و عندما انضمت كوريا إلى منظمة التعاون والتنمية كان لزاماً عليها أن تفتح أسواقها. ولكي نكون صريحين ، فإنّ الأسواق المالية قد تعرضت لقوى المضاربة الأجنبية بسبب الانفتاح الكامل للأسواق الذي فرضته وصفات صندوق النقد الدولي وما يرتبط بها من سياسات. ونتيجة لذلك، فإن تسريب الثروة الوطنية الى الخارج هي مسألة خطيرة يجب معالجتها عندما يتحرك رأس المال الأجنبي من الخارج الى كوريا ، ومن كوريا إلى خارجها.

تم إلغاء الضوابط في كوريا ، خطوة بخطوة وبشكل تدريجي . فعلى سبيل المثال، تمت خصخصة المشاريع التي تديرها الدولة تدريجيا ، مع استعداد القطاع الخاص واستكمال قدراته لأدارة المشاريع الكبيرة .

ماذا كان سيحدث لو أنّ الاقتصاد الكوري قد انتهج المباديء النيوليبرالية في السبعينيات؟ إنّ هيكل الصناعة في كوريا سيتمحور حول الصناعات الخفيفة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الصناعات الرائدة في كوريا ، و التي يمكن أن تنمو فقط مع وجود حماية حكومية ، مثل بناء السفن والسيارات والالكترونيات وصناعة الصلب، وأشباه الموصلات لن تكون موجودة. إن حجم الصناعات الكيميائية المحلية، وليس حجم المؤسسات المالية، سيكون أقل بكثير من المستوى الحالي . وقد تكون انشطة هذه الشركات مرغوبة أو مصدراً للمكاسب من قبل جزء كبير من العاملين في المؤسسات المالية. إنّ القادة والتكنوقراط الكوريين الذين تعاملوا بحكمة مع الضغوط الهادفة لفتح الأسواق ينبغي الثناء عليهم. وإذا تم خصخصة المؤسسات التي تديرها الدولة قبل بناء قدرات القطاع الخاص، فإنها لا تستطيع الافلات من عملية بيعها للمستثمرين الأجانب. واذا حدث ذلك فإنه سيؤدي إلى وضع إشكالي ، لأن المرافق العامة الأساسية سيسيطر عليها الأجانب. ومن خلال تغيير إجراءات الترخيص المختلفة إلى نظام إعلان ذاتي ، وتغيير انظمة الادارة المباشرة الى أنظمة غير مباشرة، مثل الرقابة ، فقدت العديد من الأنظمة تدريجيا أشكالها الأصلية أو اختفت.

و يكاد يكون من المستحيل نقد قيم الاحساس بالفخر التي يشعر بها شباب كوريا عند رؤيتهم لوحات كبيرة تمثّل المجموعات الكورية المحلية في المطارات الدولية الرئيسة ، أو رؤية شعارات الشركات الوطنية وهي مطبوعة على الزي الرسمي للفرق الرياضية المرموقة المعروفة في جميع أنحاء العالم . إنّ الكثير مما يمكن القيام به ، لا يمكن القيام به دون هذا الاحساس بالفخر والثقة.

ديكتاتورية التنمية : تحقيق أقصى قدر من تعبئة الموارد ، وتخصيصها بكفاءة

عملت مارغريت هيغينز، الفائزة بجائزة بوليتزر، كمراسلة حربية خلال الحرب الكورية. في كتابها "الحرب في كوريا: تقرير عن كفاح المرأة الكورية " ، شددت الكاتبة على ضرورة التنمية الاقتصادية: وأضافت "... الديمقراطية لن تنجح أبدا في مكان يموت الناس فيه من المجاعة ، وحيث يرتبط الجوع باليأس . اليأس يولد العنف ، والعنف يؤدي الى فقدان الأمن".

ثلاثة عوامل أساسية كانت ضرورية لإنجاز عملية التنمية الاقتصادية : خطة مصممة تصميما جيداً ، وحكومة على درجة عالية من المهنية ، وامتلاك رأس المال اللازم لتمويل الخطة. ومن خلال بذل الجهود المرتبطة برؤية قيادية نافذة ، يمكن امتلاك هذه البنود الثلاثة . إنّ من المتوقع أن يحدّد قائد الأمة مساره باتجاه التنمية الوطنية مع امتلاكه للبصيرة و النزاهة. و هكذا ، في الواقع ، ستكون لدينا أربعة بنود ضرورية وأساسية للنجاح الاقتصادي .

بسبب التزوير الذي حدث في الانتخابات العامة (وهو حدث معروف تاريخياً في كوريا : ١٥ اذار ١٩٦٠) ، والثورة المدنية اللاحقة (المعروف أيضا تاريخياً : ١٩ نيسان) ، أُجبِر الرئيس ري سونغ-مان (Rhee Seung-Man)على الاستقالة ، مع أنه لم يجمع ثروته بشكل غير قانوني. وعلى الرغم من الفوضى التي سادت في كوريا في أعقاب الاستقلال عن اليابان ، والدمار الذي خلّفته الحرب الكورية ، فقد كان الرئيس (ري) قادرا ، من خلال شخصيته القيادية ، على الحفاظ على مستوى الحد الأدنى المطلوب من النظام العام ، وضمان سلامة الاقتصاد الكوري من خلال الالتزام بمعاهدة الدفاع المبرمة بين جمهورية كوريا و الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٥٣ .

كان الرئيس (ري) صاحب رؤية معينة حول التنمية الصناعية المطلوبة في بلاده . وأبدى اهتماماً ملحوظاً بالطاقة النووية، واتخذ المبادرة بتوجيه إدارته لشراء مفاعل نووي لاجراء الاختبارات على استخدامات الطاقة النووية (السلمية) في المستقبل . و أكمل الرئيس (بارك تشونغ هي) إطارا للاقتصاد الكوري خلال فترة ولايته البالغة ثمانية عشر عاما (١٩٦١-١٩٧٩). و حتّى بعد انتهاء مدة رئاسته ، فقد دفع الرئيس الكوري الخامس (١٩٨١- ١٩٨٨) جدول أعمال الرئيس السابق إلى الأمام . و هكذا استمرّ الإطار العام للتنمية الذي وضعه الرئيس بارك يعمل بفعالية لمدة خمسة وعشرين عاما . ومن خلال خصائص قيادته هذه ، تمكن من وضع أسس للتنمية كان من شأنها أن تجعل من الاقتصاد الكوري واحداً من أكبر عشرة اقتصادات على مستوى العالم . وهنا ظهر مصطلح أكاديمي جديد، أطلق عليه اسم "الدكتاتورية التنموية" ، بسبب النجاح الاقتصادي للرئيس (بارك تشونغ هي) ، وأصبح تراثه المذهل وقصة النجاح التي تركها وراءه موضوع دراسة وتحليل في المجالين السياسي والاقتصادي ، وأصبحت تجربته نموذجا يقتدي به قادة العديد من البلدان النامية. ويمكن تلخيص عناصر القوة في قيادة الرئيس بارك بالتركيز على أربعة مجالات رئيسة هي: الإرادة السياسية القوية لبناء أمة قوية ومزدهرة ؛ وتضامن الأمة ؛ وتعبئة الموارد البشرية الكفوءة ؛ و التركيز على العلم والتكنولوجيا.

ومن الأمثلة الواضحة على إرادته القوية لتحقيق الرخاء الوطني فإنّ الرئيس بارك ، وأثناء زيارته لألمانيا الغربية ، قام بالذهاب الى منجم تعدين الفحم ، لتفقّد احوال عمال المناجم الكوريين الذين أرسلوا إلى ألمانيا الغربية . و تجمع مع هؤلاء العمال ممرضين كوريين لرؤيته ، فخاطبهم قائلاً : "كان علينا أن نرسل أبناء وبنات بلدنا الى هنا، بعيداً عن كوريا، لأن بلدنا فقير جدا، لكنني أؤكد لكم

أنّ أياماً مشرقةً سوف تأتي إلينا". وهنا بدأ الرئيس بارك بذرف الدموع ، و كذلك عمال المناجم والممرضين.

قدمت ألمانيا الغربية أول قرض تجاري لكوريا. وكان التحدي الأبرز هو كيفية تأمين ضمان هذا القرض .

حياتي للوطن و لشعبي
الرئيس بارك تشونغ ، ٢٤ ايار ،
١٩٧٤

اقترح أحدهم فكرة رائعة: استخدام أجور عمال المناجم والممرضات الكوريين في ألمانيا الغربية كضمان. وعلى الرغم من أن هذا النوع من التمويل متاح في هذه الأيام، إلا أنه كان نادرا وثوريا جدا في تلك الأيام . وكان القرض المقدّم من ألمانيا الغربية بمثابة واحة في الصحراء للاقتصاد الكوري ، وشريان الحياة لدعم المرحلة الأولى من خطة التنمية الاقتصادية الخمسية.

الممرضات الكوريات في المانيا
المصدر : جريدة كيوبو،

عمال المناجم الكوريين في المانيا
القاعة التذكارية لعمال المناجم

و مرة أخرى كانت إرادة كوريا القوية لتحقيق الرخاء الوطني واضحة ، في سياق تقرير ما إذا كان عليها المشاركة في حرب فيتنام. وانتقد المجتمع الدولي كوريا لدورها كقوة مرتزقة (لأن الجنود الكوريين حصلوا على بدل إيفاد من الخارج من جانب جيش الولايات المتحدة). وكان مصدر الإمدادات والمرافق المقدمة إلى الجنود الكوريين من جيش الولايات المتحدة الذي كان يشترى الامدادات من الشركات الكورية. كما قدمت الولايات المتحدة قروض معونة إضافية إلى كوريا. ووفقا

للقانون العام ٤٨٠ (قانون مساعدة تنمية التجارة الزراعية لعام ١٩٥٥) ، تم تزويد كوريا بفائض الحبوب للتخلص من المجاعة التي كانت على نطاق ضيق في حينه . وقررت الحكومة الكورية إرسال قواتها إلى فيتنام على الرغم من انتقاد المجتمع الدولي وتضحيات الشباب الكوري. لقد كان تأمين رأس المال اللازم لتمويل الخطة الاقتصادية يشكل أولوية قصوى بالنسبة لكوريا. **وكما يعلم الجميع، فإن خطة بدون مصدر تمويل محكوم عليها بالفشل مثل بيضة بدون قشرة .**

وردا على ارسال قوات كورية الى فيتنام، قدمت الولايات المتحدة مجانا اسلحة متطورة للجيش الكورى. على الرغم من أنها كانت اسلحة مستخدمة من قبل جيش الولايات المتحدة ، أقوى قوة في العالم، فإنّ هذه الأسلحة كانت مهمة للغاية للجيش الكوري في ذلك الوقت. وكان السلاح النموذجي فيها هو بندقية M-16. ولأن السلاح المشترك الذي استخدمته الميليشيات الكورية في ذلك الوقت كان بندقيةM-1 ، فقد ساعدت بندقية M-16 الجيش الكوري كثيرا على تعزيز قدراته.

تم انجاز تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين كوريا واليابان في مواجهة مقاومة هائلة من قبل المواطنين الكوريين . كان هذا الموضوع مثيرا للجدل من وجهة نظر سياسية ، حيث يعتقد الكوريون أنّ اليابان لا تفعل ما يكفي للاعتذار عن سلوكها السابق ، ولا تقدم تعويضاً كافياً لكوريا مقابل احتلالها لها . ولكن على الصعيد الاقتصادي، فإنّ تطبيع العلاقات مع اليابان قد ساعد بشكل كبير كُلاً من الاقتصادين الكوري واليابانى على حدٍ سواء . واستخدمت الاموال اليابانية لتمويل خطة التنمية الاقتصادية الكورية الخمسية. وقد تمكنت كوريا من تعزيز قدراتها الإقتصادية من خلال الاستثمارات التي قامت بها الشركات اليابانية في كوريا. وعلاوة على ذلك، تمكنت اليابان من رفع قدرتها على المنافسة على الصعيد العالمي من خلال استخدام عمالة كورية رخيصة ، واستعدادها لتقاسم الإنتاج.

من خلال حركة "سايمول" ، وتسليط الضوء على أبطال الحرب الوطنية، استثمر الرئيس (بارك تشونغ هي) جهودا هائلة في بناء قيم الفخر الوطني والثقة والتماسك والوحدة . وفي هذه الأثناء، قاد الرئيس (بارك تشونغ هي) حملة بناء "هيونشونغسا" (وكان في طليعة العاملين فيها . و "هيونشونغسا" هو موقع أُنشأ لتكريم شخصية تاريخية كبيرة هي الأدميرال (يي سن شين). ومن خلال هذه الحملة تم تسليط الضوء على مهارات الأدميرال البحرية القتالية ، على أساس تكتيكات المدفعية وباستخدام العلم والتكنولوجيا المتطورين. لقد أصبح الأدميرال معلما في تاريخ القتال البحري ، كما انه عدل مفهوم القتال البحري ، من قتل الأرواح الى تدمير السفن. و استخدم الرئيس بارك موظفي الحكومة من الشباب والموهوبين الذين اجتازوا امتحانات الخدمة المدنية العليا ، والتي كانت تدار على أساس الجدارة والكفاءة قبل أي اعتبار آخر . وبامكان هؤلاء بأدائهم الجيد، من الارتقاء وظيفياً إلى أن يصبحوا وزراء ، حتى وهم في الثلاثينيات من أعمارهم ، حيث يتم منحهم سلطة تنفيذ السياسات ، والبقاء في مناصبهم لمدة طويلة.

تحت قيادة الرئيس بارك، كان لموظفي الخدمة المدنية سلطتهم الخاصة ، وتمكنوا بذلك من اتخاذ قرارات حكيمة استنادا إلى آراءهم وقناعاتهم الخاصة . وبهذا تم خلق بيئة جاذبة للناس الموهوبين والأذكياء ، ووضعهم في خدمة الحكومة ، كما اتاحت لهم في الوقت ذاته العمل بجد ، وبكامل قدراتهم ، وتم تفويضهم السلطات والصلاحيات المطلوبة من قبل أعلى مستويات القيادة في كوريا .

منحت الحكومة الكورية الأولوية للنهوض بالعلم والتكنولوجيا لأنها تشكل لب الأمن القومي والتنمية الاقتصادية. و هكذا بدأت وزارة العلوم والتكنولوجيا (MEST) والمعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا (KIST) في تركيز جهودها على البحث والتطوير(RD) .و يُعَد الانفاق على متطلبات التنمية المهمة

هذه ، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومستوى كوريا في البحث و التطوير من بين المراكز الثلاثة الأولى في العالم . وما كان ذلك ممكنا لولا الجهود المستمرة للحكومة الكورية منذ عهد الرئيس بارك. كانت هناك إرادة قوية للمضي قدما في تطوير العلوم والتكنولوجيا. إن جوهر الدكتاتورية التنموية هو "صنع القرار السريع" ، و "صنع القرار الاقتصادي الاول". ولو لم تلتفت كوريا الى هذه الموضوعات ، وأكتفت بالجوانب السياسية لقراراتها المتعلقة بالقضايا الحساسة ، مثل إرسال قوات كورية للمشاركة في حرب فيتنام ، وتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع اليابان ، فإن البلاد ما كانت لتكون أبداً ، حيث تقف الآن.

إصلاح الأراضي والتعليم للجميع: تسليط الضوء على الإيجابيات فقط

لغاية ماقبل الحرب الكورية، مارس الرئيس (ري سونغ- مان) نوعا من الإصلاح الزراعي المعروف باسم "الأرض لمن يحرثها" . وتنطوي هذه الطريقة من الإصلاح الزراعي على مصادرة الأراضي من أصحابها، وتقديم تعويض مقابلها على شكل سندات حكومية. بعدها قامت الحكومة ببيع الأرض إلى المزارعين المستأجرين بأسعار أقل من السوق. وبطبيعة الحال، كانت السندات الممنوحة لأصحاب الأراضي الأصليين سندات طويلة الأجل. ولأن كوريا كانت تدعو إلى الرأسمالية، فإن هذا النوع من الاستيلاء على الأراضي كان متناقضا. و مع أن هذه العملية لم تكن تنتمي الى ذلك النوع من تأميم الأراضي المرادف لمصادرة الشيوعيين للأرض ، وتوزيعها دون تعويض، فإن سياسة الإصلاح هذه كانت تتضمن بالتأكيد جرعة اشتراكية.

وللحفاظ على نظام السوق الكوري(ضد تهديدات الدعاية الكورية الشمالية والأنشطة السرية للشيوعيين داخل البلد) ، ربما كان الإصلاح الزراعي خيارا لا مفر منه. ويرى بعض الخبراء أن إصلاحات الحكومة في الأراضي قد أخرت بالفعل تقدم الرأسمالية الكورية والتنمية الاقتصادية ، لأنّ أساس عملية تراكم رأس المال اللازم لتشكيل الرأسمالية قد تأخرت كثيراً ، كما تضرر أصحاب الأراضي كبيرة المساحة ، وفقدوا القدرة على مراكمة رؤوس الأموال بسبب الإصلاح الزراعي). وعند الأخذ بنظر الاعتبار أن رأس المال المطلوب للتطور الاقتصادي كبير جدا، فإنّ ذلك شكل عبئاً لم يستطع العديد من أصحاب الأراضي الكبيرة تحمله. و مع ذلك فإنّني أعتقد أن الإصلاح الزراعي لا يشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية. وأدى إصلاح نظام استغلال الأراضي إلى انهيار التسلسل الهرمي التقليدي في كوريا. وعلاوة على ذلك، ولأن قدرا كبيرا من الدمار قد لحق بالأرض خلال الحرب الكورية، فإن انهيار المجتمع الإقطاعي كان يسير بوتيرة اسرع من ذلك. وعلى الرغم من أن الإصلاح الزراعي قد يكون قد تسبب في تأخير طفيف في نمو رأس المال، إلاّ أنّهُ مارس دورا هاما في التنمية الاقتصادية منذ الستينيات. فعلى سبيل المثال، تمكن المزارع المستأجر من الحصول على أرضه من خلال الإصلاح الزراعي . وتمكن أطفاله من الالتحاق بالمدارس، التي وفرت أساسا جيدا لتطوير الموارد البشرية للبلد من خلال توفير القوى البشرية المدربة تدريبا جيدا. إنّ تنمية رأس المال البشري تعد أمراً ضرورياً لتنمية بلد ما . و بالنسبة لكوريا بشكل خاص ، التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية، فإن تنمية الموارد البشرية الماهرة هي عملية أساسية للغاية.

يمتلك الناس من مختلف الخلفيات العائلية مواهب مختلفة. وإذا تم الإبقاء على التسلسل الهرمي القائم، وتم التركيز على تعزيز مواهب الطبقات العليا فقط ، فإن البلد لن يكون قادرا على الاستفادة الكاملة من موارده البشرية.

و اذا لم تتم اتاحة الفرص للموهوبين الكوريين من الفتيان والفتيات (الذين يمكن أن يصبح كلاً منهم "ألبرت أينشتاين" القادم) ، من خلال تلقي التعليم الجيد ، واستمروا بالعمل في المزرعة فقط ، فان مستقبل البلاد لن يكون واعداً جدا. يستخدم الناس في الغرب عادة مصطلح "برج العاج" عند الإشارة إلى الجامعات. أما في كوريا، فقد استخدمت العبارة العامية "برج عظم البقرة" .ولإرسال طفل إلى الجامعة، كان على المزارع أن يبيع كل شيء، حتى بقرته الثمينة . فكل مزارع يقدم عادة تعليماً عاليا للطفل الأكثر موهبة في عائلته. وهكذا تمكنت كوريا من تأمين الموارد البشرية للفرد الأكثر موهبة في كل مجال من مجالات الرياضيات والعلوم والميكانيكا والأدب والفن والموسيقى . وكانت النتيجة

الأكثر إيجابية التي حققها الإصلاح الزراعي هي توفير فرص متساوية للجميع للحصول على التعليم العالي.

وغالبا ما ينظر الأجانب إلى الكوريين على أنهم أذكياء جدا ودؤوبون . لقد كان الكوريون الذين التقوا بهم هم الأفضل عادة بين أفراد أسرهم . ولأنهم يجسدون آمال أسرهم الوحيدة في حياة أفضل، فليس من المستغرب أنهم سيجسدون كلّ هذه القدرات الفكرية ، وكل هذا الاجتهاد .وعندما أقوم بزيارة البلدان النامية ،وأقابل رؤساء الأقسام من ذوي المستوى المنخفض الذين كانوا زملاء لكبار المسؤولين (مثل الوزراء ونواب الوزراء) ، وعلى الرغم من أن كلا منهم قد ذهب إلى نفس المستوى الأعلى من الجامعات ، قادمين اليها من خلفيات عائلية جيدة كانت قادرة على التحرك بسرعة كبيرة مقارنة مع الآخرين الذين لم يفعلوا ذلك. وعلى الرغم من حصولهم على المستوى ذاته من التعليم، فإن هناك فجوة كبيرة في التعليم بين المواطنين ، ترتبط بخلفية الانحدار الأسري والعائلي لهؤلاء في بعض البلدان النامية.

وهناك مشكلة أكبر في البلدان النامية تتمثل في أن الأطفال المنحدرون من خلفيات فقيرة عليهم القيام بالأعمال المنزلية وليس لديهم فرص الذهاب إلى المدرسة. و إذا كانت ظروفهم مختلفة فقد يكون من الممكن أن نجد بين هؤلاء الأطفال عالما يمكن أن يغير العالم ، أو يمكن أن يصبح عظيماً. وهكذا، فان تعزيز المواهب هو وظيفة هامة لكل دولة في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية . وفي كوريا، أدى الإصلاح الزراعي، إلى جانب الحرب الكورية اللاحقة، دورا هاما في إزالة النظام الهرمي الإقطاعي (العلاقة القديمة بين مالكي الأراضي وأولئك الذين زرعوا الأرض) ، والعمل على توسيع فرص التعليم المتساوي للجميع ، التي وفرت أساسا هاما للتنمية الاقتصادية في البلاد .

تسببت الحرب الكورية اللاحقة بخسائر فادحة في الأرواح والممتلكات . ولكن المفارقة كانت في إزالة الآثار الجانبية للإصلاح الزراعي بسبب التضخم المفرط الناجم عن الحرب . فقد انخفضت قيمة العملة بشكل كبير، وبالتالي كان عبء سداد السندات الممنوحة مقابل الأراضي المصادرة قد انخفض انخفاضا كبيرا . كان تسديد قيمة هذه السندات يُعَد مسؤولية ضخمة بالنسبة لكوريا التي تم تشكيلها حديثا. وفي أوائل الستينيات عندما كان نصف الميزانية الوطنية للبلد يستند إلى المعونة المقدمة من الولايات المتحدة ، كان انخفاض عبء تسديد السندات مهما جدا في تعزيز السياسة المالية الكفوءة في كوريا. واود أن أقدم ملاحظة إلى زعماء البلدان النامية الراغبين في قياس نمو الاقتصاد الكوري: إنّ هذا النمو الاقتصادي كان مخططاً ، وتم تحقيقه من قبل الناس انفسهم . هذا هو السبب في أنّ إنشاء نظام يسمح بالوصول المتكافئ للأفراد الموهوبين (من أي خلفية كانوا) يُعَد أمراً بالغ الأهمية.

إنّ تنفيذ إصلاح الأراضي كان مهمة تشكل تحدياً رئيساً ، فضلاً عن انها كانت على مستوى عالٍ من التعقيد. وبالتالي ، فإنّ تخصيص ميزانية وطنية لتطبيق نظام التعليم الإلزامي كان بديلا مفيدا يجدر التمعن فيه.[١٧] يمكن أن يكون إنشاء المدارس الإعدادية والمدارس الثانوية ذات الفصول المسائية طريقة جيدة لتشجيع المواطنين على العمل أثناء التحاقهم بالمدرسة في المساء. وبغض النظر عما إذا كان البلد يمتلك موارد طبيعية أم لا، فإن تنمية الأصول البشرية ستكون مهمة جدا.

بسبب الحرب اللاحقة ، أظهر نظام إصلاح الاراضي في كوريا كُلاً من المزايا ، والآثار الجانبية (العبء المالي الذي أثّر سلباً على الموقف المالي للحكومة) لهذا النظام . وكان من الطبيعي أن يشكّل الالتزام المالي الناجم عن سداد سندات الأراضي عبئا كبيرا على الاقتصاد الكوري ؛ الذي لم يكن محظوظاً بتعرض البلاد لهذه السلسلة من المصائب.

المنافسة المفتوحة في التوظيف : القوى العاملة الكفوءة

كما ذكرنا سابقا، فإنه من الشائع جدا في العديد من البلدان أن زملاء من نفس الكلية قد سلكوا في نهاية المطاف طرقاً مختلفة جدا. ففي حين يصبح الفرد وكيلاً للوزير ، قد يصبح صديقه رئيس قسم في ذات الكيان الحكومي. ويتم تشارك بعض المناصب العليا بين أولئك الذين يأتون من خلفيات عائلية قوية. و على الرغم من أن شخصين قد يمتلكان نفس القدرات الفكرية، فإنّ شخصاً واحد منهم قد يبدأ في منصب نائب الوزير ، في حين أن الآخر يبدأ بتأدية مهام مخصصة للمبتدئين . ومن شأن ذلك أن يقلل إلى حد كبير الحافز العام والاستعداد لأداء مهام صعبة. وهذا سيقلل بالفعل من رغبة المجتمع في تطوير قدراته والعمل كفريق واحد لتحقيق ذات الهدف. ومنذ الستينيات، مارست كوريا نظام توظيف مفتوح حيث يتم توظيف الموهوبين على أساس امكاناتهم وقدرتهم على انجاز أصعب الاعمال . وقد اعتمدت كل من الحكومة الكورية وتكتل الشركات الكبرى على أنظمة توظيف تنافسية مفتوحة أثبتت اعتمادها على النزاهة والموضوعية في توظيف الأفراد الموهوبين.

كان دور الحكومة الكورية و تكتل الشركات الكبرى في عملية التنمية الاقتصادية في كوريا بعد الستينيات كبيراً. إنّ تعيين الموظفين العموميين وموظفي الشركات الخاصة بناء على صلاتهم (بدلا من نظام التوظيف المفتوح)، كان يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية. وقد يؤدي ذلك إلى إضعاف الترابط الاجتماعي ، وإلى زيادة مستوى عدم الثقة بين الناس ، و شيوع التذمر ، و كثرة الشكاوى التي يمكن أن تعرقل دينامية القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية.

لقد تم تصميم امتحان الخدمة المدنية التنفيذية (غوسي) لاختيار الأفراد الذين بامكانهم تولي المناصب العليا في الحكومة . وقد استخدم هذا الاختبار التنافسي والانتقائي للغاية لتجنيد الموهوبين لغرض تعزيز قدرة الحكومة على وضع السياسات و دعم قدراتها على التنفيذ . وساهم "غوسي" في تهيئة جو عام يتيح التقدم نحو مجتمع منفتح وسليم من خلال توفير حراك اجتماعي تصاعدي (يشبه تلك الدجاجة السوداء التي تضع البيض الذهبي . فعلى الرغم من أنها جاءت من خلفية متواضعة ، فإنها قادرة على تحقيق أشياء عظيمة).[١٨] مجتمع يسمح بنشوء هذا الحراك الاجتماعي التصاعدي ، القائم على أساس وحدة واحدة صحية وسليمة . وعندما لا يسمح المجتمع بهذا الحراك الاجتماعي التصاعدي ، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى أوضاع خطيرة يتراكم من خلالها مستوى النزاعات والشكاوى إلى نقطة الانفجار. لهذا فمن الممكن لمن يدرس في كوريا بجد ان يجتاز امتحانات الخدمة المدنية التنفيذية ويصبح وزيرا. ولا يزال هذا هو الحال حتى اليوم .

كوريا هي واحدة من عدد قليل من البلدان حيث يتم توفير الحراك الاجتماعي التصاعدي والانتقال من خلاله من وضع الى وضع أفضل بما فيه الكفاية ، إذا كان المرء على استعداد للمحاولة بما فيه الكفاية أيضاً . وخلافا للبلدان الأخرى حيث يحتاج المرء إلى الانضواء تحت أجنحة السياسة ليصبح وزيراً ، يمكن للمرء أن يصبح عضوا في مجلس الوزراء عن طريق اجتياز امتحان التوظيف التنافسي المفتوح ، والانتقال إلى اعلى سلم البيروقراطية . وتنطبق نفس الصيغة أيضا على تكتل الشركات الكورية الكبرى ، حيث أنّ بإمكان أولئك الذين يبدأون من مستوى التوظيف الأدنى ، عن طريق اجتياز امتحانات توظيف مفتوحة ، يمكن أن تتحرك صعودا والوصول أخيرا إلى منصب الرئيس التنفيذي ، من خلال آليات تعزيز موحدة للقدرات . وإنني أعتقد اعتقادا قويا بأن توفير فرص متساوية للوصول إلى سلم اجتماعي يقوم على الجدارة الشخصية سيزيد من استعداد الناس لبذل أفضل جهودهم في كوريا، الأمر الذي أدى سيؤدي بدوره إلى تنمية اقتصادية "خارقة" في مدة زمنية قصيرة.

وعلى الرغم من أن الكثيرين يقولون إن البيروقراطية اليابانية راسخة ، فإن نائب الوزير هو أعلى منصب يمكن للمرء أن يصل إليه من خلال ارتقاء السلم الوظيفي في مسيرته المهنية . مع ذلك فغالبا ما يذكر المسؤولون اليابانيون أنهم يشعرون بالحسد للأسلوب الذي تنتهجه البيروقراطية الكورية.

ويقول البعض أن المزيد من المسؤولين يجب أن يعينوا من قبل قناة تجنيد خاصة على أساس الخبرة الأكاديمية والمهنية. و على الرغم من أن هذا الأسلوب يتمتع ببعض المزايا، فإنّ هذا النوع من التجنيد الخاص ينطوي على بعض المشاكل أيضا. وبما أن آلية التوظيف هذه ستجعل التركيز أكبر على الخلفية المهنية ، والخلفية الأكاديمية السابقة، فإن أولئك الذين ينحدرون من خلفيات فقيرة ومتعثرة يمكن أن يتم استبعادهم نتيجة لهذه العملية. وفي اوضاعٍ كهذه سيصبح من الصعب للغاية على الفقراء بناء قدرات متميزة ، أو خبرات مهنية تؤهلهم للوصول إلى المناصب العليا . فعلى سبيل المثال، يمكن لنظام المدارس القانونية المعتمد حديثا أن يمنع ابناء الطبقة الدنيا من أن يصبحوا محامين، لعد قدرتهم على دفع رسوم الدراسة في هذه المدارس . لذا ينبغي أن تكون المنح الدراسية متاحة لأولئك الذين يأتون من خلفيات طبقيّة أقل ثراء. فالتوظيف المفتوح والتنافسي وكمية التدريب المناسبة وتقييمات الأداء العادل ، هي عناصر هامة لخلق مجتمع مفتوح وصحي، لأنها قادرة على توفير فرص متساوية على أساس الجدارة الشخصية للفرد وليس على أساس عائلي.

أنا لا أقصد بذلك ، انه بمجرد اجتياز شخص ما امتحان الخدمة المدنية التنفيذية فإنّ هذا يعني ضمان نجاح الشخص مدى الحياة ؛ أو إنّ هذا يمكن أن يؤدي إلى درجة عالية من الرضا عن هذا الشخص. فمع الحفاظ على نظام الامتحانات التنافسية المفتوحة الحالية، يجب على الحكومة أيضا استكمال قوة العمل الخاصة بها عن طريق توظيف الخبراء من خلال قناة تجنيد خاصة بهم على وفق اختصاصاتهم و خبراتهم في مجالات عملهم . و بالإضافة إلى ذلك، ينبغي استكمال النظام الكوري للتوظيف من خلال تنفيذ عمليات تقييم الأداء في منتصف العمر. و ينبغي ألا يسمح لمن لا يحصلون على تقييمات جيدة بإشغال المناصب العليا.

الإندماج الكوري : التعاون السليم ، او التواطؤ ، بين مؤسسات الأعمال الخاصة والحكومة

بالقاء نظرة فاحصة إلى الوراء ، الى بداية التجربة الكورية في التنمية ، قام بعض خبراء التنمية الاقتصادية العلاقة بوصف العلاقة بين الحكومة و قطاع الأعمال الخاص بوصفه "اندماجاً"، ولكن على الطريقة الكورية . هذه التسمية جاءت بسبب تعاون الحكومة الكورية و القطاع الخاص ككيان واحد لتحقيق الأهداف ذاتها. من وجهة النظر المتطرفة يمكن أن ينظر إلى هذا التعاون على أنه "تواطؤاً" مع التركيز على الجوانب الإيجابية فيه . لقد ساهم التعاون بين الحكومة الكورية و القطاع الخاص إلى حد كبير في التطور السريع للبلاد .

خلال الستينيات و السبعينيات اختارت حكومة كوريا و بحذر العديد من الصناعات الواعدة و اقنعت بعض الشركات الكبيرة لتطوير التكنولوجيات والمنتجات في هذه الصناعات. على سبيل المثال، كان رئيس كوريا يجتمع مع المديرين التنفيذيين لتكتل الشركات الكورية الكبرى (تشايبول) لتشجيعهم على دخول الصناعات الجديدة.

على الرغم من أن هذه الاجتماعات كانت غير رسمية ، والرئيس كان يشجع بلطف قادة القطاع الخاص، ولكن في الواقع، كان هذا بمثابة أمر من السلطة العليا ، و لم يكن باستطاعة احد عصيانه في تلك الأيام. ولذلك، فإن أولئك الذين اختاروا "تشايبول" ليس لديهم خيار سوى صب كل طاقتهم في مهامهم. وقدمت الحكومة من جانبها أكبر قدر ممكن من الدعم، بما في ذلك الغاء الرسوم الجمركية، وتخفيض الضرائب على الشركات، وتقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة ، وما إلى ذلك. ولم تدخر الحكومة جهدا في تخفيف عبء "تشايبول" عندما تدخل في غمار صناعة جديدة تحاول الحكومة تطويرها. من هذه العلاقة الوثيقة ، ظهر مصطلح "الاندماج الكوري".

من خلال تبني وجهة نظر مختلفة ، يمكن اعتبار كل مواطن كوري كمساهم، مع رئيس كوريا كرئيس لمجلس الإدارة ، ورؤساء شركات "شيبول" كمدراء تنفيذيين. وبناء على ذلك، كان نجاح "شيبول" الكورية ممكنا من خلال الجهود الجماعية لمواطني البلاد. لذلك، يجب على التكتلات الكورية أن تتحمل المزيد من المسؤولية الاجتماعية، لأن نجاحها يعود إلى العمل الشاق للبلد بأكمله (بالمقارنة مع الشركات الغربية الأخرى التي نجحت من تلقاء نفسها) . وعندما يتم الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في "التكتلات الكورية" باعتبارها نموذجاً للنمو المشترك ، والتعاون مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التنسيق بشأن مراقبة الأسعار للحفاظ على التضخم في معدلاته المقبولة ، فإنّ التمسك بمبدأ السوق ليس سياسة سابقة لأوانها ، وإن كانت هذه السياسة قد طبقت على أساس مبدأ السوق . وهكذا سيكون مفهوما جدا ، كيف نمت "تشايبول" إلى مثل هذا الحجم الهائل من خلال دعم البلاد الساحق لها ، وبالتالي ينبغي عليها أن تنظر الى المسؤولية الاجتماعية للشركات على محمل الجد ، لأن الحكومة الكورية قدمت لمؤسسات الأعمال الخاصة جميع الصناعات الناشئة بنفس الفوائد المنخفضة و الاعانات . لقد راعت هذه الفوائد بالفعل اتفاق منظمة التجارة العالمية الحالي بشأن الإعانات والتدابير التعويضية ، وعلى وجه التحديد مبدأ حظر الإعانات (الذي يحول دون دعم بعض الصناعات). وقد اتبع التعاون الكوري نهجا فريدا للغاية، لم يسبق له مثيل في العالم .

من دون حكومة قوية ، ذات رؤية، لم يكن أحد يعتقد أن هذا النوع من النهج كان يمكن أن يكون ناجحا . فإذا كانت الحكومة تمتلك الرؤية ولكن تفتقر إلى السلطة، فإنه لن يكون ممكنا اقناع شعبها بدعم الصناعات الجديدة. ومن ناحية أخرى، إذا كانت الحكومة تتمتع بالسلطة ولكن دون رؤية، فإنه

لم يكن من الممكن إعطاء مؤشرات جيدة للقطاع الخاص. وإذا لم تكن الحكومة قادرة، فقد كان من الصعب قيادة القطاع الخاص ، والعاملين فيه الى الاتجاه الصحيح، حتى لو كانوا على استعداد لتنفيذ السياسات الحكومية بهذا الصدد . كان " التعاون على النمط الكوري" نتاجا ثانويا لقيادة عظيمة . وقد أشار البعض إلى التعاون الوثيق بين الحكومة اليابانية والقطاع الخاص في اليابان ، ولكن هذه العلاقة كانت أضعف بكثير من تلك التي حققتها كوريا .

عندما طلبت الحكومة من مجموعة هيونداي اقامة صناعة لبناء السفن ، باشر "تشونغ جو يونغ" رئيس شركة "هيونداي" العمل على ذلك ، وقام بعقد لقاء مع مالكي شركات الشحن والمصرفيين البريطانيين ، وقدم خارطة أولسان (التي كانت خالية تماما في ذلك الوقت) ، وورقة العملة الكورية فئة ٥٠٠ ون (التي كانت تحمل صورة "جيوبوكسون") ، وهي السفينة "السلحفاة" التي كانت نتاجاً لأفكار الأدميرال (يي سن شين) من مملكة (جوسون) من القرن السادس عشر. ومن خلال عرض البندين في يديه ، أقنع أصحاب السفن والمصرفيين البريطانيين بتقديم قرض ، والمساعدة في اقامة مشروع مجموعة هيونداي لبناء السفن. عرض(يونغ) سفينة السلاحف على ورقة العملة فئة ٥٠٠ ون ، وقال: "إنّ أسلافنا بنوا أول سفينة حربية حديدية في القرن السادس عشر" ، فاذا تمت مساعدتنا في انجاز المشروع، سوف نكون قادرين على تشغيله ، وبناء أفضل السفن في العالم ، "لأنّ ذلكَ في دمنا ". وفي نهاية المطاف، فازت هيونداي بعقدها الأول مع اليونان ، وتلقت قرضا من المصرفيين البريطانيين. كان جوبوكسيون، وهو أول أسطول في العالم مكسو بالحديد ، قد ترك انطباعا جيداً على الأجانب. و تمكنت القوات البحرية في مملكة جوسون من هزيمة البحرية اليابانية من خلال استخدام أساطيلها الحديدية و القوارب المتينة الصنع في القرن السادس عشر (وكان هذا حدثا تاريخيا تماما، لأن البحرية اليابانية الضخمة كانت مجهزة تجهيزا جيدا بأفضل المدافع في ذلك الوقت، وكان قوام قواتها العسكرية يتألف من قدامى المحاربين المشاركين في الحرب الأهلية الطويلة في اليابان).

إستراتيجية النمو غير المتوازن : تكوين الكتلة الحرجة

تبنت كوريا استراتيجية النمو غير المتوازن، مما جعل التطور السريع ممكنا في فترة قصيرة. دعونا نفترض أن هناك قبيلة مكتفية ذاتياً ، تعيش في جزيرة معزولة ، و تُطعم نفسها يوماً بيوم عن طريق الصيد. يعتقد رئيس القبيلة أن التغيير ضروري ، ويطلب من كل عائلة في القبيلة أن تعطيه سمكة من اسماكها كل يوم. وهذا يعني أن عوائل القبيلة ستحصل على كمية أقل من الأسماك التي تكفي لاطعام افرادها يومياً. يوزع الرئيس هذه الأسماك التي اقتطعها من طعام العوائل اليومي على الشباب الاقوياء في القبيلة ، ويطلب منهم قطع الأخشاب لصنع سفينة. عندما يتم الانتهاء من بناء السفينة، يقترح رئيس القبيلة على أشجع شباب القبيلة الذهاب للكشف ، والبحث عن الأسماك الكبيرة ومصادر الغذاء الجديدة. يجمع الشاب المسؤول عن الاسطول أصدقائه ويشرع في الابحار نحو العالم الجديد. في وقت لاحق، سيعود هؤلاء الشباب مع سفنهم المحملة بالمواد الغذائية ، و يوزعون حمولتها على القبيلة.

توضّح هذه القصة البسيطة الكيفية التي تعمل بها استراتيجية النمو غير المتوازن. من خلال جمع الأسماك من جميع الأسر في القبيلة، كان رئيس القبيلة قادراً على بناء السفينة وإعطائها لشباب القبيلة. وهذا يعني أن الرئيس اختار القطاع الذي يتم بناءه أولا. الشراكة في الغذاء القادم من الخارج إلى القبيلة بأكملها يدل على أن فوائد النمو وزعت على الجميع. النقطة المثيرة للجدل في هذا الموضوع ستكون : هل يجب أن ينمو حجم الكعكة أولا ليتم تقاسمها فيما بعد ، أم يجب أن يتشارك الجميع أولا في تقاسم فطيرة صغيرة على قدم المساواة ؟ إذا كان افراد القبيلة يتقاسمون كل شيء دائماً على قدم المساواة ، فإنه القبيلة لن تكون قادرة على تحقيق أي شيء جديد. و لإنتاج شيء جديد، يجب الوصول إلى نقطة الكتلة الحرجة هذه .من الصعب أن نرى أي تغيير ذي مغزى قبل الوصول أولا إلى هذه النقطة.

يعتقد (بول روزينشتاين – رودان) ، أنه ينبغي لبلد نام أن يركز جميع جهوده على المجالات التي يمكن من خلالها خلق ارتباطات كثيرة ، من شأنها إحداث آثار كبيرة تجعل البلدان النامية قادرة على سحب نفسها من مصيدة الفقر لتحقيق النجاح. ويطلق على هذه النظرية في الكتابات التنموية "نظرية الدفعة القوية". [١٩]

وإذا نظرنا إلى بدايات تطور الاقتصاد الكوري ، فإن أحدى المبادرات الأولى الرئيسة كانت بناء طريق سيول - بوسان السريع ، الذي يربط العاصمة سيول بثاني أكبر مدينة في كوريا . وهكذا بدأت المجمعات الصناعية تتطور على طول هذا الطريق السريع . ولكن المناطق الأخرى من البلاد، ومنطقة هونام ومقاطعة جانج وون، كانت أقل ارتباطا وتأثّراً بهذا التطور. وكان ذلك خيارا لا مفر منه للسياسات المصممة لتحقيق نتائج ذات تأثير كبير ، بموارد محدودة.

وفي اجتماع لمجلس الإدارة عقد في البنك الدولي، ناقشنا مسألة توفير الكهرباء لمدينة ريفية في اقتصاد نام. في ذلك الوقت، كان لي رأي مختلف. مسقط رأسي في بلدة هواسونغ، في مقاطعة جيونج جي ، لا يبعد سوى ٤٠ كيلومترا عن سيول، ولكن لم يكن لدينا كهرباء الا بعد ان بلغت السابعة عشرة من العمر. و حتى عام ١٩٧٣ لم يكن كل شخص في المدينة التي ولدت فيها يتمتع بإمدادات الكهرباء في ذلك الوقت. كانت الأولوية الأولى هي تجهيز الكهرباء للمجمعات الصناعية والمناطق الاقتصادية الحضرية. وكانت المناطق الريفية هي آخر مكان يمكن أن يحصل على الكهرباء في كوريا. ما هو الأساس المنطقي لهذه السياسة التي كانت تستخدم الكهرباء للإنتاج ، ومنح الانتاج الأولوية القصوى على ماعداه ؟. كان هذا هو نوع من استراتيجية النمو غير المتوازن. في اجتماع

مجلس الادارة ذاك ، ذكرت حالة كوريا، واقترحت أن تعطى الأولوية لتوفير الكهرباء للمناطق الصناعية ، وليس للمناطق الريفية في الاقتصادات النامية. من وجهة نظر إنسانية، فإنّ توفير الكهرباء للمناطق الريفية يمكن أن يكون موضوعاً لقصة مؤثرة. ومع ذلك، من الذي سوف يكون قادرا على تحمل فاتورة الكهرباء الباهظة هذه ؟ . ولو توسّعنا في هذا الأمر أكثر من ذلك بقليل ، فكيف سيتمكن المزارعون من تحمل مثل هذه النفقات في مناطق لا توجد فيها مرافق البنية التحتية الأساسية بحدّها الأدنى ؟

كان رد موظفي البنك الدولي هو أن الحكومة ستقدم دعماً للتعويض عن تكاليف الكهرباء الباهظة . كان من الصعب بالنسبة لي أن أفهم وجهة نظر قصيرة النظر كهذه تأتي من مؤسسة مرموقة وعالمية مثل البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الإعانات الحكومية يتم تمويلها من خلال الضرائب المفروضة على المواطنين. ومن شأن هذه القصة أن تكون صورة جيدة لصفحة الغلاف في مجلة تايم، ولكن يجب أن تكون هناك قيم أكبر يجب مراعاتها عندما يتخذ البنك الدولي قرارات تتعلق بالسياسات أكثر من مجرد الترويج لنهج البنك الدولي الإنساني والحريص. وينبغي أن يركز البنك الدولي على البنية التحتية لتوفير الكهرباء لدعم القاعدة الصناعية للبلد النامي ، و ليس على توفير فرص لالتقاط صور جميلة للمشاريع التي لا تساعد على تعزيز أسس البناء القوية لاقتصاد البلاد.

غالبا ما تثير استراتيجيات النمو غير المتوازن الرغبة في طرح حجج بشأن الإنصاف. ولذلك، وبمجرد إحراز تقدم في عملية التنمية الاقتصادية، ينبغي استخدام أدوات السياسة العامة لمعالجة قضايا الإنصاف المرتبطة بها. وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت كوريا في مناقشة النمو المتوازن للمناطق المختلفة . كان من الممكن طرح آراء مختلفة عندما يتعلق الأمر بالسرعة و المنهجية . ولكن النقاش المناسب في الوقت المناسب كان ينبغي أن يدور حول ضرورة أن يكون التوازن بين النمو الوطني والنمو الإقليمي موضوعاً رئيساً للنقاش بين مختلف الأحزاب السياسية ، وذلك لأن السياسات التي تركز فقط على عدالة التوزيع ، والسياسات التي تركز فقط على النمو ، يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية للبلاد. إن وجود مزيج جيد من النمو الوطني والتوزيع الإقليمي للدخل ، يُعد من المهام الحساسة جدا التي يتعين على السياسيين معالجتها. وهذه المهام تتطلب قدرا كبيرا من العناية و بعد النظر، بحيث لن يكون من الجائز أن تتأثر استراتيجية النمو الإقليمي المتوازن بالمساواة الإقليمية.

وهكذا ووفقا لخصائص كل منطقة، ينبغي تخصيص الموارد (أو توزيعها) لتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج ، وإلا فقد تضيع الموارد ، وقد تتضرر وحدة الأمة .

وقد مارست كوريا بحكمة ، استراتيجية نمو غير متوازنة لتنميتها الاقتصادية في مراحلها الأولى . وفي وقت لاحق، كان تعزيز تكتلات "تشايبول" الكورية ، هي الاستراتيجية الوحيدة المتاحة لبناء الكتلة الحرجة بسرعة ، وهو ما كان ضرورياً ولازماً للمنافسة الدولية. وفي حين اعتمدت بلدان نامية أخرى سياسات ذات صلة باستراتيجية احلال الواردات الصناعية (ISI) ، إلا أن كوريا اختارت استراتيجية التنمية المقادة بالصادرات . إن زعماء البلد كانوا يعلمون أن تعزيز قدرة كوريا على المنافسة الدولية هو امر جوهري لتظل كوريا قادرة دائماً على منافسة الآخرين .

وبسبب هذه التدابير السياسية، يمكن أن يجادل البعض أنه في المراحل الأولى لعملية التنمية ، فإن القادة الكوريين كانوا يظهرون محاباة واضحة من خلال صب جميع الموارد في قطاعات محددة و في بعض المناطق والأقاليم . ومع ذلك، فإننا عندما نلقي نظرة فاحصة على ذلك ، سنجد أنّ هذه كانت استراتيجية مختارة بعناية لتحقيق الحد الأقصى من الانتاج في مدة قصيرة . وفي الوقت الحاضر ،

فإنّ هؤلاء الذين جنوا فوائد هذا النمو غير المتوازن يجب أن يُعاد النظر في حدود مسؤولياتهم وواجباتهم تجاه الآخرين، وخاصة ذلك الجيل الثاني والثالث من أفراد اسرة "تشايبول" الذين لا يدركون تماما أهمية أفكار ودوافع أولئك الآباء المؤسسين ، والأجداد ، التي كانت تجسيداً لتطلعات مشتركة من الحكومة الكورية والشعب الكوري . وبسبب هذا الافتقار إلى الفهم، فإن هذه الأجيال قد تكون غير مبالية أحيانا عندما يتعلق الأمر بالعودة إلى تطلعات شعب هذه البلاد. وبالنظر إلى مستقبل "تشايبول" ، والبلد على المدى الطويل، يجب على أسر الجيل الثاني والثالث لـ "تشايبول" أن تقوم ببناء نظرة أكثر جدية حول حدود مسؤولياتهم الاجتماعية والتاريخية.

حكومة تقاسم المخاطر : تعويض إخفاقات السوق

كما ذكر من قبل، كان مفهوم "الاندماج" في كوريا يستند إلى حكومة نشطة وفاعلة . مارست هذه الحكومة دورا رائدا في دعم التنمية الصناعية من خلال تقديم حوافز معينة مثل خفض الضرائب والدعم المالي. ومن الجوانب الهامة الأخرى لهذه الآلية أن الحكومة، وفي بعض الحالات المواطنين، كانت تتقاسم مخاطر الصناعات الخاصة.

بالنسبة لبعض الصناعات التي تتطلب قدرا هائلا من الاستثمار وفترة حمل "تفريخ" طويلة، كان يصعب على القطاع الخاص الدخول الى هذه الصناعات. وبالنسبة لهذه القطاعات، أنشأت الحكومة منشآت تديرها الدولة لتطوير الصناعات الكبيرة التي تعد أساسية للتنمية الاقتصادية. وعندما نما القطاع الخاص في البلاد ، ونضجت الصناعة ، قامت الحكومة بعد ذلك بخصخصة هذه الشركات التي تديرها الدولة. وبذلك، تحملت الحكومة عبء مخاطر الاستثمار ووفرت رأس المال المطلوب في مرحلة مبكرة. وقد اتخذت الحكومة زمام المبادرة في تطوير صناعات واسعة النطاق مثل الصلب والأسمدة وشركات الطيران والنقل. وعندما حققت هذه الصناعات النجاح المطلوب ، تمت خصخصتها ، وبالتالي تم تقاسم المخاطر وتسهيل عملية التصنيع. إنّ نظام ضمان الائتمان هو مثال جيد على تقاسم المخاطر مع الحكومة . فالمؤسسات المالية تحتاج إلى أن تكون حكيمة في تقديم القروض للشركات لأنها تحتاج إلى إدارة ودائعهم بأمان. وهذا هو السبب في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)الجديدة التي تحاول تسويق التكنولوجيات المبتكرة تواجه ظروفاً صعبة في محاولتها لتأمين القروض المصرفية . وقد تم اعتماد نظام ضمان الائتمان لمعالجة هذه المسألة، حيث يقوم ممثلو مؤسسات التمويل التي ترعاها الحكومة، وصناديق ضمان الائتمان، بإجراء التقييمات اللازمة لخطط أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة . وبناء على تقارير تقييم هؤلاء الممثلين، ستحصل الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الإمكانيات الكبيرة والقدرة على النجاح على ضمانات ائتمانية ، وستقوم البنوك بتقديم القروض على أساس هذه الضمانات . و في حالة عجز المقترضين عن تسديد قروضهم، تقوم الحكومة بتسديد القروض متلكئة السداد ، وبالتالي تخفيف أعباء المؤسسات المالية.

ويستخدم نظام ضمان الائتمان الحكومي لتسهيل استثمارات الشركات خلال الأوقات العادية، كما يمارس دورا هاما خلال الأزمات الاقتصادية . وقد لعبت صناديق ضمان الائتمان دورا رئيساً في التغلب على مشاكل الائتمان خلال الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧. وقد نفذ النظام ضمانات لحاضنات الأعمال ، و ضمانات من أجل الايفاء بالتزامات إصدار السندات الاولية المضمونة (P-CBO) [٢٠]، الى جانب العديد من الاليات الاخرى .

من خلال الية تأمين الصادرات، توفر الحكومة التأمين لشركات التصدير في حال عجزها عن تحصيل أموالها بعد تصدير المنتجات. وقد ساعدت هذه الآلية الشركات الكورية على استكشاف أسواق تصدير جديدة خلال المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية .

لم يكن هناك خيار في المراحل المبكرة سوى دخول البلدان ذات المستويات العالية من المخاطر السياسية ، وعدم اليقين القانوني. وكانت هناك مخاطر تجارية مرتفعة مرتبطة حتى بالبلدان المتقدمة. ويدعم نظام ضمان التأمين على الصادرات تلك الشركات المصدرة ويسمح لها بالتركيز على التطوير التقني وتصنيع المنتجات والتسويق، وهو أمر مهم بصفة خاصة عندما تكون تلك الشركات في مرحلة مبكرة من قيامها بتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تم إدخال نظام ضمان الودائع في كوريا في عام ١٩٩٦. ولكن حتى قبل ذلك كانت هناك ضمانات فعلية للوقاية من مخاطر الائتمان . وحتى عام ١٩٩٦، قامت الحكومة الكورية بتنظيم ومراقبة إدارة المؤسسات المالية عن كثب. وعلاوة على ذلك، قدمت الحكومة الدعم للمؤسسات المالية غير المصرفية في اوقات الأزمات . وأدت هذه الممارسة إلى الاعتقاد بأن المؤسسات المالية لن تفشل أبدا. وأدى هذا الاعتقاد إلى أن تعمل السوق المالية بسلاسة إلى أن تضررت كوريا من الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، حيث كان يتعين على العديد من المؤسسات المالية أن تخضع لعملية إعادة هيكلة مؤلمة أو أن تغلق أبوابها . وقد عملت الحكومة الكورية كملجأ أخير لاقراض الأموال للمؤسسات المالية ، مما أدى إلى تراكم الأصول الرديئة ، وخلق ما يسمى بـ "المخاطرة الأخلاقية" . غير أن الجانب الإيجابي هنا ، هو أنه نظرا لأن الحكومة تقف وراء المؤسسات المالية، فإن السياسات التي تعمل على تشجيع المدخرات المحلية كانت تعمل بشكل جيد. وإذا كان لدى المواطنين شكوك بشأن مصداقية المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صناديق الاستثمار وبنوك الادخار المتبادلة وشركات التمويل، فإن ذلك سيجعل من الصعب تعبئة الموارد والمدخرات المالية المحلية.

وفرت الحكومة أيضا أموالا للشركات الخاصة لتطوير تكنولوجيات جديدة من خلال البحث والتطوير المشترك. و من خلال تقاسم بعض المخاطر والأعباء المالية لتطوير التكنولوجيات الجديدة، سمحت الحكومة الكورية للشركات الخاصة أن تكون أكثر نشاطا في مجال البحث والتطوير.

وتمول الحكومة أعباء تقاسم المخاطر من الضرائب التي يدفعها مواطنوها. ومع ذلك، إذا كان تقاسم المخاطر يخلق إيرادات ضريبية مباشرة وغير مباشرة أكثر من خلال استثمارات الشركات النشطة والتطورات التقنية، فإنه سيكون من المفيد للموقف المالي أن تكون الإيرادات الضريبية الإضافية أكبر من النفقات الناجمة عن ممارسات حكومية معينة ، مثل استبدال القروض الرديئة ، والخسائر الناجمة عن فشل البحث والتطوير، وغيرها . وحتى عندما تكون الإيرادات الضريبية أقل من النفقات ، ينبغي اعتبار الجهود الحكومية لتقاسم المخاطر عائداً لا يقدر بثمن في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، لأنها تساعد على زيادة القيمة المضافة في مشاريع القطاع الخاص والمساعدة على إيجاد المزيد من فرص العمل.

الروح القتالية : الإستثمار الجريء

كانت مجموعة من الكوريين تسير تحت اشعة الشمس الحارقة في الصحراء ، وهي تحمل على أكتافها المجارف و الفؤوس بدلا من البنادق ، وتغني أغاني الثكنات. لقد خلقوا بذلك مشهدا رائعا وبدا وكأنهم جيش مدرب تدريبا جيدا. ترك هذا العرض أثراً كبيرا على صبي سعودي شاب أصبح فيما بعد مسؤولا رفيعا داخل منظمة دولية. وعند شرح وتحليل تاريخ التنمية الاقتصادية الكورية، لا يمكننا أن نتجاهل روح القتال هذه لدى العمال ورجال الأعمال الكوريين . هذه الروح يمكن تلخيصها بإرادة قوية للعيش بشكل جيد. ترى من أين تأتي هذه الروح القتالية الكورية ؟ [٢١]

أولا، يجب النظر في الطبيعة البدوية ، والتي يمكننا أن نستنتجها من العادات الغذائية. ومن بين بلدان مثل كوريا والصين واليابان، فإن كوريا الجنوبية كانت تتمتع بأقوى تفضيل للحوم البقر على غيرها من اللحوم .

كانت القوات الرائدة في أسرة الفرسان "شيلا" ، تتجمّع على تلال الجبال في كيونغ-بوك (حيث لا يمكن العثورعلى الحقول العشبية). تدعم الأدلة التاريخية النظرية القائلة بأن القوى الرئيسية لسلالة "كايا" كانت ايضاً قوات جبلية. ويمكن العثورعلى آثار ثقافة ركوب الخيل من خلال الصور التي نقشت على الفخار ، في المقابر القديمة من سلالات شيلا وغوغوريو. سلالة بايكجي كان لها نفس النسب مثل غوغوريو وفقا للمؤرخين. المصطلح الكوري "بالي بالي" على الأرجح يأتي من ثقافة ركوب الخيل .

بعد ذلك، ينبغي أن ننظر إلى حقيقة أن الذين مارسوا أدوارا رئيسة في التنمية الاقتصادية للبلد كانوا قد نجوا من الحرب الكورية، حيث كانوا يواجهون الصراع بين الحياة والموت. لم يكن هناك استثناءات، كان الجميع متضررين ، بما في ذلك الرئيس الراحل بارك وقادة الجيش ورجال الأعمال والعمال . خلال حرب فيتنام تمركزت في كوريا أعداد كبيرة من القوات القتالية (بحد أقصى بلغ أكثر من خمسين ألف جندي) ، و أنشأ رجال الأعمال أيضا طرقا في فيتنام. "دعونا نحاول تحدي أنفسنا، لقد كنا بالفعل نتأرجحُ بين حالات الحياة والموت ، ولذلك، فإننا قد نتحدى أنفسنا أكثر وأكثر". هذا النوع من المواقف كان نموذجيا للعقلية الكورية في ذلك الوقت. وهكذا، كان لدى كوريا الكثير من الناس الذين تم رفدهم بروح رائدة، وبمستوى عال من التحمل، وباحتياطي كبير من قوة الإرادة، والتي كانت كلها بمثابة عقلية أساسية وضرورية لما يمكن أن يكون عليه الناس خلال المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية.

إنّ تفاني كوريا الشديد ، و شهيتها الكبيرة للمخاطرة ، مارسا دورا حاسما في تطوير الحالة الراهنة للفن، وتطور التقنيات على نطاق واسع، وصناعات المعدات.

كما نستطيع أن نرى، أنّ نجاحات صناعة الصلب، وبناء السفن، والسيارات، وصناعات أشباه الموصلات، كانت تترسّخ كلما كان الخبراء المحليّون والأجانب أكثر تشككا بشأن نجاح البلد. فكلما ازدادت الشكوك بهذا الصدد ، كلما كانت كوريا (بذاتها) تواجه التحديات الجديدة بطريقة حاسمة وجريئة. لقد أقام الكوريون المشاريع كما لو أنهم كانوا يخوضون حرباً. وكان ذلك مستحيلا دون امتلاك روح قتالية. ولأنهم بدأوا من منتصف العدم ، باستخدام أيديهم العارية فقط ، فإن الكوريين لم يكونوا يخافون من العودة إلى ذلك الوضع الأولي.

بالنسبة للجيل الذي شهد الحرب المدمرة ، فقد تمكن هذا الجيل من تحمل مخاطر هائلة لا تنطوي فقط على التهديد بالموت. ويمكن لهؤلاء التعامل مع معظم الحالات الصعبة مع شعورهم بأكبر قدرٍ من الهدوء . ولهذا السبب، فإن الدول الأفريقية التي عانى مواطنوها من فظائع الحرب الأهلية ينبغي أن تنظر عن كثب الى هذا الجانب من تاريخ كوريا. وأعتقد أنها يمكن أن تستخدم أيضا هذه الروح القتالية في جهودها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

وهناك نقطة رئيسة للتفكير حول هذا الجانب : من سيكون قادرا على اخراج هذه الروح القتالية وتحويلها إلى مصدر رئيس للطاقة ؟ سيتم تحقيق ذلك عندما تقوم القيادة بدورها ويصبح التضامن الوطني الموحد أساسيا. ومن المهم التغلب على الصراعات القبلية. يجب على القائد بذل جهود منتظمة لتحويل الطاقة السلبية للنزاعات القبلية إلى طاقة إيجابية تستخدم لتنمية بلده. وقد يساعد تشجيع التزاوج القبلي والاستخدام الإجباري للغة الوطنية ، كعناصر موحدة لتعزيز التضامن. ويمكن أيضا أن تكون إعادة النظر في التاريخ مفيدة لتعزيز تضامن الشعوب. على سبيل المثال، كان العديد من القبائل يعيشون معا و يتحدثون نفس اللغة ؛ ثم أصبحوا مشتتين من خلال حوادث تاريخية معينة . لقد تطورت لغاتهم وثقافاتهم بطرق مختلفة، ولكن إيجاد أدلة أنثروبولوجية تدعم التاريخ قد تكون مفيدة في بناء الوحدة الوطنية.

أمهات مثابرات : الأولوية للتعليم

هناك مثل كوري قديم يفيد بأنّ "من يعيش مع الحمقى يصبح احمقاً " . وهذا المثل له آثار مماثلة مع حكاية "أم منسيوس"، التي انتقلت ثلاث مرات للعثور على المكان الأنسب لتعليم ابنها . المكان الأول الذي انتقلت إليه كان بجانب مقبرة .و منذ لحظة انتقالهم ، بدأ منسيوس في النواح وتقليد مراسم الجنازة. وعندما نقلته والدته الى مكان قريب من السوق، بدأ منسيوس بالعمل مثل بائع تاجر بعد أن شاهد تفاصيل هذا النشاط عن قرب . انتقلت والدته مرة أخرى ، لتسكن بالقرب من المدرسة ، حيث بدأ ابنها في الدراسة بجد. إذا حاولنا تفسير هذه القصة في العصر الحديث، قد نسأل ما هو الخطأ في كونه بائعاً تاجراً ؟ إنّ المغزى من هذه الحكاية هو تصوير أهمية الأم التي تمنح التعليم قدراً كبيراً من الأولوية لكي يتعلم طفلها . ومن خلال الإصلاح الزراعي، حصل الأطفال من الطبقة الدنيا على فرص متساوية في التعليم في كوريا، وأنشئت العديد من المدارس المهنية التي قدمت المزيد من فرص العمل من خلال التدريب. وتمكن البلد من الحصول على قوة عاملة مدربة تدريبا جيدا من خلال المدارس المهنية التي كانت أساس تنمية الصناعة. إذا لم يكن الوالدان مهتمين بتعليم أبنائهم، كان من الممكن أن يكون تأثير هذه العملية قد انخفض بمقدار النصف.

وغالبا ما يشار إلى التعليم في كوريا بعبارة "رياح التنورة". بعبارة أخرى، فإن مستوى تفاني الأم يحدد مستقبل أطفالها . و في الوقت الحاضر فإنّ هناك اهتماماً متزايداً في الولايات المتحدة بأساليب التعليم المتقشف بين الصينيين مقارنة بالأمريكيين . وكانت ظاهرة "الأم النمر" الشعبية موجودة في كل أسرة كورية منذ الخمسينيات من القرن الماضي.

وكانت حادثة "عصير الفجل" في الستينيات مثالاً جيداً على الحماسة للتعليم في كوريا . وخلال ذلك الوقت، كان امتحان دخول المدرسة المتوسطة الشهير جدا يتضمن طرح السؤال الآتي : "ما هي معجلات التخمير الأخرى التي يمكن استخدامها بدلا من الشعير لجعل عصير الأرز خمراً" ؟؟ . من بين الاختيارات المتعددة ، فإنّ الاجابات كانت "دياستاز" ، و عصير الفجل.

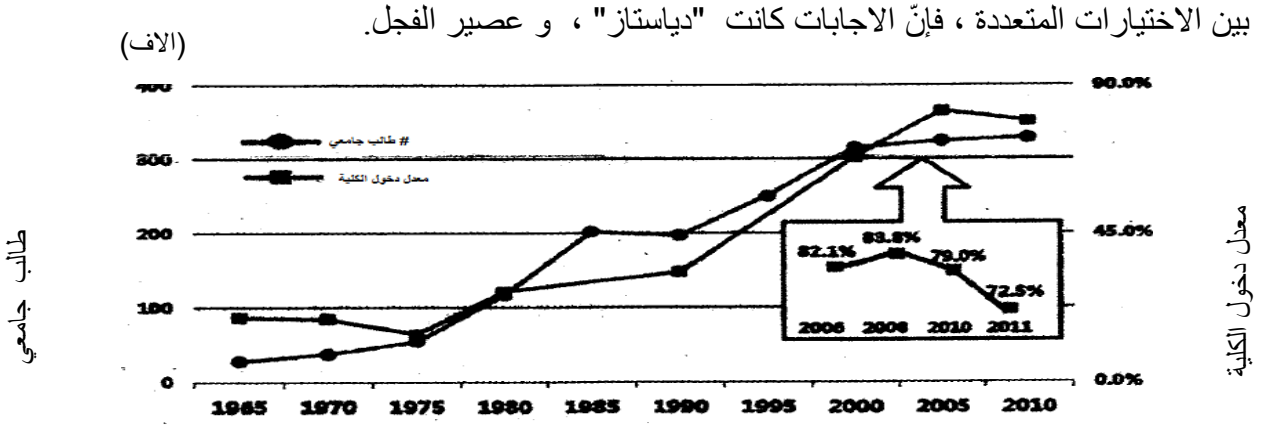

-	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
# طالب جامعي	٢٧.٥	٣٧.٢	٥٣.٨	١١٦.٧	٢٠١.٩	١٩٦.٦	٢٥٠.٢	٣١٤.٥	٣٢٣.٥	٣٢٧.٦
معدل دخول الكلية (%)	١٩.٣	١٨.٩	١٤.٣	٢٧.٢		٣٣.٢		٦٨.٠	٨٢.١	٧٩.٠

مؤسسة كوريا العليا للتعليم

المصادر : احصائيات كوريا

وكان الخيارالصحيح هو "دياستاز" . ومع ذلك، فإنّ عصير الفجل يمكن أن يستخدم أيضاً لتسريع التخمير. و ألقت أمهات المتقدمين الفاشلين طعاماً مصنوعاً من عصير الفجل على مبنى وزارة التربية والتعليم ، ونظموا مظاهرات حاشدة . لقد أصبحت تلك الواقعة قضية اجتماعية كبيرة في ذلك الوقت. و حتى بعد هذه الواقعة ، وقعت عدة حوادث مماثلة.

ولعله من المنطقي ومفهوم أن تكرس كوريا نفسها لتطوير رأس مالها البشري. إن كوريا بلد يعتبر الفقر فيه أمرا لا مفر منه، والأراضي الصالحة للزراعة شحيحة. والموارد الطبيعية غير موجودة.

وحتى عندما نقارن كوريا مع بلدان أخرى ذات بيئات مماثلة، فإن التعليم العالي سيكون صعباً ، ومكثفاً للغاية. وهذا واضح بين الجيلين الثاني والثالث من الكوريين الأميركيين الذين أبدوا أداء أكاديميا استثنائيا عند دراستهم في الولايات المتحدة.

ما هي الدروس الأخرى المستخلصة من التجربة الكورية ، و التي يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية الأخرى؟ ينبغي لهذه الحكومات أن تبذل جهودا أكثر انتظاما لإقناع الأمهات الشابات بإيلاء مزيد من الاهتمام لتعليم أطفالهن. وينبغي أن تقوم الحكومات بسلسلة من الحملات للاستثمار في تعليم أبنائها حتى في المراحل الصعبة. ومن المؤكد أن هذه الاستثمارات الحكيمة ستدفع البلد مرة أخرى الى الطريق الصحيح لبناء المستقبل .

روح سان - بي : تقويض الفساد

عندما يتم طرد ديكتاتور من بلد ما، يقدم الاعلام تقريراً عن المبالغ الخيالية من الثروة المتراكمة لديه بشكل غير قانوني. فالعديد من البلدان النامية تعاني من مشاكل الفساد ؟. وعندما يكون الفساد قائما، يتم احتكار الثروة لدى فئة معينة ، بينما يواجه مواطنو البلد الآخرين صعوبات جمة في محاولتهم للخروج من أغلال الفقر. رئيس دولة يسافر في طائرة خاصة ويتمتع بعشاء فاخر في فندق في نيويورك ، قد تصل تكاليف سفره في نهاية المطاف الى مئات الآلاف من الدولارات ، بينما يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلاده بحدود المئات من الدولارات فقط ، و يعيش العديد من ابناء شعبه مع أقل من دولار واحد في اليوم . لقد أصبح تفسير هذا السلوك بمثابة قضية كبرى في مجلس إدارة البنك الدولي .

في وقت سابق، عرضت قصة الرئيس الراحل بارك الذي بكى مع عمال المناجم الكوريين ومع الممرضات الذين ارسلوا إلى ألمانيا الغربية. هناك فرق واضح بين الرئيس بارك و رئيس بلد نام ينفق مئات الآلاف من الدولارات أثناء تناول الطعام الفاخرمع موظفيه في فندق فخم .كان لا بد لكوريا أن تتعامل مع الفساد. بيد أن حجمها وحجمه كانا مختلفين تماما عن بلدان مثل تلك التي سبق ذكرها. في كثير من الحالات، فإن قضايا الفساد الجديدة تنطوي عادة على رسوم لتسهيل الموافقات وعمليات المصادقة عى العقود . إن الفساد على نطاق واسع (الذي يمكن أن يبطيء التنمية الاقتصادية) لم يكن سائدا في كوريا.

ما هو السبب الرئيس وراء هذا المستوى المنخفض نسبيا من الفساد في كوريا مقارنة مع البلدان النامية الأخرى ؟ أود أن أجيب على هذا السؤال من خلال عرض طروحات (أو سان بي) حول روح الثقافة الكونفوشيوسية من مملكة جوسون. كان سون-بي موظفا مدنيا أو باحثا (في عهد مملكة جوسون) ، وكان جهده مكرسا لدراسة وممارسة القيم السائدة آنذاك ، مثل تشونغ (الوفاء) ، ء هيو (طاعة الوالدين)، ان (خير) ، اوي (الانصاف) ، و يي (الانضباط) .وأكدت تعاليم كونفوشيوس على تكريس الفرد للدراسة قدر الإمكان ، والاستفادة من المعرفة من أجل وحدة البلد . هذا التدريس لم يكن ينطوي على قيمة جمع الثروة كأولوية قصوى لـ (سن- بي). فالموظفون المدنيون يعيشون حياة نبيلة ويحظون باحترام كبير من جانب المجتمع . لذا فإنّ عيش حياة فقيرة بعد أن تصبح موظفا حكوميا رفيع المستوى هو أمر يدعو للفخر. يبدو أن قيم (سن - بي) قد ضعفت بالقرب من نهاية عصر مملكة جوسون. ومع ذلك، ظلت المبادئ الأساسية لتلك القيم تؤثر على موظفي الخدمة المدنية الذين وضعوا الأساس للتنمية الاقتصادية. إنّ قيم (سن – بي) لا تزال سارية في كوريا الحديثة ، في العصر الحديث، بما في ذلك خلال تلك الأيام الأولى من عصر التنمية الاقتصادية.

يجب أن نعترف بأن عقلية (سن- بي) قد لعبت دورا كبيرا في صياغة تفاصيل ومدونات قواعد سلوك واضحة لأفراد المجتمع الكوري : فالكوريون لا يزالون يقدرون المناطق التي نشأ فيها الأفراد، والمدارس التي ارتادوها ، وتاريخهم العائلي. توجد فئات غير مرئية تمارس المراقبة بين المواطنين ؛ و تتحرى المعرفة عن مسقط رأس الناس، وخريجي المدارس، وأفراد الأسرة، إلى جانب تعاليم كبار السن ، وتعمل هذه كلها معا لردع الفساد المفرط .

كان هنالك قاضي يرتدي الأحذية المطاطية لأنه لم يكن قادرا على تحمل كلفة زوج من الأحذية العادية. كان يعرف باسم قاضي الأحذية المطاطية. وقد حصل على احترام الجميع وأصبح نموذجا

لموظف حكومي رفيع المستوى. وكان لقب "قطب الخيزران المدبب" هو أسمى وصف بين موظفي الخدمة المدنية. وهذا يعني أن عقل وأخلاقيات العمل كان على التوالي كما عصا الخيزران. وكان بعض الموظفين الذين كانوا فاسدين يلتزمون بحد معين لضبط انفسهم في بعض الحالات . وكان ذلك ممكنا لأنهم كانوا محاطين بالعديد من أعمدة الخيزران في منظمتهم ، و بفئات المراقبة غير المرئية المذكورة أعلاه. وعندما يتعلق الأمر بالفساد، فإن الاختلاف بين كوريا والبلدان النامية الأخرى سيكون موجوداً لأسباب عديدة كثيرة، ولكن يجب أن تؤخذ قيم وسلوكيات (سن – بي) في الاعتبار أيضا باعتبارها أحد العوامل الرئيسة .[٢٢]

بناء الأمة : التفاني الوطني

عندما ذهبت لأول مرة إلى البنك الدولي، كنت محتاراً قليلا لرؤية منشور حول الحرب الاهلية. و لاحقاً ادركت انه لابد للبنك أن يولي اهتماما لهذه المسألة، حيث أن العداوة والصراع بين القبائل كانت في كثير من الأحيان عقبات أمام التنمية الاقتصادية. إن الشعور بوحدة المواطنين أو بناء الامة ، هو أحد العناصر الرئيسة للنمو الاقتصادي.

عندما ننظر إلى قياس التنمية الاقتصادية في كوريا، فإن أحد المجالات التي يمكن تجاوزها بسهولة هو بناء الامة . قبل حوالي ألف سنة ، كانت الفوارق الإقليمية موجودة في كوريا بطبيعة الحال. ومع ذلك، فإن شدة هذه الإقليمية لم تكن قوية (بالمقارنة مع التفاوت بين ولايات فيرجينيا والماري في الولايات المتحدة). وسيكون من الأفضل النظر الى هذه المسألة على أنها قضية تنافس إقليمي بدلا من قضية انتماء إلى فصائل متناحرة .

وهناك عدد من العوامل التي ينطوي عليها بناء الأمة، مثل امتلاك لغة وثقافة مشتركة. إن وجود نفس الأصل العرقي والإثني لشعب البلد هو بالتأكيد عنصر قوة . وكانت كوريا دولة تمتلك اقوى العناصر اللازمة لتشكيل أمة. و خلال الازمة المالية لعام ١٩٩٧، شاهد العديد من الأجانب ،مع احساس بالغرابة ، تلك الحملة الطوعية للتبرع بالذهب من أجل دفع التعويضات . و على الرغم من اجراءات التكيف الهيكلي القاسية ، والبطالة الهائلة، لم تحدث أي أعمال شغب. و خلال فعاليات كأس العالم ٢٠٠٢ في سيول، لاحظ أحد موظفي سفارة الولايات المتحدة حشوداً من المواطنين الكوريين الذين يرتدون قمصان حمراء ، وقد ملأت شوارع المدينة ، ووصفها بأنها مؤشر مخيف لحمى "التحشيد" و "روح الجماعة" في البلاد ؟ كيف كانت هذه الأمور ممكنة؟ بالنسبة لكثير من الكوريين، هذه العقلية الجماعية تأتي من فكرة أننا عائلة واحدة كبيرة، ينحدر افرادها من نفس الأجداد.

العداء بين القبائل المختلفة غالبا ما يؤدي إلى حروب اهلية. وهذا يدمر الأراضي الصالحة للزراعة ، ويسمح باتخاذ إجراءات لا إنسانية. إنّ أعمالاً من هذا النوع تكثف الصراع بين القبائل وتكون سبباً في تدهور عملية التنمية الاقتصادية. وقد نشأت هذه الظاهرة خلال الحقبة الاستعمارية عندما رسمت القوات الغربية خطوطا حدودية تعسفية ، دون مراعاة للاختلاف في اللغات والثقافات القبلية ، لذا فإن افراد القبائل كانوا يحكمون ، ويحصلون على الاستقلال ، كما يرونه مناسبا.

استخدمت العداوة بين القبائل المختلفة كوسيلة لتعزيز الحكم الاستعماري ، وعملت القوى الاستعمارية على تفاقمها . ونتيجة لذلك، اندلعت إبادة جماعية دموية بعد التحرر من الحكم الاستعماري في عدة بلدان أفريقية. إن توطيد جهود بناء الدولة يتطلب الكثير من الوقت إذا بذل القادة جهدا كافيا . ومع ذلك، فإن هذه المساعي يمكن أن تتوقف بسرعة. وبما أن هناك حاجة لتبني نوع من استراتيجيات الاختلال الإقليمي أو النمو القطاعي غير المتوازن خلال مرحلة التنمية الاقتصادية للبلاد ، ، فأن التناحر والصراعات يمكن أن تتفاقم لتكون سبباً لحروب أهلية مدمرة إذا لم يتم بناء الدولة بشكل سليم .

إنّ تحقيق التنمية الاقتصادية، وبناء الدولة ، و الرأي العام ، هما اجزاء في مسألة أساسية واحدة . و قد أعطيت هذه العوامل ماتستحقه من اهتمام في حالة كوريا. وعلى كل حال ينبغي للبلدان النامية الأخرى أن تضع في اعتبارها هذه المسائل وأن تعالجها بطريقة متأنية. بدأت الولايات المتحدة وكوريا عملية التنمية بشروط مختلفة جدا. وبينما كانت الولايات المتحدة بوتقة من مختلف الأعراق،

حققت كوريا تقدما سريعا على أساس الوحدة الوطنية. ومع ذلك، يمكننا القول إن كلا البلدين يمثلان حالات ناجحة لبناء الأمة. وينبغي تحليل حالات هذين البلدين المختلفين عن كثب، وينبغي لكل بلد نام أن يختار الحل الأنسب تبعا لظروفه الخاصة.

وعلى الرغم من أن كوريا قد حققت مستوى كافيا من بناء الأمة في السابق، فقد بذلت أيضا جهوداً لحفز المزيد من المشاركة النشطة من خلال اثارة الفخر الوطني و تعزيز الثقة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية. وتشمل هذه الجهود تسليط الضوء على الأبطال الوطنيين، مثل الأدميرال (يي سون شين) ، الذي حقق الانتصار ضد البحرية اليابانية في أواخر القرن السادس عشر باستخدامه لقوة أصغر بكثير من قوة اعدائه . كما شجعت هذه الجهود الناس على تذكر الاختراعات الكورية الهامة في التاريخ، مثل مقياس الجاذبية ، والكشف عن نوع المعادن. وساهمت حركة "سايمول" أيضا في بناء الأمة في كوريا.

الثورة الثقافية : الظهور المتأخر للصين

في حين كانت عملية التنمية الاقتصادية في كوريا تمضي قدماً ، بدأ ماو تسي تونغ الثورة الثقافية الصينية في عام ١٩٦٦ . و من خلال هذه الثورة بدأت عملية إعادة توصيف المثقفين في الصين[٢٣] . طلاب الجامعات الصينية ، وكذلك أساتذتهم ، تم نقلهم إلى الريف ، وجعلهم ينخرطون في الاعمال البسيطة . ربما كانت الثورة الثقافية قد عملت على تعزيز قوة الشيوعية في الصين وتعزيز سيطرة ماو تسي تونغ على البلاد. بيد انه تعرض لانتقادات شديدة بسبب تأجيل التنمية الاقتصادية فى الصين. كان يبدو(من منظور كوري ، وعلى الرغم من الثورة الثقافية كان لها بعض الآثار الإيجابية) ، وكأن ماو كان يعمل أساسا على بناء جدار، يحيط بالصين ويعزلها عن العالم الخارجي ويجبرها على التركيز على الشؤون الداخلية.

وبالنظر إلى الظروف الراهنة للبلدان النامية، يمكننا أن نفهم هذا المنطق . أصبحت الصين ثقبا أسود عملاقا. ليس فقط لكونها بحاجة ماسة للموارد الطبيعية، ولكن لا يوجد شيء لا يمكن لها أن تقوم بانتاجه ، لأن الصين هي ورشة عمل العالم. وقد أصبح بناء قاعدة صناعية قادرة على المنافسة عالميا مهمة صعبة بالنسبة للكثير من البلدان النامية الأخرى، لأنه بالتأكيد لم يعد من السهل عليها منافسة المنتجات الصينية. فلدى الصين إمدادات وفيرة من العمالة المتاحة ، والناس على استعداد للعمل بمعدلات اجور منخفضة نسبيا. حتى الاكتفاء بصناعة تجهيز بسيطة، واستخدام العمالة الرخيصة ، أصبحت مهمة صعبة بسبب وجود الصين.

ولو لم تتسبب الثورة الثقافية في انحسار الصين ، ولو كان أول ظهور للصين في الاقتصاد العالمي قد بدأ في وقت مبكر من خلال تبني سياسة مفتوحة ، لكان من الصعب على كوريا أن تحقق سجل نموها الكبير الذي حققته خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات. وكان أول ظهور للصين في الاقتصادالعالمي في ذلك الوقت المتأخر، مصدرا للحظ بالنسبة للكثير من الدول مثل كوريا. ولو لم تظهر قيادات مثل (دنغ شياو بينغ) فان سياسة الانفتاح التي انتهجتها الصين في عهده ، كانت ستأخر أكثر من ذلك ، وان معدلات النمو الاقتصادى للصين ماكان لها أن تبلغ معدلاتها المعروفة الآن .

وتظهر هذه القضية أهمية القادة في تقرير مدى وحجم إنجازات بعض البلدان ، و نطاق التأثير الذي تمارسه على البلدان المجاورة لها. و في المراحل الاولى من التنمية الاقتصادية بالذات ، يمكن لقرارات القادة أن تعمل على تحديد ثروة البلد الاقتصادية. إن التأثير الخارجي لهذه القرارات يمكن أن يدوم طويلا أيضا.

الحرب الباردة : المنافسة في تقديم المعونة بين الشرق والغرب

بعد الحرب العالمية الثانية ، انقسمت القرية العالمية بين الشرق والغرب. تنافست الكتلة الرأسمالية (ومركزها الولايات المتحدة الامريكية) والكتلة الشيوعية (ومركزها الاتحاد السوفياتي السابق) ضد بعضها البعض لمدة أربعين عاما. مع سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي، لم يعد هذا التنافس الأيديولوجي موجودا. ومع ذلك، لا تزال كوريا هي البلد المقسّم الوحيد، وتوجد مستويات عالية من التوتر العسكري بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وخلال الحرب الباردة، سعت الكتلتان إلى توسيع نفوذهما في البلدان النامية. وفي العديد من المناطق، بذلت سلسلة من المحاولات للقيام بثورات شيوعية مسلحة ، بينما عمل المعسكر الراسمالي على عكس مسار هذه الجهود.

ولتعزيز هذه العملية، استخدمت المعونة الاقتصادية كأداة لكسب ثقة البلدان النامية. وتتنافس الكتلتان على تقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، اختفى هذا المزاج التنافسي في تقديم المساعدات الاقتصادية. وبالاضافة إلى ذلك، وبسبب الضغوط والاشتراطات المصاحبة لتقديم المعونات المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أصبح تدفق هذه المساعدات أكثر صعوبة.

وعلى الرغم من أن هذا الوضع قد لا يكون مرغوبا فيه بالنسبة للبلدان النامية، فإنه يتعين عليها مع ذلك أن تقبل إسهامات حقيقية في الوقت الحاضر. فبعد انتهاء الحرب الباردة تغير نمط تقديم المعونة الاقتصادية ليعكس موقف البلدان المانحة أكثر مما يعكس مطالب البلدان المتلقية، و أصبح من الأسهل الآن كسب الدعم السياسي من خلال استخدام جماعات المصالح الداخلية. ومن وجهة نظر السياسيين في البلدان المانحة، فإن تأمين الموارد لتقديم المعونة الاقتصادية إلى بلدان أخرى هو مهمة صعبة عندما تواجه هذه البلدان عجزا في الميزانية بسبب ارتفاع متطلبات الرعاية الاجتماعية . ولذلك فإن التغيرات في الهياكل الصناعية للبلدان المانحة قد عجلت بالتغييرات في أنماط المعونة الاقتصادية المقدمة للبلدان النامية.

في الآونة الأخيرة، و إذا ماركزنا على أولويات منظمات المعونة الدولية، يمكن ملاحظة التغييرات المذكورة أعلاه في نمط تنفيذ القانون والنظام ومكافحة الفساد والمساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية والحد من تفشي متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). وإذا قدمت البلدان المتقدمة النمو المساعدة إلى هذه القطاعات من قطاعات الخدمات المتقدمة لديها ، فإن الخبراء والاستشاريين في البلدان المانحة سيفوزون بسهولة بتلك العقود ، وسيخففون بالتالي من المعارضة السياسية لمنح هذه المعونات في بلدانهم . وبما أن منظمات المعونة الدولية تركز بشكل أكبر على بناء المؤسسات وقطاعات الرعاية الاجتماعية (مثل الصرف الصحي العام) وليس على بناء القاعدة الصناعية ، يمكننا أن نرى أن الاعتبارات السياسية للبلدان المانحة هي التي تمارس دوراً مهماً في تحديد وجهة المعونة.

ماذا كان سيحدث لو حاولت كوريا تطوير اقتصادها بعد نهاية الحرب الباردة ؟ سرعان ما سيأتي المحامون والمهنيون الصحيون من البلدان المتقدمة النمو ليقدموا الخدمات الطبية ويساعدون على سن التشريعات. بينما سيكون موظفو مراكز الرعاية الصحية مشغولين بتوزيع اللقاحات والادوية. غير أنه لم يكن من الممكن بناء الطرق والمصانع الضرورية للبلد. وكان المواطنون سينتظرون وصول الجولة

القادمة من المساعدات للحصول على احتياجاتهم ، وستكون الحكومة موجودة فقط من اجل حث الدول الأخرى على التبرع.

خلال الستينيات والسبعينيات، كانت كوريا في مواجهة مع الشمال، الذي كان اقتصاده متقدما على الاقتصاد الكوري الجنوبي. وقد حفز ذلك الدول الغربية على دعم التنمية الاقتصادية لكوريا. كان عرضا لتفوق الرأسمالية. وإذا لم تتمكن هذه البلدان من إظهار هذا التفوق، فإن نظريات الثورة الشيوعية ستنتشر في جميع أنحاء العالم ، وستعمل على استغلال البلدان الضعيفة.

الجزء الثالث
الصيغة الكورية للنجاح الإقتصادي

إنّ العوامل الأربعة عشر الموصوفة في فصول الجزء الثاني من هذا الكتاب حول عناصر النجاح الاقتصادي في كوريا ، قد قدمت مقاربتي الخاصة حول أنواع الجهود اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد الكوري . ولكن هذه ليست سوى عينة من العناصر ذات الصلة بهذا الموضوع . يجب إجراء تحليل شامل وتطوير خطة مفصلة للأفكار عند الشروع بالعمل. وحيث أن كل دولة نامية تواجه أوضاعاً مختلفة من بلد إلى آخر، لذا ينبغي أن تؤخذ مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) مستوى التنمية الاقتصادية، والتعليم، وبناء الامة، والموارد الطبيعية، وحجم السكان، وينبغي أن نقارن أولا الاختلافات بين البلد المعني وكوريا ونناقشها.وينبغي أيضا أن تؤخذ التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية ، والتطورات التكنولوجية التي حدثت منذ عصر التنمية الاقتصادية في كوريا في الاعتبار الكامل في معادلة واحدة تجتمع فيها جميع هذه العناصر ، بهدف وضع استراتيجية أمثل للبلاد .

بعد ذلك، علينا أن ننظر الى السياسات الاقتصادية في كوريا ، وأن نوصي بانتهاج تلك السياسات التي يمكن أن تنطبق على بلد آخر، استنادا إلى تقييم موضوعي لقدرات التنفيذ في الدولة المناظرة لنا . ونحن بحاجة إلى الحصول على المشورة من مجموعة من الخبراء في الاقتصاد الكوري والتنمية الاقتصادية أيضا. وخلال هذه العملية، يجب الاخذ بنظر الاعتبار أن كوريا ارتكبت أخطاء و لابد للاخرين من تجنب تكرار هذه الأخطاء نفسها من خلال الحصول على الدروس المستفادة منها .في احد المرات خضت مناقشة صريحة جدا مع مسؤول صيني رفيع المستوى حول الآثار المترتبة على النجاح الاقتصادي في كوريا بالنسبة للصين . و قال هذا المسؤول "ان الصين محظوظة بكوريا" . يمكن للصين السير على خطى كوريا. والأفضل من ذلك هو أن تتجنب ارتكاب الأخطاء نفسها ، من خلال دراسة المشاكل التي يمر بها الاقتصاد الكوري.

ويوحي النجاح الاقتصادي في كوريا إلى بامكانية تكراره في الكثير من البلدان النامية الأخرى. إن انتقال هذه البلدان من مرحلة الاهتمام بفض النزاعات الواسعة التي عانت منها سابقاً ، إلى تأكيدها على أهميتها الاقتصادية اليوم ، يعطي الأمل في أن تتمكن هذه البلدان أيضا من تحقيق ما أنجزته كوريا. وعلى الرغم من أنه لا يمكن أن يكون هناك حل واحد يناسب جميع البلدان النامية التي ترغب في اتباع طريق النجاح الاقتصادي لكوريا، إلاّ أن بالامكان تقديم بعض الاقتراحات استنادا إلى تدابير السياسة الكورية السابقة للنظر فيها اعتمادا على الحالات والاوضاع الخاصة لتلك البلدان و الأمم. و يمكن تطبيق التدابير المقترحة (تماما كما هي) في أشكال معدلة لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية لكل بلد منها.

السياسة الصناعية الإستباقية

- وضع الأساس للتركز الصناعي :

بدأت عملية تصنيع الاقتصاد الكوري بشكل جدي خلال الستينيات . وعلى الرغم من أنها قد تعثرت (بدلا عن تطورها) بسبب العديد من الصعوبات، بما في ذلك نقص التمويل اللازم على وجه الخصوص، فإنها قد مضت قدما مع ذلك. وفي تلك المراحل المبكرة من التصنيع، بدأت الصناعات الخفيفة أساسا، مثل المنسوجات، و رقائق الخشب ، وصناعة الشعر المستعار في النمو. وبما أن هذه الصناعات تميل إلى استخدام المزيد من اليد العاملة ، مقارنة بما تستخدمه من تكنولوجيا أو استثمارات رأسمالية، فإن الصناعات الخفيفة كانت هي الخيار الصحيح للاقتصاد الكوري النامي في ذلك الوقت.

وانكشف الغطاء عن التألق الاقتصادي في كوريا عندما قررت نقل تركيزها الصناعي من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة. وأدت الأساليب التي أدارت بها الأمة عملية تحويل هيكلها الصناعي الى حصولها على الكثير من الجوائز والإشادات الدولية. وإذا ما تكلمنا من الناحية النظرية فقط ، فقد يبدو من البديهيات أن بلداً ما سينتقل من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة والكيميائية ، كلما ازداد تطوره الاقتصادي. ومع ذلك، كانت هناك عقبتين من العقبات الرئيسة التي تقف في وجه عملية التحول تلك ، وتحول دون أن تصبح كوريا رائدة في المجال الصناعي. كان التمويل هو الحاجز الأول الذي يعترضها، حيث تتطلب الصناعات الثقيلة والكيميائية أموالاً هائلا لتمويل الاستثمارات الرأسمالية في المنشآت. وكان حجر العثرة الثاني هو عدم وجود الخبرة التكنولوجية والموارد البشرية اللازمة لذلك . حلت كوريا بذكاء هذه القضايا وأدخلت عصر الصناعات الثقيلة في تاريخ الاقتصاد الكوري. فقد قامت بتجميع وحشد الأموال من المدخرات المحلية، و زيادة الدخل المالي من خلال تحسين كفاءة تحصيل الضرائب، وخصصت العملات الأجنبية المكتسبة من صادرات العمالة لإدخال الصناعات الثقيلة والكيميائية في البلد . وفي الوقت ذاته ، انشأت المدارس الثانوية المتخصصة في التدريب المهني ومعاهد بحوث الاستثمار الحكومية ، مثل المعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا (KIST)، لتوفير العمال المهرة والمهندسين.

مصنع الشعر المستعار الكوري
في السبعينات

المصدر : قاعدة بينات صور
جونغانغ

في عام ١٩٧٢، تم بناء مجمع للبتروكيماويات في مدينة اوسان مترو بوليتان. وفي العام اللاحق ، شهدت صناعة الصلب في البلاد أول إنتاج لها. تم تصنيع أول جهاز تلفزيوني في البلاد في عام ١٩٧٤، وظهرت السيارات الكورية على طرق الدول الأجنبية لأول مرة في عام ١٩٧٦. ومن خلال هذه الحركة الناشئة خلال السبعينيات، بدأت صناعة بناء السفن بالنمو اعتباراً من أواخر السبعينيات إلى أوائل الثمانينيات. فـــي عام ١٩٧٨، انضمت شركات أشباه الموصلات إلى صفوف الاقتصاد الكوري. إنّ القرارات الجريئة التي اتخذت (رغم جميع الشكوك التي اثيرت حولها) ، قد رفعت صناعة بناء السفن و اشياه الموصلات الكورية إلى مكانة رائدة في العالم ، و اعادت ترتيب الهيكل الصناعي للبلاد ليتحول مركز الثقل فيه الى الصناعات الثقيلة والكيميائية.

وفي كل محاولة للدخول في صناعة جديدة، اختارت الحكومة الكورية شركة لقيادة الجهود ، وقدمت الدعم اللازم بما في ذلك الأموال منخفضة التكلفة، والإعفاءات الضريبية، والمواقع الصناعية . و ما يميز جهود كوريا في تنويع هياكلها الصناعية عن هياكل دول أخرى ، هو أن الحكومة هي التي قادت هذه الجهود بدلا من السوق . إنّ القيادة والتشجيع من قبل "البيت الازرق" (المكتب الرئاسي في كوريا) قد حفز الشركات التجارية ، وساعد الصناعات الثقيلة والكيميائية على مدّ جذورها بشكل أسرع في البلاد.

ومن الجدير بالذكر (بوجه خاص) في تلك الجهود هو إسهامات المهندسين الأجانب في جهود الأمة الكورية لدخول الصناعات الثقيلة والكيميائية. لقد قام المهندسون الأجانب بتزويد معارفهم إلى زملائهم الكوريين. لقد أدرك العاملون في المدارس الثانوية المتخصصة في كليات الهندسة ، ومراكز التدريب المهني ، ومعاهد بحوث الاستثمار الحكومية ، وفهموا تماما التوجيهات المقدمة اليهم ، ولعبوا دورا محوريا في تنمية الصناعات الثقيلة والكيميائية في البلد . و في احتفال أقيم في ١٢ ديسمبر ٢٠١١ للاحتفاء بوصول البلاد الى مبلغ تريليون دولار كقيمة لحجم التجارة السنوية ، مما جعل كوريا البلد التاسع في العالم في تحقيقه لهذا الرقم القياسي، منحت الحكومة الكورية ميداليات التكريم (وعلى وجه الخصوص) لأولئك المهندسين الاجانب الذين خدموا كوريا خلال السنوات الاولى من مرحلة تطوير الصناعة الثقيلة والكيميائية فيها.

إنّ واحدة من أصعب القضايا المتعلقة بالتقدم الصناعي هي نقل التكنولوجيا . إنّ مقدمي العطاءات قد ترددوا في نقل تكنولوجياتهم، و كان لابد للمتلقين من اكتساب القدرة على قبول ما يعطى لهم. إن كوريا لديها الموارد المدربة بالفعل ، وهي على استعداد لاكتساب المعارف المنقولة. كان الشعب الكوري متحمسا للتعلم ، كما كانت الحكومة جادة في رعايتها للموارد البشرية الماهرة.

وتم تعزيز صناعات تكنلوجيا المعلومات ، و المواد الاخرى (كالمكونات الصناعية) كمحرك نمو جديد للصناعة الكورية في التسعينيات من القرن العشرين . وها نحن نراقب نتائج نموها اليوم. و في الآونة الأخيرة، اقترح الرئيس (لي ميونغ باك) وحكومته "النمو الأخضر" المنخفض الكربون كهدف اقتصادي جديد للأمة ، وتم دعم قطاعات توفير الطاقة والطاقة المتجددة كمحركات نمو جديدة.

إن الإنتاج الكافي والمستقر والإمداد بالكهرباء هو أمر أساسي في التقدم الصناعي. حيث أن المرافق الواسعة النطاق لتصنيع الصلب والسيارات والبتروكيماويات وأشباه الموصلات والسفن تعمل على الكهرباء. وكان توليد الطاقة النووية هو خيار الحكومة الكورية لتوفير خدمة عالية الجودة بأسعار معقولة. و في السبعينيات، تم بناء محطة للطاقة النووية في البلاد . أمّا الآن فتشكل الطاقة النووية ثلث إجمالي توليد الطاقة الكهربائية في البلاد.

وأود الآن أن أشرح بعض المفاهيم المستخدمة في جهود التصنيع في كوريا، و التي أعتقد أنها يمكن أن تكون مفيدة أيضا بالنسبة لدول نامية أخرى. ومن بين مجموعة واسعة من المفاهيم هنالك مفاهيم تستحق الانتباه اكثر من غيرها مثل: مفاهيم سلسلة القيمة، مجموعة الصناعات المتعددة ، أو "العنقودية" (MIC) ، تقاسم الإنتاج ، والتنويع الصناعي ، والابتكار.

ـ تشكيل سلسلة القيمة

بالنسبة للبلد الغني بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن، فإن التركيز الأولي للتنمية الاقتصادية سيكون على : استخدام الموارد الطبيعية بشكل واضح و إلى أقصى حد ممكن . ولكن في الغالب تكون الدول المتخلفة المالكة للموارد الطبيعية ، ضحية للممارسات التجارية غير العادلة ، لأنها تفتقر إلى التكنولوجيا ورأس المال اللازم لتطوير تلك الموارد بجهودها الذاتية . و في كثير من الحالات، تم تخصيص أموال قليلة في عقود استغلال تلك الموارد، يتم استخدامها عادةً لتوجيه معظم الأرباح للطرف الآخر (الخارجي) في العقد . وفي قرارات متسرعة ومحددة الأهداف سلفاً كهذه ، لا يمكن للعقول المتعبة ان تتخذ الخيار الصحيح.

الخطوة الأولى التي يجب على البلد اتخاذها عند التعامل مع مشاريع كهذه ، هي توظيف المحامين والخبراء الاستشاريين المختصين لتمثيل المصلحة الوطنية للبلد. ثم يجب على البلد صياغة عقد يتم التحقق من خلاله بأن عملية استغلال الموارد ستكون شاملة من : استخراج، تجهيز وتصدير، وليس فقط للمرحلتين الأولى والثانية فقط ، وأن لا تتم بمعزل عما يحدث في البلاد ، بحيث يمكن لمواطنيها جني أقصى قدر من الفوائد والقيم المضافة والوظائف منها ، والتي سيتم توليدها في سياق المشروع . وعلاوة على ذلك، يجب على البلاد إعداد تدابير صارمة للتعامل مع الفساد من الداخل ، مثل بيع الموارد بسعر محدد في الصفقة مقابل رشوة تحت الطاولة. وينبغي أن تكون هناك آلية للسيطرة على عملية التعاقد بأكملها على أساس مباديء محددة لضبط التوازنات، على سبيل المثال، وجوب تصديق العقود من قبل الجمعية الوطنية.

لقد صدمت تماما عندما اكتشفت ان دولة افريقية كانت تعاني من حرب اهلية وقعت عقدا لاستغلال النفط لا يمكن ان تحصل منه إلاّ على حوالى ١٠ فى المائة من العوائد ، بينما تذهب الـ ٩٠ فى المائة الاخرى الى جيوب شركات النفط متعددة الجنسيات. وبموجب بنود هذا العقد حصلت الشركات متعددة الجنسيات على علاوة خطورة مرتفعة تحت مبرر استمرار الحرب الاهلية في ذلك البلد . وبهذا كانت بنود العقد اجمالاً مجحفة للغاية وغير عادلة. وتتمتع كوريا بخبرة قليلة في تصدير الموارد الطبيعية المستخرجة والمصنعة من أراضيها. ومع ذلك، فإنها تمتلك تكنولوجيا متطورة في معالجة الموارد الطبيعية، مثل تصنيع الصلب، والصهر، وتكرير النفط، والهندسة البتروكيماوية. ويمكن لتجربة كوريا وخبرتها في هذه المجالات أن تساعد البلدان النامية الغنية بالموارد على تطوير عمليات استخراج و انتاج وتصدير مواردها الطبيعية.[٢٤]

لا تغطي بعض صناعات البن في أفريقيا سوى جزءاً من سلسلة القيمة للقهوة، في حين أن معظم عمليات التجهيز والتوزيع تحدث في البلدان متقدمة النمو خارج أفريقيا. وإذا كانت سلسلة القيمة الكاملة لصناعة القهوة موجودة في الدول المنتجة للبن في أفريقيا، فإن نوعية المعيشة في تلك الدول ربما ستتحسن كثيراً. وفي هذا الصدد، فإنّ دعوات وكالات المعونة الدولية والبلدان المتقدمة النمو إلى مكافحة الفساد ؛ وبسط سلطة القانون والنظام في أفريقيا تبدو خالية من المعنى ، لأن مثل هذه المجموعات تجاهلت أن هذه البلدان قد حرمت من فرص تغيير مستوى المعيشة من جانب شركات أخرى من البلدان متقدمة النمو ذاتها. وإذا كانت هذه الجماعات جادة في مساعدة الدول النامية الفقيرة

، فينبغي عليها أن تبرهن على ذلك من خلال مساعدة هذه الدول على بناء سلسلة قيمة سليمة لمواردها.

ـ مجموعة الصناعات المتعددة ، أو "العنقودية" (MIC)

إذا كان للبلد أراض كبيرة قابلة للزراعة، وكثير من المياه، ومناخ يسمح بالزراعة لثلاثة مواسم كل عام، فإن بناء مجموعات صناعية متعددة قائمة على الزراعة يمكن أن يكون نهجاً فعالاً للتنمية الاقتصادية. ويمكن أن يؤدي الجمع بين الزراعة والصناعات التحويلية ذات الصلة والمصنعين في مجال واحد إلى زيادة الإنتاجية الزراعية فضلاً عن إرساء أساس متين للصناعات التحويلية. ويرى كثيرون أن الإنتاج الزراعي يمكن أن يزداد بسهولة عن طريق زراعة مجموعة عالية الغلة من الحبوب. ومع ذلك، يمكن في منطقة يرتفع فيها معدل هطول الأمطار ، مع درجة حرارة مناسبة ، زراعة المحاصيل لثلاثة مواسم كل عام . وكما هو معلوم فإنه إذا لم يتم تجفيف الحصاد بسرعة فان الحبوب ستتعفن. وبما إن انتاج الحبوب ذات الغلة العالية لن يكون كافياً دون وجود مرافق خاصة بالتجفيف وكافية في مناطق الانتاج ، فإنه ينبغي توفير أصناف عالية الغلة ومرافق تجفيف في نفس الوقت في تلك المناطق لتحسين الإنتاجية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعمل الشركات المنتجة للأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية جنبا إلى جنب مع المقاولين الزراعيين بهدف الحصول على حصاد وفير في نهاية المطاف.

وعلى الرغم من حجم الأراضي الصغير نسبيا لسكانها، فإن كوريا حاولت الحفاظ على شعبها من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية ، وعبر جهود مختلفة مثل تطوير "تونغ إيل الأرز"، وهو صنف عالي الغلة . كما أن لديها شركات تنتج المستلزمات الزراعية ذات الصلة مثل الأسمدة والآلات الزراعية ومبيدات الآفات، اضافة للخبرة والقدرات اللازمة للمساعدة في بناء البلدان متوسطة الدخل.كانت عملية تصنيع الأسمدة ومبيدات الآفات قد قدمت خبرات مفيدة للشركات الكورية لتجميع المعارف والتكنولوجيات التي طبقت في وقت لاحق على إدخال الصناعات الكيميائية.ويعد هذا النموذج نموذجاً مهماً للتنمية بالنسبة للبلدان النامية التي تعتزم تعزيز الزراعة والصناعات التحويلية في ذات الوقت،

لقد وضعت مفهومي لمجموعة الصناعات المتعددة كنموذج لتجسيد الاقتصاد الكوري بأسره في مرحلته الاولى من التنمية . وعرضت فكرتي على الحكومة الفلبينية في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٨، بعد تعييني سفيراً لكوريا في الفلبين . وفي القمة الثنائية التي عقدت في أيار / مايو ٢٠٠٩، وافق رئيسا الدولتين على تطبيق هذا المفهوم. وقد وقع وزيرا الزراعة في البلدين على الاتفاق الذي عقد بين البلدين لإنشاء أول حقل لمجموعة الصناعات المتعددة في ولاية ميساميس أورينتال في جزر ميندناو في القمة التي عقدت في نوفمبر ٢٠١١.

إنّ مجموعة الصناعات المتعددة هو مفهوم يستحق الاخذ به للدول النامية التي تفتقرالى الاكتفاء الذاتي في الإمدادات الغذائية بسبب انخفاض الإنتاجية الزراعية ، على الرغم من توافر الظروف الجوية المثلى والتربة الغنية. وإذا نفذت بنجاح، فإن البلدان التي تقوم بتطبيقها لن تزيد من إنتاجيتها الزراعية فقط ، بل ستقوم ايضاً بتوفير إمدادات غذائية فائضة للتصدير ، و ستعمل على جذب شركات التصنيع الزراعية ذات الصلة. إن خلق فرص العمل في قطاع الصناعات التحويلية المرتبطة بالزراعة ، هو بمثابة مكاسب أخرى للبلدان متوسطة الدخل. ويمكن تنفيذ هذه المجموعات الصناعية المترابطة ، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، حيث تتعاون الحكومة والقطاع الخاص على تحقيق الهدف نفسه ، من خلال الجمع بين المساعدة الإنمائية الرسمية

والاستثمار التجاري. كما أن هذا الأمر ينطوي على تعاون بين الحكومات ، عندما تقوده حكومات من الدول المشاركة فيه.

- تقاسم الانتاج

الامم التي لا تمتلك الموارد الطبيعية ولا الظروف الملائمة للزراعة هي تلك التي يمكن أن تستفيد إلى أقصى حد من الوصفة الكورية للنمو الاقتصادي. ومن أجل النهوض بالصناعات التحويلية وربطها بتدفقات التجارة الدولية، يحتاج البلد إلى إنشاء نظام لدعم هذه العملية برمتها. وقد سنت كوريا قانونا لتشجيع الاستثمار وتحسين بيئة العمل لرؤوس الأموال القادمة من الخارج ، وتوفير الحوافز للاستثمار في كوريا من خلال تدابير مثل المزايا الضريبية. وقد تم تخصيص مناطق تجارة حرة لتسهيل عملية التخليص الجمركي للمواد الخام والمكونات والسلع تامة الصنع، او النصف مصنعة. واتخاذ اجراءات للحد من العبء الإداري الناجم عن فرض التعريفات الجمركية ودفع المستحقات او استردادها. وفي مناطق التجارة الحرة، تمكن المستثمرون الأجانب من الحصول على أراضي المصانع بسعر أقل. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مؤسسات للتدريب المهني لتوفير العمالة اللازمة.

هناك عدة عناصر ضرورية للنجاح في نمو الصناعات التحويلية من أجل تقاسم الإنتاج : أولا: ينبغي إعادة تكييف الأتعاب المتعلقة بالضرائب وإدارة العملات الأجنبية لتوفير المكاسب والبيئة المناسبة لعمل المستثمرين الأجانب، وثانيا: ينبغي تشييد البنية التحتية، مثل المجمعات الصناعية والطرق والموانئ، لتحسين الخدمات الجغرافية ، والخدمات اللوجستية . وأخيرا، ينبغي تعزيز التدريب المهني والتدريب أثناء العمل من أجل رعاية العمال المهرة .

ومما له أهمية مماثلة هو تعزيز قدرات مدراء التجارة. ولزيادة كفاءة إدارة التجارة، شجعت الحكومة الكورية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستعانة بمصادر خارجية لأدارة اعمالها التجارية من خلال وكلاء تجاريين مستقلين و شركات "تشايبول" التجارية. وكلاء التجارة المستقلة أو شركات شابول للتجارة تتلقي طلبات من المشترين الأجانب ، ومن ثم يتم تصنيفها وتوزيعها على العديد من المصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتم فحص السلع المصنعة من قبل وكلاء وشحنها إلى المشترين. من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لادارة التجارة، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة ، وكذلك الاستفادة من الموارد المهنية المتخصصة في التعامل التجاري لاستكمال النقص في فهم اهمية العلامات التجارية ، وكسب ثقة المستهلك. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء بنك كوريا للصرافة لتقديم الخدمات المالية المتخصصة في ابرام الصفقات (أي التمويل، صرف العملات، والتحويلات) .

- التنويع والابتكار الصناعي

إن التدابير الثلاثة المذكورة أعلاه، وسلاسل القيمة، والبلدان متوسطة الدخل، وتقاسم الإنتاج، قد تقود تدفقات التجارة إلى البلد، ولكنها لا تضمن رفاهية دائمة. فالموارد الطبيعية سوف تنفد يوما ما، وستنضم الدول النامية الأخرى الى الشبكة الدولية لتقاسم الإنتاج أيضا، مما يوفر تكاليف عمالة أقل. و في البلدان متوسطة الدخل أيضا ، ينبغي للصناعات التحويلية المتصلة بالزراعة أن تتطور إلى شركات تصنيع أكثر تعقيدا لبناء اقتصاد مستدام. وقد تطور الاقتصاد الكوري من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة والكيميائية ، كما زاد تنوعه بوصوله إلى صناعات تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك صناعة أشباه الموصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية، التي رفعت من مستوى الاقتصاد برمته. و في الآونة الأخيرة تم الاستثمار على نطاق واسع في البحث و التطوير الخاص ببناء

محركات النمو الجديدة، مثل الطاقة المتجددة، والطاقة النووية، وتصنيع الروبوت، والتكنولوجيا الطبية الحيوية.

ويمكن لكل دولة نامية أن تضع مساراً مختلفا لتطورها بالاعتماد على ظروفها الخاصة. والسبل الثلاثة المذكورة أعلاه يمكن أن تكون واحدة من تلك الخطوط. على أية حال، ينبغي أن يكون التنويع الصناعي في صميم الجهود الرامية إلى اتباع نهج كوريا في التنمية الاقتصادية. وقد تطور الاقتصاد الكوري باستمرار من صناعة إلى صناعة أخرى، بحثا عن محركات نمو جديدة. و حتى داخل الصناعة ذاتها ، تابعت الشركات المصنعة الابتكارات وتطوير التكنولوجيات والمنتجات الجديدة. دعونا نأخذ مثالا من صناعة السفن في كوريا. ارتقت الشركات الكورية لتصبح الاولى بين شركات بناء السفن في العالم، وأصبحت تتفوق على المنافسين الأوروبيين واليابانيين. ومع ذلك، كان على بناة السفن الكورية أيضا تسليم موقعهم الرئيسي - ولكن ليس لفترة طويلة - للشركات الصينية لأنها نمت بوتيرة قياسية في الآونة الأخيرة، وحيث بدا من المستحيل تقريبا التنافس مع الصينيين في هذا المجال لامتلاكهم الميزة المطلقة في التسعير، وتوافر خطوط التجميع اللازمة لبناء السفن الضخمة . وفي خضم هذه المنافسة الشديدة، اختفت العديد من شركات بناء السفن الصغيرة والمتوسطة في كوريا ، من خلال عمليات إعادة الهيكلة.

وفي الوقت نفسه ، نقل بناة السفن الكبيرة في كوريا مرافق تصنيع السفن الصلدة إلى الصين ودول جنوب شرق آسيا ، من خلال عملية خصخصة خطوط إنتاجها وتركيزها على السفن المتخصصة ، مثل ناقلات الغاز الطبيعي المسال، سفن الحفر، الإنتاج والتخزين والتفريغ (FPSO)، والتي تحتاج إلى تقنيات أكثر تقدما. وبفضل هذه الجهود، تمكنت شركات بناء السفن الكورية من استعادة مكانتها في القمة ، وتفوقت بشكل كبير على المنافسة الصينية. وبنت شركة بناء السفن الكورية (هانجين للصناعات الثقيلة) حوض بناء السفن في خليج سوبيك، في الفلبين، التي توظف حوالي عشرين ألف عامل محلي ، وجعلت من الفلبين سابع أكبر بلد لبناء السفن في العالم. وهو دليل على حيوية وخفة الحركة و على قدرة الكوريين على التكيف.

فيما يتعلق بالدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط ، التي جمعت بالفعل ثروة طائلة ، وهي من بين أغنى دول العالم، فان اتباع مسار التنمية الاقتصادية الكورية قد لا يكون النهج الصحيح. ومع ذلك، فان التعاون مع الاقتصاد الكوري يستحق المحاولة. وليس لدى بلدان كثيرة في العالم تجارب صناعية مختلفة كما هو الحال في كوريا. ومع ذلك يمكن أن يكون هناك نموذج مربح للجانبين فيما يتعلق بالاستثمارات المشتركة في بلدان أخرى ، أو انشاء أرضية جديدة لمحركات النمو الجديدة. ويمكن للتعاون مع كوريا أن يساعد بلدان الشرق الأوسط على التخلص من الصدمة المحتملة الناجمة عن استنزاف الوقود الأحفوري عن طريق تطوير الصناعات المختلفة على أراضيها ، وفي الخارج.

تعزيز رأس المال البشري في الصناعة : التدريب المهني في المدارس الثانوية

كان ينبغي أن تكون الأولوية لتطوير الموارد البشرية الماهرة من الناحية التقنية والمهنية ، لأن كوريا ركزت على الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير في تنميتها الاقتصادية المبكرة. وحيث أن العديد من شركات التصنيع الصغيرة والمتوسطة الحجم انشأت ونمت بسرعة ، كانت هناك حاجة متزايدة للموارد البشرية لأداء المهام المحاسبية والإدارية. وأنشأت الحكومة لهذا الغرض مدارس ثانوية خاصة للتقنيات الصناعية، والتجارة، والسكك الحديدية، والاتصالات، والزراعة، وما إلى ذلك، لتوفير هذه الموارد البشرية في الوقت المناسب. وخلال تلك المدة ، كان التدريب المهني هو البند الرئيس في جدول الأعمال الوطني . كما انشأت الحكومة أيضا المدارس الإعدادية والمرحلة الثانوية في الدراسة المسائية لتوفير الفرص أمام عمال المصانع لمواصلة دراستهم بعد نهاية عملهم الصباحي . ومن خلال ارتياد المدارس في المساء، تمكنت القوى العاملة في المصانع من اكتساب المعرفة وتطوير فهم أعمق للأمور بعيدا عن مهاراتها التقنية المحددة. وبدأت المنتجات المصنوعة في كوريا من قبل هؤلاء العمال تحظى بالاعتراف بجودتها في السوق العالمية، مما ساعد كوريا لتصبح واحدة من البلدان المصدرة الرائدة.

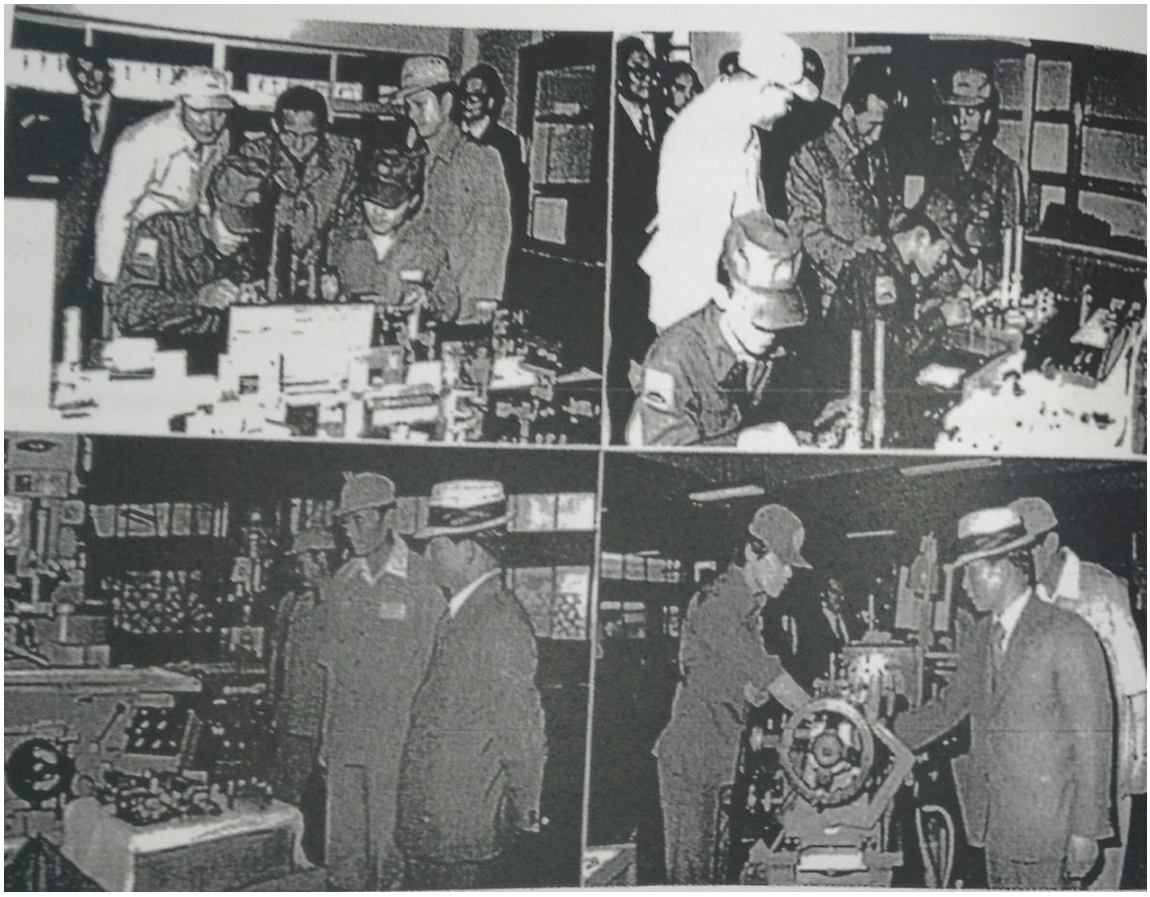

تشجيع الرئيس بارك تشونغ هي للطلاب في مدرسة بوسان الوطنية الميكانيكية الثانوية
المصدر: أرشيف حكومة جمهورية كوريا

إنّ محور المساعدات التعليمية التي تقدمها منظمات المعونة الدولية كان أكثر تركيزا على توفير التعليم النظامي بدلا من التدريب المهني. وهذا يحتاج إلى نمط تفكيرمختلف. وإذا كان البلد المعني

بالتنمية لديه فقط الموارد البشرية المألوفة في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، سيكون من الصعب جدا عليه أن يبني قاعدته الصناعية. ويعد تطوير الموارد البشرية التقنية من خلال المدارس المهنية المتخصصة نقطة هامة جدا ينبغي للبلدان النامية أن تمعن النظر فيهاعند محاولتها دراسة التجربة الكورية. لقد قامت منظمات المعونة الوطنية المشتركة بدراسة وتفكيك و تحليل نظام التعليم في كوريا، ووجدت أن التركيز لم يعد منصباً على التدريب المهني. ولعل ذلك يرجع إلى أن تركيزها أصبح أكثر الآن على (الأهداف الإنمائية للألفية) بدلا من تركيزها على التنمية الصناعية للبلدان النامية ، بينما ينبغي أن ينصب تركيز المعونة الإنمائية على **التنمية الصناعية وليس على التنمية الاجتماعية (ولعلّ واحداً من الأسرار التي ينبغي الكشف عنها بهذا الصدد هو من يسبّب من ؟ ومن يصنع من ؟) .**

و حتى عندما يكون هناك العديد من الشباب المتعلمين تعليما جيدا، فإنهم إذا لم يجدوا عملا، سيهيمون على وجوههم في الشوارع، و سوف تؤدي خيبة الأمل إلى اليأس الذي سيؤدي بدوره الى تنامي السخط الذي يمكن ربطه بسهولة بالعنف . وقد شهدنا هذه الحالات في أجزاء كثيرة من العالم . و من الضروري لمنظمات المعونة الدولية أن تستثمر في الصحة . ولكن إذا كان الاهتمام أكثر من اللازم بالمناطق المتخلفة فقط ، فإن ذلك سيزيد من سوء حالة هذه البلدان، لأنها ستعتاد الاعتماد على المساعدة الخارجية بهذا الصدد.

فعلى سبيل المثال، إذا تم بناء المستشفيات والمدارس لقبيلة في غابة ، فإن هذا يمكن أن يساعد على الفور هذه القبائل للحد من الإصابات الناجمة عن الأمراض المعدية ، وسوف يكون الأطفال قادرين على التعلم . ، مع ذلك، و على المدى الطويل ، فإن القبيلة لن تكون قادرة على إدارة المدرسة والمستشفى لأنها تفتقر إلى الموارد المالية لافتقارها للقاعدة الصناعية. وإذا تم بناء قاعدة صناعية بدلا من المدرسة والمستشفى، فإن ذلك لن يدعمها لإدارة معالجة الأمراض المعدية أولتعزيز تعليم الأطفال على الفور ، ولكنه سيجعل القبيلة قادرة على مراكمة الثروة، وعلى بناء وإدارة المدارس والمستشفيات من تلقاء نفسها. **ومن الأهمية بمكان تطوير رأس المال البشري التقني الذي لا غنى عنه لتطوير القواعد الصناعية. هذا هو على الارجح (على نحو ما) الدرس المهم الذي لا تتم الاستفادة منه عادةً على نطاق واسع. وبصفتي مديراً تنفيذياً في البنك الدولي، أكدت على هذه النقطة مراراً ؛ حيث ينبغي أن ينصب تركيز المعونة على بناء قاعدة صناعية(وهذا أحد الأسرار)** ، وأن ينصب تركيز المعونة التعليمية على تطوير التدريب المهني.

الرقابة الصارمة على النقد الأجنبي

نفذت الحكومة الكورية رقابة صارمة على النقد الأجنبي خلال مرحلة التنمية الاقتصادية السريعة. وكانت جميع عمليات الصرف الأجنبي عبر الحدود تحتاج إلى موافقة الحكومة منذ عام ١٩٤٨، وهو عام تأسيس الحكومة الكورية، وصولاً الى الثمانينيات من القرن الماضي .

اعتمدت كوريا سياسة صارمة جدا للصرف الاجنبى لتحقيق ادارة مستقرة لرأس المال الاجنبى ودعم سياسات التصدير الحكومية. وعلاوة على ذلك، تعتزم الحكومة أيضا منع أي هروب لرؤوس الأموال من كوريا، وبالتالي تسريع عملية تراكم رأس المال في كوريا. وإذا كانت العملة الاجنبية التي تم تحصيلها بشق الأنفس تعبر الحدود بحرية، فإن العملة الاجنبية يمكن أن تغادر البلد بسهولة بدلاً من إعادة استثمارها داخل البلاد ، مما يؤخر بناء و تطوير الصناعات المحلية.

وهناك بعض البلدان النامية المنخفضة الدخل التي تسمح للعملة الأجنبية بالتحرك بحرية داخل البلد وخارجه. وغالبا ما يكون لهذه البلدان قواعد صناعية ضعيفة جدا. وعندما تستطيع العملات الأجنبية عبور الحدود بسهولة (نسبياً) ، لن تكون هناك حوافز كثيرة لبناء قدرات التصنيع في الدول النامية ، التي تواجه عدداً كبيراً من التحديات.

و لو سمحت كوريا أيضا لدولارات الولايات المتحدة بعبور الحدود بحرية خلال مراحلها الأولى من التنمية الاقتصادية ، فان بوسعنا القول بثقة أننا لن نرى القاعدة الصناعية الحالية في كوريا **(وهذا سر آخر من اسرار التجربة الكورية)** . ونظرا لعدم اليقين الجيوسياسي من نتائج المواجهة بين الجنوب والشمال ، وتدني نوعية الحياة بسبب نقص البنية التحتية، فإن إعادة الاستثمار داخل البلد ليست خيارا جذابا للغاية عندما نسعى إلى تحقيقه ، مقارنة بالاستثمار في البلدان الأجنبية. وحتى أولئك الذين أعادوا استثمار رؤوس أموالهم في كوريا لم يفعلوا ذلك إلا بجزء من دولارات الولايات المتحدة التي حصلوا عليها. وهذا ليس بسبب انانية رجال الأعمال نوعاً ما ، بل إن ذلك يرجع دائما إلى احتمال وجود نزاع بنهايات مفتوحة بين الشمال والجنوب.

وكانت اللوائح الصارمة للصرف الأجنبي خلال المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية واحدة من أنجح تدابير السياسة العامة التي اعتمدتها الحكومة الكورية. وينبغي للبلدان النامية التي تحاول بناء قواعد صناعية خاصة بها لمواصلة عملية التنمية الاقتصادية بنجاح ، أن تدرس عن كثب قواعد الصرف الأجنبي المعمول بها في البلد ، وأن تعالج مسألة تهريب رؤوس الأموال .

هناك أنواع مختلفة ومتعددة من عمليات انتقال رأس المال عبر الحدود. وقد نفذت الحكومة الكورية واحدة من أكثر اللوائح صرامة بشأن النقد الأجنبي. وستكون الدروس المستفادة من تجربة كوريا في ادارة أنظمة الصرف الأجنبي مفيدة جدا لكثير من البلدان النامية.

في اعتقادي الشخصي أنه يجب أن تكون هناك دائماً حدود ضابطة للحركة ، تعمل بدرجة أو بأخرى على تقييد حركة النقد الأجنبي ، خاصة فيما يتعلق بتنظيم انتقال رؤوس الأموال الأجنبية ، حتى عندما يصل الاقتصاد إلى مراحل النمو الناضجة. ويرى البعض أنه ينبغي رفع هذه اللوائح، وينبغي لنا أن نثق في وطنية رجال الأعمال. ولكن الاعتماد على "وطنية" رجال الأعمال سيكون فعلاً غير مسؤول. وستكون هذه الحجة هي ذاتها التي تستخدم لالغاء جميع أنواع العقوبات المفروضة على أي أنشطة إجرامية ، من خلال اقتراح أن يترك ذلك لوطنية مواطنيها.

فمن الضروري وضع لوائح صارمة للصرف الأجنبي في البلدان النامية ، حيث يتزامن الفساد في كثير من الأحيان مع تراكم رأس المال. واذا كان من غير المرجح أن يتم نقل الأموال خارج الحدود ، ومع وجود ضوابط صارمة على حركة النقد الأجنبي، فإن الفساد الرأسمالي سوف يتراكم داخل الحدود، الأمر الذي من شأنه أن يجعل التتبع والتحقق أسهل بهذا الصدد. وعلاوة على ذلك، سيتم استخدام رأس المال هذا لتمويل لأنشطة الاقتصادية المحلية على أي حال.

إن تبني الحكومة لحق الناس في ممارسة الانشطة المالية الفعلية ، باستخدام الهوية الشخصية فقط ، هو أمر مهم لتعزيز تماسك المجتمع الذي تتحكم فيه العدالة . ولكن توقيت تنفيذ هذه السياسة حساس جدا. واذا ما تم تبنيه في وقت مبكر جدا، فان ذلك يمكن ان يعمل على انتقال رأس المال المتراكم في البلاد بشكل غير قانوني الى الخارج ، الامر الذي سيجعل عملية تراكم رأس المال صعبةً على الاقتصاد. وعند تحديد التوقيت المناسب لهذه السياسة ، ينبغي للبلد أن يدرس بعناية مرحلة التنمية الاقتصادية ، ودرجة سيادة القانون، وقدرة سلطات الإشراف المالي.

تعبئة رأس المال المحلي

بذلت الحكومة الكورية جهودا كبيرة لتعبئة رأس المال المحلي. وهذه نقطة هامة ينبغي للآخرين أن يولوها الاهتمام الكافي لأنه من الضروري تعبئة رأس المال المحلي للتعجيل بالتنمية الاقتصادية. واتخذت الحكومة تدابير مختلفة ، بما في ذلك منح الحوافز الضريبية لحسابات الادخار ، لتشجيع مدخرات مواطنيها . كما شددت على انضباط مسؤولي الضرائب لمنع التهرب الضريبي. وفي المراحل الأولى للتنمية ، تعتمد البلدان في كثير من الأحيان على المساعدة الإنمائية الخارجية ، وعلى وسائلها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ، خاصةً عندما يتوفر لديها قدر من الهياكل الأساسية ، والموارد البشرية. ولتحقيق قفزة إلى الأمام ، فإن تشجيع الدولة لمواطنيها على الادخار يعد أمراً ضرورياً بهذا الشأن .

اعتمدت الحكومة الكورية سياسات فاعلة لتعبئة رأس المال المحلي خلال السبعينيات ، عندما كانت البلاد قد خرجت تواً من فقرها المدقع. وحصلت الحكومة على عائدات ضريبية مستقرة من خلال تعزيز كفاءة السياسة الضريبية ، فضلا عن إدخال ضريبة القيمة المضافة (VAT)٢٥. وتم استخدام جزء من هذه الإيرادات الإضافية لتشجيع المدخرات المحلية. ولتعزيز مدخرات العمال، قدمت الحكومة اعفاءات ضريبية هائلة لحسابات توفير الأسر دون مستوى دخل معين. و معظم الكوريين الذين هم في الخمسينيات من العمر و من كبار السن ، لديهم الآن خبرة في التعامل مع حسابات التوفير .

كما شجعت الحكومة الشركات الخاصة على تقديم عروض لتطوير سوق رأس المال. ومن خلال تشجيع الشركات الواعدة التي سيتم تسجيلها لدى الحكومة ، يمكن توفير رأس المال اللازم للاستثمار من خلال إصدار الاسهم والسندات. ونتيجة لذلك، تم تنويع مصادر التمويل: التمويل غير المباشر من خلال القروض المصرفية ، والتمويل المباشر من خلال إصدار الأسهم والسندات في سوق رأس المال. كما بذلت جهود لخفض تكاليف التمويل لتعزيز كفاءة الاستثمارات. وفي آب / أغسطس ١٩٧٢، أعلنت الحكومة الكورية عن مرسوم الطوارئ الرئاسي الصادر في ٣ أغسطس / آب لتقنين القروض التي فرضت عليها أسعار فائدة مرتفعة [٢٦]. وكان الهدف من هذه الجهود هو خفض تكاليف تمويل الشركات الخاصة، وكذلك لجذب المقرضين من القطاع الخاص إلى المؤسسات المالية. وأدى ذلك إلى استحداث مؤسسات مالية غير مصرفية ، مثل حسابات الثقة المتبادلة (المعروفة حاليا ببنوك الادخار، ومؤسسات التمويل قصيرة الأجل) ، وساهمت أيضا في تراكم رأس المال المحلي عن طريق تعزيز مدخرات المواطنين الكوريين) .

وفي السبعينيات والثمانينيات، حققت مدخرات المواطنين الكوريين النسبة الأكبر من بين أعلى المعدلات في العالم. وقد وفر رأس المال المحلي هذا ، إلى جانب المساعدة الانمائية الرسمية ، و الاستثمار الاجنبي المباشر ، رأس المال اللازم لتمويل لاستثمارات ودعم عملية التنمية الاقتصادية السريعة في كوريا .

ومع تقدم الديمقراطية في البلدان النامية، يميل السياسيون إلى التوسع في الانفاق أكثر من زيادة المدخرات. فمن الأسهل الحصول على تأييد الجمهور لشعار "المزيد من الرعاية الاجتماعية" بدلا من "السماح لنا بتشديد الوثاق " . لذا فنحن بحاجة الى الاحتراس من الشعارات العامة . واستناداً للمثل

الذي يقول : "السماء تساعد الذين يساعدون انفسهم" ، لن يكون من المنطقي تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد فقط على المساعدات من الخارج.

في بعض البلدان النامية لا يوجد لدى قواتها الجوية ما يكفي من الطائرات ، في حين أن لدى عدد قليل من الناس الأغنياء طائرات خاصة. وهذا يعود إلى عدم الكفاءة في تحصيل الضرائب والى خلل في النظام الضريبي .الكفاءة في تحصيل الضرائب أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على حسن الإدارة السليمة. في عام ١٩٦٦ أنشأت الحكومة الكورية دائرة "الخدمة الوطنية الضريبية" (NTS) لتعزيز كفاءة الأداء الضريبي ، و لمحاربة الفاسدين من مسؤولي الضرائب . ومن خلال تطوير آليات تحصيل الضرائب تمكنت الحكومة الكورية من تأمين المزيد من الإيرادات المالية ، والتي كانت تستخدم أساساً لتمويل الاستثمار في البنية التحتية .

حاولت بعض الدول النامية استحداث ضرائب الدخل المحلية وضرائب الإنتاج المحلية في نظامها الضريبي . نعتقد أن هذه ليست سياسات مرغوبة ، خاصة مع وجود التزام سياسي معين ، ووجود عائدات ضريبية مستقلة تفرضها الحكومات المحلية . و من الضروري جدا أن تستخدم الحكومات المركزية إيراداتها المالية لتطوير البنى التحتية على الصعيد الوطني خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

وعندما يتم تقاسم المبلغ الضئيل من الإيرادات الضريبية بين الحكومات المحلية ، سيزيد ذلك من صعوبات المضي قدما في مشاريع واسعة النطاق، مثل تشييد الطرق والموانئ ، وستكون سياسة تعبئة الأموال المحلية من قبل لحكومة الكورية مفيدة جداً في وضع المعاييرالازمة لذلك . إنّ كوريا تستخدم الية مركزية لجمع الضرائب، وتوفير حوافز ضريبية لحسابات الادخار، وإنشاء آليات مالية لتشجيع مدخرات مواطنيها. و بالامكان ان تستفيد البلدان النامية الأخرى من تجربة كوريا. كما يجب على الحكومة الكورية أن تعالج هذا الموضوع كأحد النقاط الرئيسة لمناقشة السياسات عند محاولة تقاسم خبراتها الإنمائية مع البلدان النامية الأخرى.

الأدارة السليمة للسيولة

بعد أول صدمة نفطية، شهدت العديد من البلدان الأوروبية ظاهرة اقتصادية فريدة من نوعها للغاية. كان هناك ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، مما أدى إلى ارتفاع التضخم خلال فترة الركود الاقتصادي. واعتمدت هذه البلدان سياسة الاستهداف النقدي لتحديد العوامل المسؤولة عن التضخم خلال مرحلة التباطؤ الاقتصادي . كما اعتمدت كوريا السياسة ذاتها . وكان هدف السياسة النقدية هو الحد من التضخم ، مع توفير السيولة الكافية للنمو. و كما هو مستمد من معادلة فيشر للتبادلات النقدية (MV=PY) : (M عرض النقود ؛ Vسرعة تداول النقود ؛ P المستوى العام للأسعار ؛ Y الناتج ، أو الدخل الحقيقي) ، وعندما يتم أخذ كلا الجانبين كمشتقات حسب الزمن ، سيكون لدينا : dM/dt+Dv/dt= dP/dt+dY/dt .

وبالتالي، فإن معدل نمو عرض النقد = معدل التضخم+ معدل النمو- التغير في سرعة تداول النقود . وإذا لم تتغير سرعة تداول النقود ، فإن معدل زيادة عرض النقد المستهدف ، سيكون هو هدف الحد من التضخم ، بالإضافة إلى هدف تحقيق النمو الاقتصادي . على سبيل المثال، إذا كان معدل التضخم المستهدف هو ٣ في المئة ، ومعدل النمو الاقتصادي المستهدف هو ٧ في المئة، فينبغي زيادة عرض النقد بنسبة ١٠ في المئة .

وبالنظر الى بدايات التنمية الاقتصادية في كوريا ، فإنّ صياغة وتحديد الهدف الخاص بإدارة عرض النقد في الاقتصاد قد ساهم في على نحو فاعل في عملية التنمية الاقتصادية في كوريا. ومن خلال الحد من التضخم (من خلال إدارة كفوءة للسيولة) ، تم خلق بيئة ملائمة لتحقيق وفورات محلية كبيرة. وعندما يكون هناك ارتفاع في معدل التضخم، سيكون من الصعب تشجيع المدخرات المحلية لتوفير الأموال اللازمة للتنمية الصناعية. كما تمت إدارة إمدادات السيولة بشكل جيد ، لتوفير السيولة الكافية للنمو الاقتصادي.

وكان لدى بنك كوريا (BOK) ، وهو البنك المركزي الكوري، إرادة قوية للوصول الى عرض النقد المستهدف. بيد أن السلطات المالية الكورية كان لديها أولوياتها في توفير السيولة الكافية للتنمية الاقتصادية. ومنذ أن ركز البنك على احتواء التضخم ، تم التوصل إلى التوازن بين الهدفين ، من خلال المزيد من التنسيق الوثيق بين البنك المركزي الكوري ، والسلطات المالية.

كان هدف التحكم بـ "عرض النقد" الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي يركز على الحد من التضخم في اقتصاد متقدم ، حيث تنمو الأموال بأحجام ومعدلات كبيرة جداً . وبما أن كوريا بلد نام يتمتع بمعدل نمو اقتصادي مرتفع ، فإن إدارة السيولة ستستهدف تحقيق الانسجام بين هدف كبح التضخم ، و هدف توفيرعرض نقدي كافي للنمو الاقتصادي. وهذا يعد مثالاً على كيفية استخدام أدوات السياسة الاقتصادية المتطورة للغاية التي يطبقها البيروقراطيون الكوريون.

تشييد البنية التحتية

من أجل دفع التنمية الصناعية إلى الامام، يلزم إنشاء بنية تحتية فاعلة ، مثل الخدمات اللوجستية، والاتصالات، وإمدادات الطاقة. وبما أن هذه التطورات في البنية التحتية تتطلب استثمارات واسعة النطاق، فإن من الصعب على البلد في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة لذلك بسبب ضعف الوضع المالي فيه . كما أن القطاع الخاص سيكون ضعيفاً ، وغير قادر على تعبئة رأس المال اللازم. وحتى إذا كانت الشركات الخاصة جاهزة لأن تستثمر في البنية التحتية (وهي مرافق لتقديم المنافع العامة) ، فإن من الضروري ضمان أرباح مناسبة لمؤسسات القطاع الخاص ، لكي نحفّز القطاع الخاص على الاستثمار فيها. وفي هذه الحالة، فإن الرسوم التي سيتم فرضها لضمان حصول القطاع الخاص على هذه الارباح ، يمكن أن تشكّل عبئاً على الصناعات الخاصة في مراحلها الأولى. و لذلك فإن الأموال التي ترد عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية(ODA) ، والضرائب ، ستكون ضرورية لتطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية في المراحل المبكرة من عملية التنمية. وفي حالة كوريا، كان هناك استثمار نشط في الهياكل الأساسية. واستمر تطوير طريق جيونج بو السريع، الذي يربط سول وبوسان، على الرغم من رفض البنك الدولي تمويل المشروع .و كان تشييد البنى التحتية امراً مهماً و ضرورياً لدعم التنمية الصناعية لكوريا.

و منذ عام ١٩٩٠ ، لم يكن الاتجاه الأخير للمساعدة الإنمائية الرسمية ، (في مجال تطوير البنية التحتية) ، يمثل جزءا رئيسا من هدف صندوق المساعدة الإنمائية الرسمية ، لأن مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية يتوقعون أن تتم قيادة هذا النشاط من قبل القطاع الخاص. والواقع أن **مشاركة القطاع الخاص في تنمية الهياكل الأساسية كانت متواضعة جدا**، مما أدى إلى تباطؤ التنمية الاقتصادية .

ومنذ عام ٢٠٠٥، نال تشييد الهياكل الأساسية وتطويرها مزيدا من الاهتمام مرة أخرى. غير أن التقدم المحرز لم يكن مرضيا بسبب الحجم الكبير للأموال اللازمة لتنفيذ هذا الهدف ، وأيضاً بسبب التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى عندما يكون لدى البلد موارد بشرية وفيرة وبيئة عمل خالية من الفساد ، سيكون من الصعب جدا اجتذاب الشركات الخاصة للاستثمار إذا لم تكن الهياكل الأساسية اللازمة للاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات والطاقة موجودة وتعمل بكفاءة. وهذا ينطبق على كل من الشركات المحلية والأجنبية. ولذلك، **فإن تطوير البنية التحتية اللازمة ينبغي أن يكون من الأولويات الوطنية القصوى للبلد الذي يطمح في تحقيق التنمية الاقتصادية**. وقد بذلت كوريا جهودا كبيرة لبناء هياكل أساسية أساسية خلال المراحل الأولية للتنمية الاقتصادية. ومن الأمثلة على ذلك بناء السدود المتعددة الأغراض. واستخدمت هذه السدود لتوفير المياه للزراعة وللصناعات وللحياة اليومية. كما ساهمت في الحد من الفيضانات ، وفي توفير الكهرباء عن طريق التوربينات التي تعمل بالطاقة المائية. وكما ذكرنا آنفا، فإن البنك الدولي وغيره من الخبراء الدوليين والمحليين كانوا يعارضون فكرة تطوير الطريق السريع "غيونغبو" ، نظرا لاعتقادهم أنه لم يكن مشروعا مجدياً ، وممكنا ، في ذلك الوقت . ومع ذلك، فقد كان ذلك الطريق السريع بمثابة محور لوجستي مهم لدعم التنمية الصناعية في كوريا.

و الطريق السريع "غيونغبو" هو الآن قيد التوسيع من عرض مقداره أربع ممرات ، إلى الحد الأقصى الذي يبلغ عرضه ثمانية ممرات . ولو تم استخدام الأموال في مجال آخر، بدلا من تطوير طريق "غيونغبو" السريع ، فان سرعة التنمية الصناعية كان يمكن أن تباطأ بشكل كبير. وبدون هذا

الطريق السريع ، لم يكن من الممكن ربط أكبر مينائين رئيسيين، هما بوسان وإنتشيون، وكانت كفاءة الخدمات اللوجستية في كوريا ستنخفض بشكل كبير. واستنادا إلى بعض النصائح التي قدمها السيد "إرهارت" ، رئيس وزراء ألمانيا الغربية آنذاك ، تم تشجيع الرئيس بارك على المضي قدماً من أجل تطوير طريق كيونغبو السريع. وسرعان ماأصبح هذا الطريق ، مع معجزة نهر هان ، حجرا الزاوية في البدايات التاريخية للتنمية الصناعية في كوريا.

وقد قدم رئيس الوزراء الالماني "إرهارت" أول قرض تجاري دولي لم يسبق له مثيل لكوريا بمبلغ ٣٠ مليون دولار، مما جعل زيارة الرئيس بارك جديرة بالاهتمام في ذلك الوقت.

لقاء الرئيس بارك برئيس الوزراء ارهارت
المصدر : جيبارانغ

ومن أجل تطوير قاعدة صناعية مناسبة ، يلزم توفير إمدادات كافية من الطاقة الكهربائية المستمرة والجيدة النوعية. وهكذا سيصبح تطوير البنية التحتية للطاقة عنصرا هاما وأساسياً . وهذه البنية الأساسية ستكون ضرورية ليس فقط لتشجيع الاستثمار المحلي ، بل أيضا لجذب الاستثمار الأجنبي. وبسبب العلاقة مع الولايات الشمالية، كان اقتصاد كوريا بمثابة جزيرة معزولة من وجهة نظر لوجستية. وهذا يجعل من الصعب شراء الكهرباء من البلدان المجاورة لها. وهكذا، بدأت كوريا تبحث عن وسائل لتوليد الطاقة النووية ، لتوفير نوعية جيدة من الكهرباء ومعالجة التلوث . فضلا عن أن ذلك كان سيساعدها على التصدي للتحديات اللوجستية التي كانت ستواجهها ، إذا مااستمرت في الاعتماد على توليد الطاقة الأحفورية.

تعزيز البحث والتطوير

ليس من المبالغة القول إن وضع تصنيف بلد ما ، يعتمد على قدراته التقنية. إن مستوى عال من القدرات التقنية لا يساعد فقط على تعزيز القدرة التنافسية الصناعية ، بل يسمح أيضا بتطوير أسلحة متقدمة ، وبالتالي يعزز القدرات العسكرية. فعلى سبيل المثال، هزم الأميرال فرانسيس دريك، وهو في الأصل قرصان ، أسطول إسبانيا الذي لا يقهر، وبالتالي تمكن من تأمين السيطرة البريطانية على البحار ، ووفر بذلك الأساس الذي اصبحت بموجبه بريطانيا العظمى تلك البلاد "التي لاتغرب الشمس ابدا عن اراضيها". كان الأميرال دريك يعتقد أنه لن يكون قادرا على هزيمة البحرية الإسبانية اذا كان القتال يدور لمسافات قريبة. ولذلك، كان حريصا على تطوير اساليب اطلاق النار لضرب أهداف من مسافات بعيدة . عندما اتى الأميرال دريك بفكرة السفن المجهزة بمدافع بعيدة المدى كانت بحريته قادرة على تدمير "أرمادا" الأسبانية التي لا تقهر ، من خلال إطلاق نيران بعيدة المدى. هذا النوع من اكتساب القدرات كان غير ممكن لولا الإرادة القوية للزعيم.

وكما ذكرنا من قبل، فإن الحكومة الكورية تفهم جيدا أهمية الموارد البشرية الماهرة . لهذا أنشأت مدارس ثانوية خاصة للتدريب المهني خلال المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية. وفي وقت لاحق، عندما قررت الحكومة تحويل اقتصادها من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة والكيميائية، كان عليها أن توفر مهندسين ملمين بالتكنولوجيا الحديثة و كذلك فنيين مهرة. وأنشأت الحكومة لهذا الغرض مؤسسة حكومية مستقلة ، هي وزارة العلوم والتكنولوجيا، يرأسها مسؤول على المستوى الوزاري. كما تم إنشاء مركز الأبحاث الذي تديره الدولة بمعهد العلوم والتكنولوجيا (KIST) في ذات الوقت. ومنذ ذلك الحين أنشأت الحكومة "مراكز تفكير" في العديد من التخصصات المختلفة لتطوير تقنيات جديدة في نطاق واسع من الصناعات.

كان الانفاق على البحث والتطوير يشكل 0.5 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي(GDP) في السبعينيات، وارتفع إلى 3.7 في المائة في عام ٢٠١٣. و كوريا هي ثالث بلد في العالم، بعد إسرائيل وفنلندا، فيما يتعلق بنسبة نفقات البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الاجمالي. في عام ٢٠٠١، سنت الحكومة قانونا خاصا لدعم انتاج قطع الغيار والمواد في الشركات المتخصصة بذلك . وبعد عشر سنوات من بذل هذه الجهود، باتت كوريا تحقق الآن أكثر من ٨٠ مليار دولار من الفائض التجاري في مجالات قطع الغيار ، والمواد الأخرى . هذا المثال يعكس أهمية التأكيد على أهمية البحث والتطوير في التقدم الاقتصادي لأي بلد . ، ولم توفر الحكومة الكورية الدعم المالي للبحث والتطوير من الميزانية الوطنية فحسب، بل قدمت أيضا حوافز ضريبية وتمويلية إلى أنشطة ذات صلة بالبحث والتطوير في القطاع الخاص. إلا أن الدعم المالي الحكومي سيبقى مهماً جدا، لأن القطاع الخاص لا يعمل بكامل طاقته وامكاناته في هذا المجال .

إلى جانب البحث والتطوير(R&D)، فإن عرض التقنيات على نطاق واسع ، والانتشار في السوق سيكونان ضروريان أيضا لتسويق التكنولوجيات الجديدة. والتمويل لأغراض التسويق هو أمر بالغ الأهمية٢٧. و في الآونة الأخيرة اكتسبت أنشطة ما بعد البحث و التطوير اهمية بالغة ، مع انها غالبا ما توصف كـعمليات بحث وتطوير ، ومنها عمليات الـ تمثيل (العرض) ، و النشر. إنّ التكنولوجيات ذات الإمكانيات الجيدة ستحصل على التمويل بسهولة أكبر. لذلك يتم وضع الهدف الخاص بخلق بيئة داعمة لانشطة البحث والتطوير ذات الجودة العالية على رأس قائمة الاولويات. وبناء على ذلك، فإن إنشاء مؤسسات للتعليم العالي من أجل تعزيز الموارد البشرية المتطورة للغاية في مجال البحث والتطوير ، هي مهمة ضرورية أخرى ينبغي أن تتصدى لها الحكومات .

وبهذا الصدد ينبغي الاخذ بنظر الاعتبارتوظيف الخبراء ذوي المعرفة بالتكنولوجيات المتطورة للغاية. وسيصبح من المفيد للحصول على بعض التدريب من قبل خبراء أجانب على بعض التقنيات. ويعد إنشاء الجامعات والمراكز الثقافية داخل المجمعات الصناعية وسيلة جيدة لتغيير المجمعات الصناعية من مناطق للإنتاج إلى مناطق للتعلم والاستمتاع بالأنشطة الثقافية. ومن خلال ذلك، ستساعد تلك المؤسسات على اجتذاب المواهب الشابة إلى المجمعات الصناعية ، وخلق ثقافات من التعاون الوثيق بين الأوساط الأكاديمية والصناعة في أنشطة البحث والتطوير. ويُعد دعم "خلق نوعية وادي الحياة العملية" (QWL) من قبل الحكومة ، خطوة جيدة في هذا الصدد.[٢٨]

إنّ تصميم السياسات بهدف تعزيز البحث والتطوير، واستخلاص التكنولوجيات الجيدة من خلال دعم البحث والتطوير ، هو امر مهم . و لكن الحصول على الدعم اللازم لهذه التكنولوجيات الجديدة ليتم تسويقها على نطاق واسع هو ألأكثر أهمية. وكثيرا ما يشار إلى عملية التسويق على أنها "وادي الموت" ، لأن على الناس أن يتغلبوا على العديد من الصعوبات التي تعترض تسويق التكنولوجيات الجديدة. وبما أن الدعم المالي هو أهم العناصر الأربعة في الاقتصاد والتنمية ، فإنّ التمويل من أجل التسويق سيكون هو التحدي الرئيس عند تقييم نجاح سياسات البحث والتطوير. لذا فنحن بحاجة ماسة إلى امعان النظر في كل من تطوير التكنولوجيات الجديدة ،وعملية التسويق أيضا. ومن الضروري اتخاذ تدابير دقيقة في مجال السياسات ، ومراقبة دقيقة للعديد من التكنولوجيات الجديدة لعبور "وادي الموت" ذاك.

إستخدام التكنولوجيا الملائمة

على الرغم من أن بعض التكنولوجيات هي أبعد ما تكون عن التكنولوجيات الأكثر تطورا في العالم، فإن تلك التكنولوجيات لا تزال تكنولوجيات مفيدة للبلدان النامية للانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى في تطورها الاقتصادي والصناعي. وهذه التكنولوجيات تسمى "التكنولوجيات المناسبة" ، التي تستخدم عادة لخدمة مراحل معينة من التنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية. وفي حالة التنمية الصناعية الكورية ، تم اعتماد تكنولوجيات منخفضة المستوى بالنسبة للبلدان المتقدمة ، تم رفع مستواها التقني من خلال البحث والتطوير. ومن المهم جداً وجود تكنولوجيات منخفضة المستوى ، فضلا عن تكنولوجيات متطورة للغاية. وبعض هذه التكنولوجيات القائمة بالفعل ، و التي تعتبر قديمة في البلدان المتقدمة ، يمكن أن تكون مفيدة جدا في تطوير قواعد صناعية تنافسية عند اعتمادها في البلدان النامية ، حيث تضاف إليها أجور منخفضة التكلفة ، وأراضي رخيصة.

إن جلب التكنولوجيات الملائمة من البلدان المتقدمة ورفع مستواها من خلال البحث والتطوير هي المجالات التي ستكون مفيدة جدا كطرق لتطوير القواعد الصناعية في البلدان النامية الأخرى. و هو ما يعتبر نقطة ارتكاز لما يمكن الاستفادة به من التجربة الكورية ، و التي يمكن نشرها على الفور. ومن خلال تطبيق التكنولوجيات المناسبة ، يمكن للصناعات النامية أن تركز على عمليات التجميع البسيطة ، التي ستكون مناسباة في مراحل تنميتها الصناعية المبكرة . و يمكن لهذه البلدان تطبيق تكنولوجيات أكثر تطورا في وقت لاحق.

ومن أجل نقل التكنولوجيا إلى العمل ، من المهم بذل جهود مشتركة من جانب كل من الجهات المانحة والجهات المستفيدة. ذلك أنّ تعلم التكنولوجيات الحديثة هو أكثر صعوبة من التعليم بحد ذاته. وقد نفذت كوريا بنجاح عمليات نقل التكنولوجيا، حيث أن الحكومة قد خلقت مناخا مناسباً لتنمية الموارد البشرية العالية القدرة ، لكي تتمكن من الحصول على التكنولوجيا المتطورة. ولا يمكنني التأكيد على أهمية تعزيز الموارد البشرية التقنية بما فيه الكفاية. ويمكن أن تتعاون كوريا وغيرها من البلدان النامية في استخدام التكنولوجيات الملائمة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. وسيكون من المفيد النظر في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهذا الصدد ، حيث تتعاون الحكومة الكورية وحكومات البلدان النامية ، مع القطاع الخاص ، لتحقيق ذلك .

تكتل الشركات الكورية الكبيرة

لا يمكن التغاضي عن مجموعات الشركات الكبيرة في تسليط الضوء على التنمية الاقتصادية في كوريا. لقد واصلت كوريا تحقيق أقصى قدر من الكفاءة من خلال التركيز على تطوير قدرات إنتاج الشركات الكبيرة. وأظهرت هذه السياسة أيضا الجانب السلبي لها ، عندما يتعلق الأمر بالتوزيع غير المتكافئ للثروة.

ومن الناحية الاقتصادية ، فإن التكتلات الكورية كانت نتيجة للاقتصاد الكوري الذي كان يركز دائماًعلى السياسات الصناعية الداعمة للتصدير(أو استراتيجية التصنيع من أجل التصدير) . فعندما تسعى البلدان إلى اتباع سياسة تقوم على قيادة الصادرات ، سيصبح القياس الاقتصادي عنصراً هاماً في قطاع الصناعات التحويلية ، للحفاظ على القدرة التنافسية الدولية. وبالتالي فمن المنطقي إنشاء شركات تصنيع ضخمة لتحقيق استثمارات واسعة النطاق في قطاعات الصناعات الثقيلة و الكيميائية.

واصلت التكتلات الكورية "تشايبول" ، تنويع ودمج الصناعات ذات الصلة تحت مظلتها، وبالتالي أصبحت هي القوة الدافعة في تطوير الصناعات الكورية. أنشأت هذه الشركات الكبيرة شبكة للعمل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الحصول على "أجزاء و قطع" من المنتجات ، يتم انتاجها في الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تجميعها وتوزيعها في السوق.

وكان هناك بالطبع ، توزيع غير متكافئ للثروة ، وممارسات تجارية غير عادلة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة و "تشايبول" . وفيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية، لعبت "تشايبول" دورا هاما في تنمية الاقتصاد الكوري، ولكنها واجهت ايضاً العديد من الانتقادات عندما يتعلق الأمر بالقيم الاجتماعية. وينبغي التعامل مع القضايا ذات الصلة بالممارسات غير الأخلاقية لـ "تشايبول" بشكل منفصل عن الوجود الفعلي لها. وإذا كانت بعض ممارساتها التجارية غير أخلاقية ، فينبغي أن ينصب الاهتمام على كيفية سن تدابير السياسة العامة التي تجعلها تتصرف بشكل يجعل سلوكها اخلاقياً أكثر من السابق.

ومن الواضح أن لـ "تشايبول" مزاياها في الاقتصادات النامية التي تتوافق اوضاعها مع الحالة الكورية. إن تشكيل "كتلة حرجة" هو نهج فعال خصوصا في زمن العولمة. و عندما يتم تشكيل تكتل كبير في مرحلة مبكرة من التنمية الاقتصادية، فإن من المهم تقديم الدعم عن طريق الإعفاء الضريبي والدعم المالي. ومن المهم أيضا رصد أنشطة هذه التكتلات للتأكد من أنها تعمل في إطار سياسات التنمية الصناعية. إن خلق بيئة عمل ملائمة من خلال أنظمة الصرف الاجنبي المناسبة للشركات الكبرى ، وبما يضمن اعادة استثمارها لأموالها ضمن اقتصادها المحلي ، وعدم السماح بهروب رؤوس الاموال الى الخارج ، هو مسألة حاسمة بالنسبة لصانعي السياسات.

صحيح أن التكتلات الكورية أصبحت ناجحة أساسا بسبب روحها الريادية. ومع ذلك، فهي قد حظيت أيضاً بحوافز ضريبية ، وتمويل منخفض التكلفة خلال مرحلة النمو، التي كانت شديدة العبء على المواطنين الكوريين. كما أنّ هناك مسؤوليات اجتماعية أساسية ينبغي أن تتحملها هذه التكتلات بدرجة عالية من الالتزام الأخلاقي والمساهمات المجتمعية [٢٩] . ولا يمكن تبرير وجود درجات منخفضة من المساهمة الاجتماعية والالتزام الأخلاقي مع الرخاء الحالي لتشايبول. وبالتالي، يجب على الحكومة توفير المبادئ التوجيهية المناسبة واتخاذ أدوار قيادية بهذا الصدد . ولا ينبغي أن تكون طريقة تشايبول

في العمل هدفا للحماية أو الطرد. وينبغي أن ينظر إلى هذه الطريقة على أنها آلية لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في الاقتصاد ، وكذلك للاضطلاع بمسؤوليات اجتماعية أكبر.

ويمكن أن يكون التكتل الكبير أداة فعالة لتحقيق نمو غير متوازن خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية. ونظرا لمحدودية الموارد المتاحة في تلك المراحل ، ينبغي أن تكون الاستثمارات أكثر تركيزا على المجالات ذات الإمكانات العالية نسبيا للنمو. وهو نهج يمكن للتكتلات أن تعمل على وفقه لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في تعزيز عملية تصنيع الاقتصادات النامية.

عندما تنمو الشركات بشكل كبير بما فيه الكفاية ، فمن المفترض أن يتم كشف انشطتها وأوضاعها المالية على الملأ ، وأن تكون هناك آليات لعرض وبيع حصصها لعامة الناس لكي يساهم هؤلاء في نمو الشركات. ويمكن أن تكون هذه طريقة أولية لإعادة توزيع الثروة التي تراكمت بطريقة غيرمتكافئة.

في عام ١٩٧٣، سنت الحكومة الكورية قانون تشجيع الاكتتاب العام ، وشجعت الشركات الخاصة على عرض اسهمها على الجمهور. وكان هذا الجهد يمثل وسيلة جيدة لتأمين قدر كبير من الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية ، من خلال اقامة تجمع اقتصادي عام كبير . كما إن هذه الجهود كانت قد عملت أيضا على إعادة توزيع ثمار التنمية الاقتصادية على جميع فئات المجتمع . و بالتاكيد فإنّ المشاركة في هذا الجهد العام لا يعتبر بمثابة نهاية للمسؤوليات الاجتماعية للشركات. و ينبغي بذل جهود متواصلة لمعالجة الممارسات التجارية غير العادلة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والتجمعات الكبيرة ، وتشجيع الشركات الكبيرة على الاضطلاع بمسؤوليات اجتماعية أكبر لإعادة توزيع الثروة على المجتمع الأوسع نطاقا.

إدارة النزاعات خلال المرحل الإنتقالية

عندما وصل نصيب الفرد من الدخل القومي إلى نقطة معينة ، تبين أنّ هناك نزاعات لم تكن قد ظهرت بوضوح خلال المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية. وكان هناك كثير من الاصوات التي تدعوا الى المطالبة بمزيد من الديمقراطية وتحسين ظروف العمل ، وتقليص الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون. كما أن الانتقادات المتعلقة بالنمو غير المتوازن ، وتركز القوة الاقتصادية لدى تشايبول كانت سائدة على نطاق واسع . وكان هناك أيضا شعور متنام و متزايد حول أهمية دور الحكومة في التنظيم والرصد.

وقد شهدت كوريا خلال المرحلة الانتقالية في الثمانينيات (التي بدأت بالفعل منذ أواخر السبعينيات، وتعمقت في الثمانينيات) ظهور مطالب مختلفة على السطح ، تتعارض مع سعي الإدارة الحكومية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستمرة. وبما أن هذه الشكاوى وعدم الرضا العام يمكن أن تصبح حجر عثرة هائل في طريق التنمية الاقتصادية ، فقد اتخذت الحكومة الكورية تدابير سياسية مختلفة لمواجهة هذا الوضع .

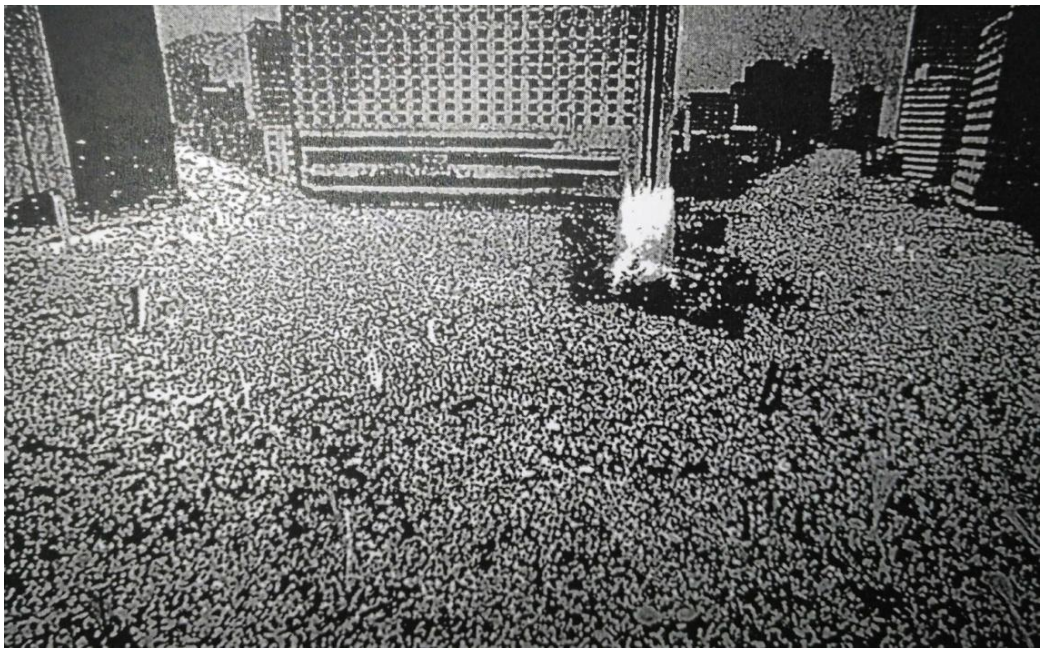

دار بلدية سيئول ١٩٨٧
المصدر : تشوسونلوبو ١٠-٧-١٩٨٧

وكان اعتماد التأمين الصحي الوطني إحدى الطرق التي استخدمتها الحكومة لمعالجة هذه الشكاوى المتزايدة . وقد نفذت لأول مرة في عام ١٩٧٧ ، في الشركات التي لديها أكثر من خمسمائة موظف ، وتوسعت تغطيتها للمزارعين والصيادين في عام ١٩٨٨، وأخيرا بحلول عام ١٩٨٩ كان جميع المواطنين قادرين على الاستفادة من التأمين الصحي . كما بذلت أيضا جهود لتوفير المساكن الشعبية الصغيرة الحجم للأسر ذات الدخل المنخفض . وكانت الشقق العامة (أصغر من ٨٠ م^{٢}) التي تقدمها شركة الإسكان الكورية ، هي أمثلة على هذه الجهود. كما بذلت الحكومة جهودا لخلق فرص عمل للفقراء في المناطق الحضرية ، من خلال تنظيف الشوارع والأنهار ، وخلق فرص عمل

للعمال اليدويين في مهن بسيطة. وأنشئت المدارس الإعدادية الثانوية والمدارس الثانوية داخل المجمعات الصناعية لتوفير فرص التعليم لعمال المصانع في سن المراهقة.

كما أن خصخصة الشركات المملوكة للدولة ، ورفع بعض اللوائح والقيود ، كان يقلل أيضا من عبء التنظيم والتدخل المفرط للحكومة. وبموجب قانون الاحتكار وقانون التجارة العادلة في عام ١٩٨٠ تم منع التركيز المفرط للقوة الاقتصادية. و بدأت الحركة العمالية تأخذ دورها الفاعل في الثمانينيات، بالرغم من الحذر الذي اتسمت به خلال المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية. و في عام ١٩٨٧، اعتمدت كوريا نظام انتخابات رئاسية مباشر يسمح لمواطنيها بالتصويت لانتخاب الرئيس. لقد أدت الديمقراطية على النمط الغربي إلى ظهور "الدكتاتورية التنموية" الى الوجود ، والى أن تتبوأ مكانتها المهمة في كوريا.

و في حالات معينة ، لم تكن الحكومة ناجحة (إلى حد ما) في إدارة هذه النزاعات المتزايدة. ففي السبعينيات ركزت سياسات الحكومة على التأكد من أن تلك النزاعات لن تظهر على السطح. و لكن في حقيقة الأمر فإن الحكومة كانت قد اتخذت تدابير فعالة لمنع هذه النزاعات من أن تصبح حجر عثرة أمام التنمية الاقتصادية. وكان اغتيال الرئيس الراحل بارك ، والانتفاضة الديمقراطية في ١٠ يونيو ١٩٨٧، والتي أدت إلى انتخابات رئاسية مباشرة، هي من تلك الأحداث التي تبين مدى صعوبة إدارة الصراعات خلال المرحلة الانتقالية.

حملة مكافحة الفساد : الجزرة والعصا

إنّ واحدة من أكبر المشاكل التي تواجهها البلدان النامية ، هي شيوع الفساد في نظام الخدمة المدنية. وهذا هو السبب الذي يجعل منظمات المعونة الدولية (مثل البنك الدولي) تعلن الحرب ضد الفساد كأولوية سياسية. وقد واجهت كوريا مشكلة الفساد في نظام الخدمة المدنية أيضا، على الرغم من أن درجة الفساد تلك كانت مختلفة عن غيرها بعض الشيء.

في السبعينيات، كانت هناك حركة مضادة للفساد تقودها الحكومة ، وأسفرت عن قانون الانضباط للمسؤولين العموميين لعام ١٩٧٧ . و المادة ٢٤ من هذا القانون ، كانت تهدف إلى القضاء على فساد موظفي الخدمة المدنية. وأعلنت الحكومة قائمة الموظفين المدنيين الفاسدين ، وأحالتهم إلى المحكمة الجنائية. وكان ذلك بمثابة صدمة كبيرة للبيروقراطية الكورية ، واجراءً فعالا جدا للحد من الفساد.

وهناك نوعان للفساد لموظفي الخدمة المدنية في البلدان النامية. أحدهما هو بهدف تراكم الثروة ، والآخر هو باعتباره وسيلة العيش. و في حين أن النوع الأول يجعل الشخص ملزماً بأن يصبح غنيا بوسائل غير مشروعة ، فإن النوع الثاني يجعل الشخص ملزماً بكسب العيش بسبب راتب منخفض بشكل غير معقول.

في حالة النوع الثاني من الفساد ، و للحد من مشقة المعيشة ، عادة ما يحصل الموظفون المدنيون الفاسدون على مبلغ من المال (كرشوة) من كثير من الناس في كوريا . و هذا النوع من الفساد اختفى من تلقاء ذاته مع تقدم التنمية الاقتصادية وارتفاع رواتب موظفي الخدمة المدنية. أما بالنسبة للنوع الأول من الفساد، الذي يسمح بتراكم ثروة إضافية، فإنه لا يزال قائما حتى في بعض البلدان المتقدمة، بغض النظر عن مرحلة التنمية الاقتصادية. هذا النوع من الفساد هو من يجب أن يكون هدفاً رئيسياً للحرب ضد الفساد.

اتخذت الحكومة الكورية تدابير لمكافحة الفساد بطريقتين : رفع مستوى مرتبات موظفي الخدمة المدنية ، والحد من الفساد المرتبط بمصاعب الحياة . أما أولئك الذين ارتكبوا الفساد لأغراض تراكم الثروة ، فقد تم عرضهم واشهار فسادهم على الجمهور ، وتمت معاقبتهم. وفي محاولة لمكافحة الفساد ، أعلنت الحكومة الكورية (على سبيل المثال لا الحصر) ، أنها ستنشر قائمة بأسماء المتورطين في قضايا الفساد ، وتحافظ على اسماء الفاسدين في هذا السجل إلى الأبد . وبمجرد أن يتم القبض على مسؤول قام بارتكاب الفساد ، سيتم وصمه بالعارعلناً . وهذه طريقة مروعة من الطرق المستخدمة للقضاء على الفساد.

استخدمت جهود الحكومة الكورية لمكافحة الفساد كلا من الجزرة والعصا. إذا تم استخدام العصا فقط ، فإنه يمكن أن يجعل المقاومة تتزايد بين موظفي الخدمة المدنية ، ويمكن أن يؤدي ذلك الى تفاقم الوضع ، مما يؤثر سلبا على خدمة العملاء ، ويجعل حياة المواطنين أكثرصعوبة . وهذه مسألة هامة يتعين على زعماء البلدان النامية الأخرى دراستها بعمق . فلكي ينجح موظفو الخدمة المدنية في ضبط سلوكهم الوظيفي ، ينبغي بذل جهود مستمرة لإيجاد جذور الفساد. كما يجب أن يكون الجميع متساوين أمام القانون. أمّا إذا تمت معاقبة بعض المجرمين ، و لم يتم معاقبة الاخرين، فان حملة جهود مكافحة الفساد ستكون غير فعالة.

في حالة كوريا، تم بذل جهود منتظمة للبحث عن بؤر الفساد بين موظفي الخدمة المدنية ، مما ساعد على الحفاظ على مستوى من التوتر داخل نظام الخدمة المدنية. ولكي تكون هذه الجهود فعالة ، فإن استقلال المدعين العامين والهيئة القضائية سيكون مهماً جدا. وينبغي ألا يكون هناك تساهل في التحقيقات المتعلقة بحالات الفساد. فعندما تتم اقالة رؤساء كوريا السابقين، وملاحقتهم قضائيا، ويحكم عليهم بتهم جنائية في قضايا فساد ، ربما كان الأجانب قد ظنوا أن كوريا هي دولة ذات مستوى عالٍ من الفساد. لكنني أعتقد أن هذه الحوادث قد أعطت انطباعا قويا للمجتمع الدولي بأن كوريا ستكون جادة عندما يتعلق الأمر بجهودها في مكافحة الفساد ، وهي بلد يحترم القانون.

لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسن بهذا الشأن ، نظراً لوجود العديد من حالات الفساد في كوريا مقارنة بالبلدان المتقدمة. هنالك اختلاف واضح عند مقارنة كوريا بالبلدان النامية الأخرى ، حيث ان الفساد فيها لم يكن خطيراً لدرجة أنه كان يشكل تهديدا للتنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، لم تشهد كوريا أبدا حالات اختفت فيها أموال المعونة المقدمة لبناء الجسور، كما هو الحال في بعض البلدان النامية التي لم يتم بناء هذه الجسور فيها قط ، و مع ذلك فقد جادل المسؤولون فيها بأنها قد تم بناؤها ، و لكنها تدمرت بفعل الفيضانات.

من النقاط الهامة الاخرى في التدابير التي اتخذتها كوريا لمكافحة الفساد أنها خفضت حالات الفساد والتواطؤ في فرض وتحصيل الضرائب . ونتيجة لذلك ، ارتفعت الإيرادات الضريبية، مما ساعد على تمويل تشييد وتطوير البنى التحتية ، مثل الطرق والموانئ.

الإتصالات الفعالة : الطراز العسكري للإتصالات

منذ الانقلاب العسكري في كوريا (١٦ مايو) ، تم تغيير أنماط الاتصال والإخبار داخل الحكومة والشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص إلى شكل عسكري. وتقوم خصائص الإتصال والاعلام العسكرية على انماط بسيطة وواضحة. إنّ الاتصالات السريعة هي أمر ضروري في الجيش ، حيث ان تحديث المعلومات يحتاج إلى أن تكون هذه العملية مشتركة بين القطعات في ساحة المعركة. وتهدف الإحاطة الإعلامية على النمط العسكري إلى تبادل المعلومات الرئيسة من أعلى إلى أسفل. ويتألف الجيش من أشخاص ينتمون إلى خلفيات متنوعة من التعليم ، والوظائف ، والقدرة الفكرية ، ويحتاجون إلى إجراء تقسيم تفصيلي للعمل فيما بينهم ، بطريقة جماعية.

والإحاطة الإعلامية على النمط العسكري ، تكون عملية جدا ، لأنها أداة فعالة لحل المشاكل. فهي توفر أولا تحليلاً للوضع، ثم توفر ، ثانياً ، بعض البدائل للاختيار من بينها ، وأخيرا يتم على وفق ذلك اتخاذ القرار المناسب .

وقد ساهم استخدام هذا النوع من أسلوب الإحاطة الإعلامية في تعزيز الكفاءة الإدارية وتغيير الأنماط الإدارية في الحكومة والشركات المملوكة للدولة. وفي كثير من الأحيان، ينظر إلى الجيش باعتباره كيانا متخلفا مقارنة بالمنظمات الخاصة . لكن هناك بعض المزايا النسبية في الأجهزة العسكرية. في الستينيات، تأثرت المنظمات العسكرية الكورية بإدارة الجيش الأمريكي، وكانت أكثر تقدما من تلك الموجودة في القطاع الخاص. وتوجد منظمات عسكرية لكسب المعركة ونشر أساليب واستراتيجيات القتال الأكثر كفاءة وفعالية. إن الإجراءات السريعة والجريئة هي أهم فضائل الاستراتيجية العسكرية ، وهي عناصر أساسية للمضي قدما بإجراءات سريعة وصريحة خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية. وبما أن كوريا تعمل بنظام الخدمة العسكرية الالزامية ، فقد كانت تشكل بيئة مناسبة لعقد جلسات الإحاطة الإعلامية مع العديد من المواطنين ، الذين كانوا يدعمون بالفعل ، جيشا هم على دراية تامةٍ به.

ومع تزايد تعقيد العالم، قد يصبح من الصعب تفسير كل شيء في إحاطات إعلامية موجزة على النمط العسكري. وبغض النظر عن مدى تعقيد الأمور، أليس من الأهمية بمكان أن يتم تلخيصها وجعلها بسيطة جدا، كما هو الحال في الاسلوب العسكري؟

خلال المراحل الأولى من الإقتصاد أظهرت الإحاطة الإعلامية ذات الصلة قيمتها الحقيقية لأن الخيارات المطروحة في الاطار العام لاتخاذ القرار كانت بسيطة ومحدودة إلى حد ما. وسرعان ما أصبح موقف التحليل المباشر للوضع ، و تبسيط الخيارات ، وسرعة اتخاذ القرار ، والتنفيذ ، قد تم غرسها جميعاً على النمط العسكري ، في جميع المنظمات.

كما ساهم ذلك في تعزيز الكفاءة في صياغة السياسات والتنفيذ ، مما يجعل النمو الاقتصادي المكثف ممكناً . بما أن الوقت هو عامل أساسي لصناع القرارات ، بما في ذلك الرئيس والوزراء ورؤساء الشركات، فمن غير المرغوب فيه جعل هؤلاء يقرأون تقاريراً طويلة. ولكي يكون النمو مكثفاً في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية، يجب على صناع القرار الرئيسيين فهم الوضع والمشاكل و خيارات حل المشكلة في أسرع وقت ممكن من خلال إحاطة موجزة. إنّ القرارات التي تتخذ في الوقت المناسب ستكون ضرورية لإبقاء الأمور على المسار الصحيح وتطوير الاقتصاد. و حتى اليوم، يمكن أن نجد العديد من آثار الإحاطات على الطرز العسكرية في تقارير الحكومة الكورية.

يجب على الحكومة التواصل بشكل فعال مع مواطنيها. ومع تطور الاقتصاد بسرعة، ستكون هناك تغييرات مؤسسية كثيرة تتطلب تفسيرات كافية للمواطنين. ومن المفيد عقد جلسات إعلامية عامة للمواطنين واستخدام وسائل الإعلام، مثل الصحف والإذاعة والتلفزيون. في كوريا كان هناك "ديهان نيوز" (أخبار كوريا) التي لعبت في الأيام الأولى دورا أساسيا في تقديم رسائل من الحكومة وإعلام المواطنين عن الإجراءات المطلوبة منهم بشكل موجز . وقد جادل البعض أن هذه الطريقة قد تم العمل بها لتعزيز الادارة الحالية . هنالك بعض الحقيقة في هذه الحجة ، ولكن ذلك كان قد أسهم أيضا إسهاما كبيرا في تعزيز فهم السياسات الحكومية وحفز وحدة المواطنين واستجابتهم لما كانت الحكومة تطلبه منهم .

وكان هناك وقت كانت فيه المسارح مطلوبة لإظهار أخبار "ديهان" قبل عرض القصة الرئيسة، و كانت هذه الاخبار موجزة كي لا يصاب الجمهوربالملل . ومن خلال هذه الأخبار تم ابلاغ المواطنين عن مختلف الأنشطة مثل حركة "تشايمول" ، وزرع الأشجار ، وحملات إبادة الفئران ، ودفع ضريبة القيمة المضافة ، و تدريب الدفاع المدني ، وتعزيز التجارة. كانت الحكومة قادرة على زيادة الاحساس بالفخر الوطني ، و التوجيه نحو وسائل محددة للتفاعل مع بعض الحالات، وشرح التغييرات الإدارية للحكومة. ويمكن للبلدان النامية أن تأخذ هذه الطريقة في الاعتبار من أجل تعزيز الاتصال مع مواطنيها.

حفز الرئيس السابق (بارك تشونغ هي) المنظمات العامة والخاصة وشجعها، برئاسته لثلاثة اجتماعات مختلفة بشأن أوضاع الاقتصاد الكلي، وتشجيع الصادرات، وتطوير العلم والتكنولوجيا. ومع نمو الاقتصاد أصبح السوق منظما ذاتيا ، و بالتالي كان الرئيس يشارك في قضايا اقتصادية أقل. ومع ذلك، خلال المراحل الأولى من النمو الاقتصادي ، كانت المشاركة النشطة للقائد قد اسهمت إلى حد كبير في النمو الاقتصادي.

يواجه كل بلد نام أوضاعاً صعبة ، و محن مختلفة. ومع ذلك، هناك مكون حاسم للتنمية: التوحيد الفعال للأمة ، واستيعاب أساليب التواصل. وخلال المراحل الأولى من التقدم الاقتصادي في كوريا، تمكنت الأمة من تعزيز سرعة الاتصال عن طريق تنفيذ جلسات إحاطة أثرت على العسكريين، وإضفت مزيداً من الثقل على الرسائل المتبادلة في الاتصالات ، من خلال المشاركة المباشرة للرئيس. ومن خلال اتخاذ قرارات سريعة بشأن تخصيص الموارد ، وتعزيز الاتصالات مع مواطنيها، تمكنت كوريا من تحقيق نمو سريع ، وتشجيع المشاركة النشطة من مواطنيها في ذلك النمو.

إعادة تشكيل وإستغلال الأراضي : الوقاية من الفيضانات ، التشجير

منذ العصور القديمة، كانت إدارة المياه و التشجير قضايا سياسية مهمة للعيش بشكل متناسق مع الطبيعة. وبدون إدارة الأنهار والجبال، يتسبب الجفاف الدوري في معاناة الصناعات والزراعة من المياه الشحيحة ، بينما تلحق الفيضانات أضرارا بالمرافق والهياكل الأساسية الصناعية التي تتطلب جهودا كبيرة لعادة اعمارها من جديد. لذلك ، إذا فشلت الحكومة في إدارة المياه، لا يمكن الحفاظ على مصير البلاد.

منذ الستينيات، بذلت الحكومة الكورية جهودا لتشجير الجبال العارية وتحويلها إلى غابات كثيفة. و في الوقت ذاته ، تمكن الكوريون من إدارة المياه عن طريق بناء سدود متعددة الأغراض ، وحاولوا توسيع الأراضي الزراعية من خلال مشاريع الاستصلاح.

إنّ التشجير هو طريقة لإدارة المياه القادمة من الجبال ، حيث يمكن للغابات الكثيفة الاحتفاظ بالماء خلال موسم الامطار وإطلاقه ببطء فيما بعد . و هذا يمنع الحلقة المفرغة من الفيضانات والجفاف من خلال الحفاظ على كمية سنوية ثابتة من المياه السطحية.

على الرغم من أن ٨٥ في المئة من الأراضي في كوريا جبلية ، فقد تعرضت الجبال بالفعل لأضرار بالغة في عهد أسرة جوسون المتأخرة ، بسبب أناس كانوا يقطعون الأشجار من أجل الحصول على الحطب. كذلك تركت الغزوات العشوائية خلال الفترة الاستعمارية اليابانية ، والحرب الكورية ، الغابات في حالة غير قابلة للاسترداد. ولذلك، فإن التشجير هو عمل أساسي جدا لإرساء أسس البلد. والآن، وبعد خمسين عاما، تحظى كوريا بالاهتمام الدولي كقصة نجاح عالمية للتشجير الاصطناعي. و في خلفية هذا النجاح المرتبط بـ التشجير الاصطناعي كانت هناك مثابرة ودفع معقول من الرئيس بارك تشونغ هي.

تم نقل دائرة الغابات الكورية من وزارة الزراعة إلى وزارة الداخلية ، حتى يمكن تعبئة المزيد من الموظفين العموميين المحليين في جميع أنحاء البلد من أجل أعمال التشجير. وبالإضافة إلى ذلك، عين الرئيس بارك أفضل مسؤول في وزارة الداخلية كرئيس لدائرة الغابات الكورية ، وأبقاه هناك لمدة ست سنوات حتى آخر يوم من حكمه. وعلاوة على ذلك، ترأس الرئيس بارك اجتماعات لاختيار أنواع الأشجار من أجل التشجير. في ذلك الوقت تم زرع العديد من أشجار بسيودواكاسيا . اشجار بسيودواكاسيا ليست مفيدة كأخشاب لوجود العديد من الشوك فيها ولا تنمو بشكل مستقيم. ومع ذلك، فإنها تنتج الكثير من العسل ، بحيث أصبح للعسل شعبية لدى الشعب الكوري. لماذا زرع الرئيس بارك اشجار البسيودواكاسيا؟ بسيودواكاسيا هي نبات بقلي. والجذر من هذا النبات يقوم بتثبيت النيتروجين لذا فإنه يخصب الأرض ويسترد خصوبة الأرض التالفة. و علاوة على ذلك، فإنه يستوعب أنواع أخرى من الأشجار ، ويختفي مع مرور الوقت.

وما يؤكد ذلك هو ما نلاحظه كظاهرة في الآونة الأخيرة ، وهي أن اشجار البسيودواكاسيا الكورية قد اختفت ، في حين أن أشجار البلوط قد ازدهرت. وقد تم اختيار شجرة البسيودواكاسيا لتعزيز و استعادة خصوبة التربة التي كانت ضرورية للغاية لاستعادة الجبال العارية من الغابات في كوريا، و التي

عانت من أضرار بالغة في تربتها ، وكأنّ أسطح الجبال قد تم غسلها تماماً. وهكذا عمل الرئيس بارك على تسريع عمليات التشجيرعن طريق زراعة اشجار تتميز بنموها السريع على غرار التشجير الإيطالي .

كان التشجير مهمة صعبة للغاية ، لأنه يجب أن يبدأ من قمة الجبل لمنع التعرية؛ وبالتالي كان مطلوبا من طائرة هليكوبتر مراقبة التقدم المحرز. اشترى الرئيس بارك طائرات هليكوبتر جديدة لرئيس دائرة الغابات الكورية ، وحثه على زيارة مناطق زراعة الأشجار في كثير من الأحيان نيابة عنه [٣٠] . وتشارك كوريا الآن في الجهود المبذولة لتغيير نوع الاشجار بعد تحقيقها لتلك النتائج في استعادة الغابات. وبعبارة أخرى، تعتزم كوريا زيادة الجدوى الاقتصادية لغاباتها عن طريق تحويل التركيز من الكمية إلى النوعية.

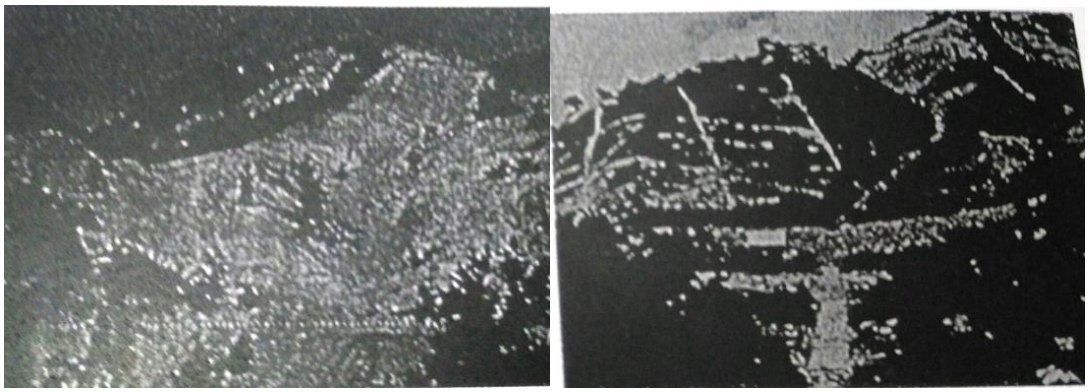

جهود التشجير بقيادة الرئيس بارك قبل و بعد
المصدر : رئيس الوزراء السابق غوه كون

نفذت الحكومة الكورية بناء السدود متعددة الأغراض للسيطرة على موارد الماء . وتسيطر هذه السدود على تدفق الماء ، و توفر الماء لحماية البيئة من الكوارث الطبيعية ، و تقوم بتجهيز الماء للاستخدامات الزراعية و الصناعية . وقد نتجت عن هذه السدود مقاطعات تم تجميعها في اماكن معينة ، و بحيرات مصنوعة من قبل الانسان ، و بالتالي فقد غيرت هذه السدود خارطة كوريا ، وساعدت على تطوير الجهود التي بذلتها كوريا لتعزيز موارد المياه السطحية ، و السيطرة على تدفق المياه من المصادر الأخرى .

وعلى وجه الخصوص ، أدى بناء نظام يوفر المياه الزراعية من موارد المياه الوفيرة الواقعة تحت ضفاف النهر ، من خلال استخدام المضخات وطرق الري الأخرى ، إلى زيادة معدل الإمداد الذاتي للمياه المتاحة لزراعة الأرز إلى حوالي ٩٠ في المائة (من نسبة ٤٨ في المائة في عام ١٩٦٧ إلى ٨٧ في المائة في عام ١٩٧٩).

يعد مشروع تجديد أربعة انهار للرئيس(لي ميونج باك) جزءا من جهود الحكومة للحد من مخاطر الفيضانات. فمن خلال شق حفر في ضفاف النهر، يتم تحسين القدرة على احتواء المياه داخل النهر نفسه. وهذا المشروع ذو مغزى لأنه يساهم في إستكمال انظمة إدارة المياه والغابات التي بدأها الرئيس بارك[٣١] . وثمة إجراء هام آخر لمشروع التشجير يتمثل في إدارة مزارعي القطع والحرق. ويقدر عدد هؤلاء المزارعين بحوالي ثلاثمائة ألف في عام ١٩٦٦. وحصلت الحكومة على الأراضي اللازمة لهؤلاء المزارعين لمساعدتهم على الاستقرار، وتوفير نفقات تنقلهم. ونتيجة لذلك اختفت الحقول الذابلة

و المحروقة وأصبحت في طي النسيان . وفي عام ١٩٧٧ اكتملت عملية إعادة التوطين و بناء المستوطنات وواصلت الحكومة الكورية جهودها من أجل أعمال الاستصلاح. ومع ذلك، كانت كتلة اليابسة في كوريا ما تزال محدودة جدا ؛ وبالتالي فإن مشروع الاستصلاح لم يسفر عن زيادة كبيرة في الأراضي المخصصة للزراعة ، كما كان مأمولاً منه .[٣٢]

حركة سايمول

لعبت حركة سايمول دورا هاما في تطوير هيئة التصنيع العسكري في كوريا. وقد بدأت سايمول كحركة تهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة الزراعية ، ولكن روح سايمول المستمدة من الاجتهاد والمساعدة الذاتية والتعاون كانت تسري في المنطقة الصناعية أيضا.

و استناداً الى المثل القائل : "السماء تساعد أولئك الذين يساعدون أنفسهم" ، فقد دفعت حركة سايمول الشعب الكوري إلى المشاركة في صنع خطتهم لتحسين مدنهم . و تبعاً لهذه الخطة جهزت الحكومة مواطنيها بالمواد الضرورية ،كالسمنت، لتعبيد الطرق و اعمار المنازل . وبالإضافة إلى ذلك، شكلت حملة تحسين الإنتاجية من أجل زيادة دخل الأسر الريفية جزءا هاما من نشاط حركة سايمول. وكان تحسين الظروف الصحية للقرى الزراعية أيضا دعامة أساسية للحركة.

وحتى يومنا هذا، حاولت بلدان كثيرة محاكاة حركة سايمول . وكانت الصين حريصة بشكل خاص على تبني هذه الحركة وحققت نتائج جيدة[٣٣] . و توسعت سايمول من حركة ، إلى مصنع حركة سايمول ، و اقترح موظفو المصنع افكاراً لتحسين الإنتاجية ، وتم وضع افكارهم موضع التنفيذ. وقد أدى ذلك إلى تحسين مناخ العمل في مرافق المصنع وتحسين إنتاجية العمل.

مشاركة السكان في حركة "سايمول"
المصدر : قاعدة بيانات تشوسونلوبو ، نيسان ١٩٧٢

إن "حركة سايمول" في اقتصاديات التنمية هي مفهوم شبيه بمفهوم "التنمية المجتمعية" . ويتم الترويج لها باعتبارها واحدة من قضايا السياسات الرئيسة من قبل بنوك التنمية المتعددة الأطراف، مثل البنك

الدولي. و التنمية المجتمعية هي التنمية الاجتماعية التي تقودها المنظمات غير الحكومية. وهكذا، فإن مفهوم التنمية المجتمعية يختلف عن النموذج الأولي لحركة سايمول القائم على الاجتهاد و المساعدة الذاتية.

وشجعت حركة سايمول المزارعين والمواطنين الكوريين الذين كانوا يعتبرون الفقر مصيرهم على تبني شعارات مثل : "يمكننا أن نعيش بشكل جيد" ، و "يمكننا أن نفعل ذلك" ، وعملت على غرس الثقة بانفسهم . و هذه الثقة كسرت موقف الانهزام النفسي لدى المواطنين ، الذي كان يمارس دورا سلبياً كلما واجهوا صعوبات ما ، وسمح بأن يكون لهم موقف إيجابي واستباقي.

وقدم هذا النوع من المواقف اساساً جيداً لكوريا لفتح عصر الاقتصاد. وحافظت حركة سايمول على مسافة معينة من السياسة ، وحافظت على سلامة حيادها . وعلى الرغم من وجود بعض التشوهات، فقد حافظت على موقف محايد سياسيا بشكل عام.

وتستحق حركة سايمول الحفاظ عليها باعتبارها تراث روحي لكوريا. وبالتالي، هناك حاجة إلى بحوث موسعة وتوثيق حول حركة سايمول، بما في ذلك الفلسفة والمفاهيم الأساسية والتطبيق، وما إلى ذلك. وعندها فقط يمكن أن يتم بث روح سايمول من الاجتهاد والمساعدة الذاتية والتعاون كقيمة مشتركة تتجاوز المساحة و الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ذلك سيساعد على توفير التدريب المناسب للمسؤولين والناشطين المدنيين من البلدان النامية الذين يرغبون في التعرف على حركة سايمول.

إن حركة سايمول هي أحد المعالم الهامة في تنمية الاقتصاد الكوري، و كان لها تأثيرعلى المناطق الحضرية وكذلك المناطق الريفية، وعلى سكان المدن والمزارعين. وقد جعلت الحكومة الكورية أسبوعا لتعلم "روح سايمول" ، وقتاً إلزامياً لمسؤوليها. أيضا، كان مطلوبا من المسؤولين المعتمدين حديثا استكمال تعليم حركة "سايمول" كخطوة أولى من متطلبات التدريب الخاصة بهم. واحدة من أوجه القصور في هذه الحركة كانت مصانع سيمول الريفية. فقد قامت الحكومة ببناء مصانع في المناطق الريفية كجزء من المشاريع المدرة للدخل . لكنها لم تنجح بشكل كاف نتيجة الصعوبات التي واجهتها في توفير المتخصصين ، والتحديات المرتبطة بمواجهة التكاليف اللوجستيةالمرتفعة.

إن حركة سايمول لم تجدد عقليات المواطنين فحسب، بل عززت أيضا بناء الأمة من خلال تشديد الإحساس بالتضامن بين المناطق المختلفة . وفي المؤتمر الوطني لقادة حركة سايمول ، اجتمع ممثلون لديهم ولايات متماثلة من جميع أنحاء البلد لتبادل الافكار وتشجيع بعضهم البعض. ونتيجة لذلك، خلقت حركة سايمول شعورا بوحدة الشعب ، من خلال تغيير المشاعر العدائية بين المناطق إلى منافسات بناءة.

محاكاة الإقتصاد الكوري

- تغير المناخ

عندما كان الاقتصاد الكوري ينمو بسرعة لم يكن هناك منظمة للتجارة العالمية(WTO). ولم تكن هناك مؤسسات أخرى مثل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، أو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (EBRP) . وقد لعبت منظمات مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (USAID) دورا محوريا في تقديم المساعدة الإنمائية ، حيث قامت منظمات المعونة الدولية خلال ذلك الوقت بتوفير رؤوس الأموال التي تركز على تطوير البنية التحتية ، وشاركت بنشاط في تشييدها ، كما خصصت هذه المنظمات الكثير من وقتها لتعليم المكلفين بوضع السياسات الصناعية وفي إنشاء النظم المالية.

وفي أواخر حقبة سقوط جدار برلين، أصبحت منظمات المساعدات الدولية أقل حماسا بكثير فيما يتعلق بالسياسات الصناعية، وبدأت تتبنى سياسات لدعم مبادرة القطاع الخاص الرامية إلى إنشاء مشروعات البنى التحتية ، وأكدت على دور القطاع الخاص في انجاح هذه المشروعات . ولم يعد توجه سياسات المساعدة الإنمائية الرسمية للمؤسسات الدولية يدعم إنشاء قواعد صناعية ، بل يدعم تطور النظام المالي.

ويمكن تفسير هذا التحول في التوجهات بعدة طرق. أحد التفسيرات يركزعلى تجاوز المنافسين . من الممكن أن البلدان المتقدمة لا تريد أن تكون البلدان النامية منافسة لها. وهناك تفسير آخر هو أن سياسات المعونة في البلدان المتقدمة تتفق مع هياكلها الصناعية المتغيرة التي تركز على الميادين الخدمية مثل الخدمات القانونية والاستشارية والمحاسبية ، وما إلى ذلك. وفي كلتا الحالتين، سيكون التركيز على خدمة مصالح البلدان المتقدمة النمو سياسة مناسبة ومقبولة حتى من الناحية الفكرية .[٣٤]

ونجد المثال على ذلك في المجال المالي . فقد شدد البنك الدولي في الماضي على أهمية تعبئة المدخرات المحلية وتعزيز أسواق رأس المال. وهناك قيود واضحة يتم فرضها على البلدان النامية إذا ما قررت الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لتمويل التنمية الاقتصادية. وقد شدد البنك الدولي مؤخرا على إمكانية الحصول على التمويل. و يمكن أن يفهم من ذلك على أنه فكرة موجهة نحو خدمة العملاء في جانب من جوانبه ، ولكنه ليس نهجا ودياً للتنمية في كل الأحوال .

ويقوم النهج التقليدي الذي يركز على تعبئة المدخرات المحلية ، على قيام الشركات بجمع الأموال لتمويل بناء القواعد الصناعية والهياكل الأساسية اللازمة . ومع ذلك، فإن اعتماد نهج التمويل سيجعل التركيز منصبّاً على التمويل الاستهلاكي . وفي حين أن تعبئة المدخرات المحلية تنطوي على تطوير الحكومة للنظام المالي، فإن الحصول على التمويل يعني أن القطاع الخاص سيلعب الدور الرئيس في تشغيل الشبكة المالية.

وفي المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية ، لا سيما عندما يتم تحرير الأسواق المالية ، فإن المؤسسات المالية الأجنبية ستسيطرعلى القطاع الخاص . وعندما تديرالمؤسسات المالية الأجنبية الشبكات المالية ، فإنها لن تدير هذه الشبكات لدعم التنمية في البلاد ، وليس هناك من حق يتيح لنا أن نسألهم لماذا يفعلون ذلك. وستقوم المؤسسات المالية الأجنبية بإدارة أموالها في إطار استراتيجية عالمية ، مما يعني أنه قد يتم إهمال البلدان النامية. إنّ علينا أن نعترف بذلك. وخلال فترة ولايتي في البنك الدولي، شغلت منصب رئيس اللجنة المخصصة (المكونة من ستة مديرين تنفيذيين) لتعديل استراتيجية القطاع المالي . وأسندت إلى هذه اللجنة مهمة المساعدة على إنشاء نظام مالي توكل الحكومة ادارته إلى الجهة المسؤولة في البنك الدولي) . لذا ينبغي أن تعود منظمات المعونة الدولية

إلى النهج الذي اعتمدته لدعم التنمية الاقتصادية في كوريا، وذلك لأن من الصعوبة بمكان امكانية تحقيق كوريا الثانية أو الثالثة من خلال برنامج العمل السلبي الحالي.

ويمكن أن يكون وجود منظمة التجارة العالمية (WTO) بمثابة عقبة أمام الدول النامية. ومنظمة التجارة العالمية هي منظمة مسؤولة عن السوق، وهي تلعب دورا مهما في تحرير التجارة والعولمة، على الرغم من أن تأثيرها قد تراجع مع اقتراب محادثات الدوحة الأخيرة من الجمود. و لأحكام هذه المنظمة أعباء يتم فرضها على البلدان النامية بطريقتين: أولا: من الصعب على البلدان النامية أن تفتح أسواق السلع الأساسية إلى جانب حاجتها لتطوير العملية الصناعية فيها . إنّ مكاسب التنمية الصناعية تتحقق من خلال حماية الصناعات الوليدة ، والتي لم تعد متاحة الآن ، كما كانت من قبل. وثانيا : يجب أن يتم تقديم اعانات مالية أو اعفاءات ضريبية لدعم صناعات معينة ، إذا طبقت الدول أنظمة إعانات مالية خاصة بذلك . وهنا يتعين على البلدان النامية تحمل العبء المالي الهائل المتمثل في دعم الصناعات بأكملها بالتساوي في المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية. وهنا قد تسأل : "ماذا لو أنّ هذه البلدان لن يسمح لها بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية ؟". إنّ الفشل في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيجعل هذه البلدان منبوذة من قبل المجتمع الدولي ؛ وبالتالي، لن تكون أمامها خيارات أخرى متاحة غير الانضمام الى هذه المنظمة ، والتقيد باحكامها.

وتتبنى منظمة التجارة العالمية أيضا الدعوة إلى فتح القطاع المالي والحسابات الرأسمالية. وتود حكومات البلدان النامية أن يكون لديها بعض الوقت لتطوير مؤسساتها المالية الخاصة، ولكن ليس هناك مجال كبير للتوصل إلى حل توفيقي بهذا الصدد. وتأمل هذه الحكومات أيضا في وضع قيود على الاستثمارات الأجنبية لتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية و حركة رأس المال ، ولكن لديها خيارات محدودة بهذا الشأن . لذلك تتقلب أسعار الصرف وأسعار الأسهم بشكل كبير وفقا لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية في العديد من الاقتصادات النامية. إنّ هذا يجعل بيئة إدارة الشركات في البلدان النامية بيئة صعبة جداً ، كما يهدد ذلك استقرار الاقتصاد الكلي أيضا.

وعلى الرغم من أن لدى كوريا الوقت الكافي لتحرير تحرير أسواقها المالية والسلع الأساسية، إلا أن كوريا مرت بأزمة اقتصادية في عام ١٩٩٧. ويمكن أن يشكل التركيز على التجارة الحرة من جانب منظمة التجارة العالمية عبئا كبيرا على البلدان النامية.

يمكن لموقف البلدان المتقدمة النمو بشأن تغير المناخ ان يشكل عبئا كبيرا على البلدان النامية. ويمكن فرض رسوم جمركية ثقيلة على صادرات البلدان النامية التي لديها عدد أقل من الضوابط الصارمة على انبعاثات الكربون. ويمكن فرض تعريفات إضافية بسبب الاختلافات بين مدى نطاق لوائح انبعاثات الكربون، والمعروفة أيضا باسم التدابير الحدودية. وإذا دفعت البلدان النامية عشرة سنتات للامتثال لانظمة انبعاثات الكربون ، ودفعت البلدان المتقدمة عشرين سنتا لنفس المنتج كتكلفة امتثال تنظيمي، سيتم فرض ١٠ سنتات من التعريفات الاضافية على المنتجات المصنوعة في البلدان النامية. إن البلدان النامية، التي تدعي تحملها لمسؤوليتها التاريخية، تحتج ضد منطق البلدان المتقدمة النمو. وهم يصرون على أن الغازات الدفيئة التي تسببت بها البلدان المتقدمة النمو في عملية التصنيع الماضية ، تسببت في التغيرات المناخية الحالية . ولذلك يجب أن تكون البلدان المتقدمة أكثر سخاء من البلدان النامية ، وأن تتحمل مسؤولية إضافية. ومع ذلك، فإن الواقع الراهن يبرهن أن البلدان المتقدمة النمو ليست على استعداد لدفع ثمن المظالم البيئية الماضية، وأنها ليست سخية كما كانت في الماضي. وبما أن هذه الاقتصادات المتقدمة تواجه تحديات بسبب انخفاض النمو وارتفاع معدلات البطالة ، إلى جانب نضوج الرأسمالية ، وبلوغها أوسع مدياتها ، يواجه السياسيون صعوبات في إقناع الشعب بزيادة ميزانيات المعونة. وللحفاظ على الوضع الراهن، ينبغي أن تزداد ميزانيات المعونة نظريا وفقا لمعدل

التضخم والنمو الاقتصادي. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن ميزانيات المعونة ستنخفض من الناحية النسبية .

وعلينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار أن النطاق الواسع للأنشطة الاستثمارية المضاربة أصبح عاملا يعيق التنمية الاقتصادية. في كتابه عن مشكلة الجوع عام ١٩٩٩، أوضح (جان زيجلر) أن الجوع العالمي هو جزء من مشكلة هيكلية وليست مشكلة اقتصادية ، وأن الوحشية القائمة في قلب الرأسمالية تسببت في تشويه توزيع الغذاء على النطاق العالمي . [٣٥] إن حجته راسخة ، ولكنها ليست واضحة ، فهناك دلائل على انخراط رأس المال في أسواق النفط الخام والحبوب والصفقات الآجلة. وإذا تغيرت أسعار النفط الخام والحبوب بسرعة عن طريق المضاربة المالية، فإنها يمكن أن تشكل تهديدا للبلدان النامية أيضا.

- الدراية الفنية لوضع المعايير

يمكن تقسيم المسؤولين في البلدان النامية الذين يفهمون عملية التنمية الاقتصادية والظروف الدولية المختلفة التي واجهتها كوريا خلال نموها إلى مجموعتين: مجموعة أكثر ثقة، تعتقد أنها يمكنها أن تتطور مثل كوريا ، في حين أن المجموعة الأخرى هي أكثر احباطاً وتثبيطاً للعزائم ، وهي تعتقد أن الامر سيستغرق وقتا طويلا لفهم التجربة ومحاكاتها ، و في كل الأحوال سيكون من الصعب جدا عليك أن تكون مثل كوريا.

وتختلف هاتان المجموعتان وفقا لحالة بلدانهما أو وجهات نظرهما المختلفة للتنمية الاقتصادية الكورية. إذا طلب من بلد ان يذكرالعوامل المشجعة التي يمكن أن تحاكي نمو كوريا ، قد يجادل بأن كوريا قد بدأت من الصفر نتيجة لتشويه الحقبة الاستعمارية والدمار الناجم عن الحرب الكورية. بل إن حجم كوريا صغير جدا ولا توجد فيها موارد طبيعية. وعلى سبيل المقارنة ، فقد تكون للبلد أيضاً مساحة واسعة جداً من الأراضي ، وموارد طبيعية وفيرة ، كما أن لديه منظمات دولية وبلدان تقدم المساعدة. كما أنّ شباب البلاد أيضا لديهم رغبة قوية للتعلم ، و قد يكون له زعيم أظهر قدرات قيادية كبيرة حتى الآن.

ومن ناحية أخرى، هناك عوامل تجعل البلد يفكر بتشاؤم. توحيد الأمة أمر صعب جدا، لأن هناك عداء شديد بين القبائل. ومن الصعب تأمين قيادة فعالة بسبب السياسة غير المستقرة. منظمات المعونة الدولية لم تعد سخية بما فيه الكفاية لتوفير الأموال اللازمة . هناك صعوبة في بناء قاعدة صناعية لأن تعزيز الصناعات الناشئة عن طريق السياسة التجارية الوقائية لم يعد سهلا ومتاحاً في ظل احكام منظمة التجارة العالمية.

لقد أعطى نجاح الاقتصاد الكوري أحلاماً وآمالاً كبيرة لكثير من البلدان النامية. ولكن إذا نظرتم عن كثب، فإن عملية التنمية الاقتصادية في كوريا ليست مهمة سهلة ، لكنها ليست مستحيلة. إنه هدف من المؤكد أنه سيتحقق من خلال التصميم والمحاولات المستمرة.

ومما يؤسف له أنه لا توجد ظروف وعوامل مؤاتية ينبغي أن يتمتع بها بلدٌ ما ، كما كان ذلك ممكناً و مؤاتياً خلال مرحلة التنمية الكورية. وتشمل هذه العوامل ما يلي: التنافس على المعونة بين معسكرات الشرق والغرب الناجمة عن الحرب الباردة، وعدد أقل من المنافسين في مجال الصادرات الصناعية (اعتمدت بلدان نامية أخرى استراتيجية احلال الواردات الصناعية ، و واجهت الصين حالة من عدم اليقين خلال الثورة الثقافية) ، ولا توجد مؤسسات دولية لتنظيم التجارة مثل منظمة التجارة العالمية. وعلى النقيض من ذلك ، لا توجد الآن سوى حالات محدودة يعتمد فيها التطور في البلدان النامية

بشكل كبيرعلى المعونة الروتينية المقدمة من قبل البلدان المتقدمة النمو . و تعد الصين الآن منافساً عملاقاً، حيث تقوم بانتاج سلع ذات جودة عالية ورخيصة ومتاحة في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحرير التجارة وفتح الأسواق المالية تحت رعاية منظمة التجارة العالمية ، و "اجماع واشنطن" هو من يتحكم في العالم حالياً .ونحن نعلم أنه من الصعب حقا التنافس مع المنتجات الصينية ، إلا إذا كان للبلد بالفعل تكنولوجيا خاصة به، ويحتل مركزا مهيمنا في السوق العالمية ذات الصلة . ثم ماذا يمكن أن ينجز بعد ذلك ؟ كيف يمكن أن يتبع كل ذلك نجاحات ملموسة بالاعتماد على خطى النجاح التي سار عليها الاقتصاد الكوري؟

وتتمثل المهمة الأولى في تحليل مجالات الميزة النسبية الدولية المتوفرة في كل بلد بدقة. فإذا كان هناك مجال لتحقيق ميزة نسبية في مجال ما ، يمكننا أن نبدأ من هناك. او يجب علينا البحث في المجال الذي يمكن أن يشكل بسرعة كبيرة ميزة نسبية بالنسبة لنا . وما لم نركز على المجالات ذات الميزة النسبية، فإن هناك احتمال كبير بالنسبة لنا أن نقع في فخ الديون. وهذا ما يعادل افتتاح مطعم جديد وبيع اطباق الطعام في مكان مكتظ بالعديد من المطاعم المعروفة بالفعل. ولا يمكن لبعض البلدان أن تكسر الأغلال التي تعاني منها عادة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ، لأن هذه البلدان لا تستطيع أن تجد مجالات ذات ميزة نسبية خاصة بها ، أو أنها لم تركز على هذه المجالات بكل مالديها من امكانات وموارد وطنية.

والمهمة الثانية هي البحث عن المجالات التي يمكن أن تتوفر فيها الميزة النسبية باستمرار. وتتمتع بعض البلدان بمجالات ذات ميزة نسبية ، مثل الظروف الملائمة لانتاج المحاصيل ثلاثية المواسم ، والاحتياطيات النفطية الهائلة. ومع ذلك، يمكن لمعظم البلدان التي لا تتمتع بمزايا معينة أن تخلق مجالاتها الخاصة بها ، مثل بناء الصناعات الخفيفة باستخدام موارد بشرية وفيرة. وهي استراتيجية جديرة بالاهتمام لحماية الصناعات الوليدة ، من خلال فرض معدلات مرتفعة من التعريفات الكمركية على السلع المنافسة للمنتجات المحلية في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية مثل ماحدث في كوريا.

نلاحظ أن حظا سعيدا ، مقروناً بجهود ضخمة بذلها قادة الامة كانت عوامل هامة وراء النجاح المتحقق في الاقتصاد الكوري . فإذا كان هناك بلد يتمتع بذات الظروف التي كانت عليها كوريا في الستينيات من القرن الماضي ، فإن هذا البلد سيحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق النتائج ذاتها.

ولكن فرص تكرار نجاح التجربة الكورية ليست قاتمة لهذا الحدّ ، لأن العديد من البلدان لديها موارد طبيعية أكثر مما لدى كوريا. وفي هذا الصدد ، فإن معظم البلدان النامية ستبدأ من مرحلة متقدمة على المرحلة التي كانت فيها كوريا قبل التحديث. وعلاوة على ذلك، فإن التطورات في مجال البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصالات والبنية التحتية للنقل قد زادت من فعالية وكفاءة التعليم ، مما يجعل تدريب الموارد البشرية أسهل بكثير مما كان عليه.

وآخر ما أود أن أذكره هنا ، هو أن البلدان النامية عليها أن تبذل قصارى جهودها للانضمام إلى الشبكات الدولية لتقاسم الإنتاج من أجل تنمية اقتصاداتها. وفي الآونة الأخيرة، أنشأت الشركات العالمية الكبرى النظم الإيكولوجية التجارية الدولية ، واستخدمت شركات من بلدان مختلفة كشركاء استراتيجيين. ومن المهم جدا بالنسبة للبلدان النامية أن تبذل جهودا خاصة لكي تصبح جزءاً من هذه النظم الإيكولوجية التجارية .ويمكن أن يساعد النظام الإيكولوجي هذه البلدان على أن تكون رائدة في أسواق التصدير ، وأن تشارك في التدريب المهني الأكثر تطوراً . إن الدول النامية التي تحاول تطوير الصناعات التي تتطلب عمالة بسيطة أولا، والتحول في نهاية المطاف نحو مجالات أكثر تعقيدا سوف

تحصل بالتأكيد على نتائج عظيمة. وهناك فرص أخرى يتيحها ارتباط شبكات التجارة الدولية مع الشركات الكبرى في العالم. ويمكن للشركات المتوسطة الحجم أن تكون شريكة جيدة في ذلك ، لأنها تحاول أيضا إيجاد قواعد إنتاجية لتحسين قدرتها التنافسية عن طريق توزيع العمليات الصناعية في بلدان كثيرة أيضا .وبحلول الوقت الذي بدأت فيه كوريا عملية التنمية الاقتصادية، لم يكن هناك تقسيم دولي دقيق و واضح و تفصيلي للعمل. ولذلك فإن النسق التطوري لنظم تقاسم الإنتاج الدولية يوفر الآن بيئة أفضل. ويتعين على البلدان النامية أن تركز على الشركات التي يمكن أن تشكل جزءاً فاعلاً في شبكات التجارة الدولية. ويتعين عليها أن تبذل جهودا متعددة الأطراف لإقامة شبكات دولية من خلال التعاون مع شركات مستعدة للتعاون معها في البلدان المستهدفة. على سبيل المثال، يمكن للبلدان النامية تقديم عروض استثمارية ، أو قنوات اتصال مفتوحة مع السلطات المسؤولة في البلدان المستهدفة.

و أخيراً، أقترح اجراء دراسة شاملة للسياسات التي اعتمدتها كوريا في عملية التنمية الاقتصادية ، مثل مراقبة التبادلات الخارجية ، وإدارة السيولة ، وتعبئة المدخرات المحلية ، وتسريع البحث والتطوير ، وتدريب الموارد البشرية الصناعية المتخصصة ، وتطبيق هذه السياسات بشكل مباشر ، أو تعديلها استنادا لواقع البلد النامي وظروفه الخاصة.

الجزء الرابع
أصـــوات كـــوريـــا

إذا رغبت كثير من البلدان النامية في اتباع مسار الاقتصاد الكوري، فما هو نوع الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها كوريا؟ أي نوع من النهج والبرامج يجب أن تقودها كوريا؟ أولاً، يستطيع الكوريون نقل خبرتهم الإنمائية . إنّ برنامج تشارك المعرفة الكوري (KSP) ، هو ما تقوم به الدولة الآن كتنفيذ فعال لتحقيق هذه الغاية .ومع ذلك فإن هذا البرنامج لا يحقق لوحده مكاسب كافية لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ الوصفة الكورية للنجاح الاقتصادي . فهذه الوصفة تحتاج إلى مشاريع مشتركة أكثر تحديدا. ومن بين العوامل الأربعة للنجاح الاقتصادي في كوريا المذكورة في الفصول السابقة (خطط التنمية الاقتصادية المعدة بشكل جيد ، والحكومة المختصة والنزيهة ، والقيادة الفعالة والقوية ، وتوفر مصادر التمويل)، يمكن لكوريا مساعدة الدول النامية الأخرى في مجالات تخطيط وتمويل التنمية الاقتصادية .

وفي الوقت ذاته ، فإن إنشاء حكومة كفؤة ونزيهة ، وتحسين نمط قيادة بلد ما ، هي من المهام التي ينبغي أن تواصلها شعوب البلدان النامية باصرار ، لأن المساعدة الخارجية في مثل هذه القضايا لا يمكن أن يكون لها سوى آثار محدودة. ولا تزال هناك مجالات يمكن أن تساعد فيها وكالات المعونة الدولية والبلدان المتقدمة ، بما فيها كوريا، مثل تعليم وتدريب موظفي الخدمة المدنية، وبناء القدرات. بيد أن التمويل له أهمية قصوى في التنمية الاقتصادية. وهذا ما يزعج الدول النامية أكثر من غيرها. وعلاوة على ذلك، فإنهم بحاجة إلى مواكبة التغيرات التي حدثت مؤخرا في توجهات منح المساعدات التي تقدمها وكالات المعونة الدولية، والتي أعادت توجيه مساعداتها من خلال التركيز بشكل أكبر على مجالات التنمية الاجتماعية.

وفي هذه الظروف، ما هو نوع الأدوار المحددة التي يمكن أن تقوم بها كوريا؟ كيف يمكن لكوريا مساعدة الدول النامية الأخرى على تحقيق أحلام التنمية؟ ما الذي يجب القيام به لإقناع اصحاب الآراء التقليدية بالتعاطف مع أشكال المساعدات التي تريدها الدول النامية؟ كل هذه الأسئلة لا تسفر عن إجابات سهلة ، لكنها لا تزال تستحق الذكر. إنّ كوريا تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة تأثيرها واسماع صوتها في الساحة الدولية ، لتهذيب وتشذيب المطالب والتوجهات الليبرالية الجديدة في مؤسسات المعونة الدولية والبلدان المتقدمة ، من اجل التحرك بشجاعة نحو نظام السوق والخصخصة وإلغاء الضوابط التنظيمية في البلدان النامية .

تحسين برنامج تشارك المعرفة

يبدو أن عددا كبيرا من الدول النامية قد استفاد من برنامج تشارك المعرفة الكوري (KSP). ويهدف هذا البرنامج إلى نقل تجربة التنمية الكورية وتعزيز ثقة الدول المستقبلة به ، حتى يمكنها أيضا أن تحقق ما أنجزته كوريا. ويلهم هذا البرنامج واضعي السياسات ، ويقترح أفكارا للسياسة العامة للنظر فيها. غير أن صانعي السياسات في البلدان التي استفادت من برنامج " تشارك المعرفة " أشاروا إلى أن "برنامج تشارك المعرفة" لا يقدم تدابير تفصيلية لبناء قواعد صناعية ، بسبب التركيز بشكل أكبر على النهج والنظرة الكلية. ويمكن معالجة هذه المسألة عن طريق تقسيم المكاسب إلى فئتين مختلفتين. وبشكل أكثر تحديدا، يصبح المكسب الحالي هو الدورات التمهيدية التي يقيمها البرنامج ، في حين أن الدورات المكثفة والمتقدمة التي يديرها خبراء في مختلف المجالات ، بما في ذلك الهندسة ، ستكون مفتوحة ، بحيث يمكن لجميع الاطراف المشاركة فيها.

إنّ دورات مكثفة لنقل المعرفة الاكثر تقدما يجب أن تحدد أولا موضوع الحالة. إنشاء السدود ومحطات الطاقة الحرارية والسكك الحديدية وإدارة الموارد المائية وإدخال ضريبة القيمة المضافة وتنفيذ الضوابط الرسمية هي بعض الامثلة على ذلك . ثم يتم إدراج الحالات ذات الصلة بكوريا، وتقديم الخبراء في مختلف المجالات (الخبرات الأساسية ، المتقاعدين المتخصصين في المجالات ذات الصلة) ، كما يجب أن يشارك في هذه الدورات كمستشارين للتعليم النظري والتدريب العملي علماء ومهندسين ومسؤولين على مستوى العمل ، لتلبية احتياجات البلدان النامية للحصول على تفاصيل عملية وأكثر واقعية. إنّ وكالة التعاون الدولي الكورية (KOICA) تقدم حاليا برامج مماثلة، مثل برامج تطوير دراسات الجدوى الاقتصادية ، أو تثقيف وتدريب الموظفين المدنيين للدول النامية .غير أنه نظرا لأن هذه البرامج تقدم بشكل خاص بناء على طلب من الدول النامية، فإن تكامل البرامج وتنظيمها قابلان للعديل والتطوير . و إذا كان برنامج تشارك المعرفة الكوري يسيطر على ، ويدير الأنشطة الشاملة لدعم الدول النامية، بما في ذلك تلك التي تقدمها وتشرف عليها وكالة التعاون الكورية ، فان من الممكن تعزيز فعالية الخدمات الاستشارية للتنمية. وإذا تم تنسيق أنشطة الكيانين بهذه الطريقة ، يمكن للأطراف المعنية الاستمرار في العمل بشكل مستقل ، في حين أن مشاريع نقل المعرفة سوف تصبح أكثر تنظيما وتطوراً ، كما سيتم التخلص من البرامج الزائدة عن الحاجة.

و بالإضافة إلى تقديم قائمة من الأحداث التاريخية والبيانات الإحصائية من الاقتصاد الكوري، ينبغي أن يوفر برنامج تشارك المعرفة تحليلاً معمقا للدروس المستفادة والإخفاقات التي يعاني منها. وبدلا من الاعتماد على النهج الفردي في اداء مهام محددة، ينبغي أن يسعى مقدمو الخدمات الاستشارية ، من الاستشاريين المشاركين في هذا البرنامج ، إلى وضع نظم موضوعية موحدة. وهذا يتطلب قدرا كبيرا من الوقت والجهد ، لأن هذه مهمة واسعة النطاق تتطلب الاهتمام والدعم على النطاق الحكومي . ولا بد هنا من مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز خدمات برنامج تشارك المعرفة. و بنفس القدر، ينبغي مواصلة الجهود لتنظيم عملية التنمية الاقتصادية في كوريا - لتراكم الخبرة العملية. وستطلب البلدان النامية التي ترغب في معرفة المزيد عن كوريا في المدة من ١٩٦٠ إلى التسعينيات من القرن العشرين ، معرفة المزيد عن تجربتنا في القرن الحادي والعشرين.

تاريخ التنمية الصناعية والتكنولوجية

يمكن لكوريا أن توفر مجموعة متنوعة من الخدمات للبلدان النامية. و يمكن ان يتم ذلك من خلال خدمات معينة ، مثل تقديم المشورة في مجال السياسة العامة (عن طريق برنامج تشارك المعرفة الكوري) . ان المساعدة التقنية التي تقدمها كوريا حول بناء المؤسسات ونقل التكنولوجيا، يمكن أن تساعد البلدان النامية على وضع وتنفيذ سياساتها الصناعية الخاصة بها. ويمكنها أيضا أن تساعد في وضع برامج تعليمية وتدريبية لتعزيز الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية. وإلى جانب هذه الخدمات، فإن توفير مواد للقراءة للبلدان النامية هو شكل آخر من أشكال الخدمات التي ينبغي أن توليها كوريا اهتماما إيجابيا. وينبغي كتابة مجموعة متنوعة من التقارير والكتب عن عملية التنمية الاقتصادية في كوريا . ومن بين أمور أخرى، ينبغي تقديم عرض واضح وتفصيلي عن تاريخ التطور الصناعي والتكنولوجي في كوريا.

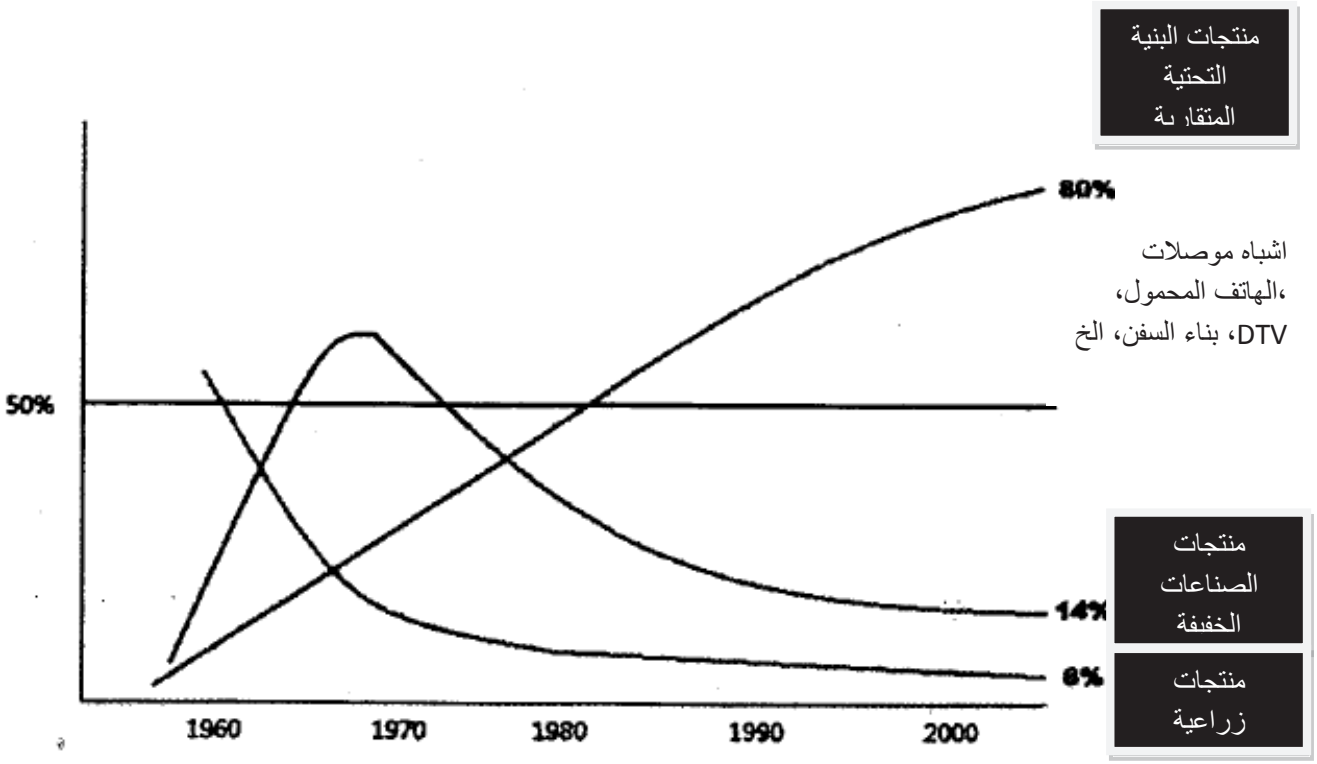

- مع تقدم خطة التنمية الاقتصادية، تحولت السلع التي كانت تشكل أكبر الصادرات من الزراعة ومصائد الأسماك إلى السلع الصناعية، ومن السلع الكيميائية الخفيفة إلى الثقيلة.
- في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية، تم التركيز على الصناعات الخفيفة التي تستفيد من قوة العمل البسيطة، مع صناعات مثل الباروكات و رقائق الخشب و المنسوجات والملابس التي كانت تعمل كواجهات فاعلة رئيسة في صناعة التصدير.
- ولكن مع استمرار النمو الاقتصادي بدأ التراكم التدريجي لاقتصاد التكنولوجيا يشهد ارتفاعا في صادرات السيارات في أوائل الثمانينيات وأدى ذلك إلى زيادة السلع الصناعية الكيماوية الثقيلة وإلى انتاج أحدث السلع القائمة على التكنولوجيا مثل أشباه الموصلات في التسعينيات.

الإنتقال من الصناعات الخفيفة الى الصناعات الثقيلة

يجب توثيق جهود التنمية ذات الصلة بالتطورات التكنولوجية لصناعات محددة ، وأدوار الحكومة في هذه العمليات (دعم عمليات جهود البحث والتطوير، تطوير انظمة الضرائب والتمويل، والتشريعات والمراجعات القانونية)، وقصص النجاح حول استراتيجيات التسويق والتمويل للشركات الخاصة وتطوير أسواقها في الخارج ، في تقارير منظمة أو كتب قصص توثق هذه الوقائع بحيث تصبح اطاراً مرجعياً أساسياً للمسؤولين الحكوميين والقادة السياسيين ورجال الأعمال في بقية الأمم النامية. في العديد من اللقاءات مع كبار المسؤولين الحكوميين في هذه الدول، أعرب هؤلاء عن مصلحتهم الراسخة في تعلم الكيفية التي حققت بها كوريا تطورها الصناعي. إن سياسات الاقتصاد الكلي في كوريا لديها الكثير مما يمكن أن تقدمه للبلدان النامية . والسياسات التدريجية لفتح الأسواق، والرقابة الصارمة على النقد الأجنبي والعرض النقدي، والجهود المبذولة للحفاظ على السلامة المالية العامة ، هي بعض مواضيع الاقتصاد الكلي التي ينبغي للبلدان النامية أن تراعيها بعناية. ومع ذلك، فإن التنفيذ الماهر لسياسات الاقتصاد الكلي ليس سوى أحد العوامل الضرورية لبلد ما ليصبح غنيا ومزدهرا. بل إن ما يقرر مصير الرخاء الوطني هو ما إذا كانت البلاد قد عززت بنجاح صناعاتها التنافسية.

ولتحقيق دورها التوجيهي لمتابعيها في العالم، يجب تسجيل تاريخ التطور الصناعي والتكنولوجي الكوري في كتابات منظمة وعرضها على أتباعها كمرجع. و في كوريا، تمثل الجمعيات والنقابات التي تمثل مصالح الصناعات مراكز اتصال بين الشركات وبين الصناعة والحكومة، وتقدم اقتراحات سياسية وبيانات إحصائية إلى الحكومة. وإذا كانت هذه الجمعيات والنقابات تتعاون مع الحكومة والعلماء، فإن الكشف المكتوب عن التاريخ الصناعي والتكنولوجي للأمة لن يكون على هذا المستوى من العمل الشاق . [٣٦]

بطبيعة الحال، فإن تاريخ التنمية الصناعية والتكنولوجية في كوريا لا يملك جميع الإجابات التي تناسب متغيرات المشهد العالمي. لقد تقدمت التقنيات كما شهدنا في ثورة تكنولوجيا المعلومات. وعلى وجه الخصوص، تغير النظام الاقتصادي العالمي بشكل خاص مع ظهور منظمة التجارة العالمية. كما تغيرت شروط المنافسة مع ظهور الصين كحلقة عمل عالمية. ومع ذلك، فإن قصص التقدم الصناعي والتكنولوجي في كوريا، إذا ما تم تحليلها من وجهة نظر كل بلد من البلدان النامية في ظل ظروفه وأهدافه الخاصة ، ستؤدي إلى مجموعة واسعة من الآثار والأفكار المفيدة. إنّ المناقشات بين صانعي السياسات في الدول النامية ، واقرانهم من الكوريين ستتيح الحصول على نتائج التحليل الذي يجريه خبراء الدول النامية بهذا الصدد ، و سيؤدي ذلك إلى استنباط المزيد من الدروس و الأفكار القيمة . وعلاوة على ذلك، يمكن للمشاركين في هذه المناقشات أن يضعوا دليلا لخطط العمل المقبلة من خلال نتائج هذه المناقشات ذاتها.

وعلى الرغم من بديهية ذلك ، يمكننا تكرار القول بإنّ من المهم بالنسبة للخبراء الكوريين وصانعي السياسات في البلدان النامية أن تعقد اجتماعات متكررة للمناقشات ، و إنه إذا كانت المواد المستخدمة كأساس لمثل هذه المناقشات لا وجود لها ولا مضمون ، سيكون من الصعب استخلاص نتائج ذات مغزى من هذه المناقشات. و بذلك سيكون استعراض تاريخ تطور الصناعات والتكنولوجيات العالمية ذات المستوى العالمي المكتوبة في التقارير والكتب بمثابة نقطة انطلاق جيدة للمناقشات حول النتائج.

الحفاظ على التكنولوجيا المناسبة ، ونشرها

إن أحد خصائص أو مزايا الاقتصاد الكوري هو هيكله الصناعي المتنوع. وليس هناك بلد آخر في العالم لديه صناعات متنوعة مثلما هو الحال في كوريا. إنّ الصناعة التحويلية الكورية لديها نطاق واسع للعمل ، بدءاً من النسيج إلى البطاريات الثانوية المتطورة. لذا فان كوريا يمكن أن تكون مثالا مرجعياً للتصنيع ، ويمكن أن تضطلع بدور المعلم لتكنولوجيا التصنيع أيضاً. إنّ لدى كوريا أيضا تاريخ حي حول خطوات التقدم التكنولوجي في الصناعة الفردية (الحرفية). فالموارد البشرية التي أدت إلى التقدم التكنولوجي لا تزال نشطة في مواقع العمل ، أو لا تزال قادرة على أن تكون نشطة حتى لو تقاعدت عن العمل . وهكذا، فإن كوريا هي في موقعها الصحيح لتدريس تكنولوجيات التصنيع للبلدان النامية. ولتحقيق ذلك فعلياً ، يتعين عليها أن تقدم قائمة بالتكنولوجيات التي يمكن نقلها إلى البلدان النامية، وأن تدير هذه التكنولوجيات عن طريق توحيد محتوياتها . ويمكن أن تحتاج كوريا في هذا الصدد إلى وضع قائمة بالموارد البشرية المؤهلة لتدريس تكنولوجيات معينة.

لا يمكننا أن نتوقع أن يتم الانتهاء من هذا العمل من قبل الشركات فقط، اذ يجب على الحكومة المضي قدما لقيادة العمل من وجهة نظر الشركات ايضاً . و إذا كانت الحكومات في كل من الدول النامية والمتقدمة تنسق معاً لخلق بيئة صديقة للأعمال في البلدان النامية ، فيمكن عندها للشركات نقل التكنولوجيا المناسبة والبحث عن فرص عمل جديدة. ويتطلب العمل في هذا المجال الخاص مزيداً التعاون بين الحكومة والصناعات ؛ حيث تقوم الحكومة بالقيادة ، وتحدّد نطاق العمل ومجاله ، ثم تترك للشركات القيام بالخطوات اللاحقة.

وللقيام بهذا العمل بكفاءة وفعالية، سيكون من الصواب تشكيل فرقة عمل تتألف من الوزارة المسؤولة عن الصناعة والوكالات ذات الصلة، مثل الوكالة الكورية للتعاون الدولي (كويكا) ، ومعهد التنمية الكوري ، والمعهد الكوري للاقتصاديات الصناعية والتجارة ، والمعهد الكوري المتقدم للعلوم والتكنولوجيا ، والمؤسسات البحثية الأخرى الممولة من الحكومة ، وغرفة التجارة الكورية . و ستناقش فرقة العمل هذه كيفية تسويق التكنولوجيا الملائمة من خلال نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

وتكتسب التكنولوجيا الملائمة أهمية خاصة لأنها يمكن أن تجعل من نموذج التعاون نموذجاً مربحا للجانبين (البلدان المانحة للمعونة والبلدان المتلقية للمعونة). ويجب تحليل الهياكل الأساسية الماهرة والهياكل الأساسية اللازمة ، بحيث يمكن للجهة المانحة والمتلقية أن تنشيء نموذجاً تجارياً قابلاً للتطبيق ، يمكن أن يوفر للمتلقي الإعفاءات الضريبية والأراضي الرخيصة والإدارات ، في حين يقدم المانح التكنولوجيا المناسبة، وأموال المساعدة الإنمائية الرسمية، والمستثمرين من القطاع الخاص. و يمكن للجهات المانحة والمتلقية أن تعمل أيضاً معا في مجال تدريب القوى العاملة من خلال إنشاء معاهد للتدريب يمولها المانحون.

ومن الضروري أيضا بذل جهود للحفاظ على التكنولوجيات ذات المستوى المنخفض. وفي الماضي، كان الدرّاس اليدوي، الذي يهز حبوب الأرز في اسطوانة دوارة عن طريق ضغط الاقدام على دواسة ، هو آلة مفيدة لأفريقيا وجنوب شرق آسيا حيث تكون إمدادات الكهرباء محدودة. وهذا مثال جيد على التكنولوجيا المناسبة التي لم تعد كوريا تستخدمها، ولكن قد تستخدمها بلدان أخرى. أما إذا كانت الكهرباء متاحة ، أو استخدام البطارية ممكن، فيمكن عندها النظر بجدوى استخدام الدراس الكهربائي.

رفع الصوت عاليا في المجتمع الدولي

ليس من الخطأ القول إن سياسة المساعدات للمجتمع الدولي الحالي تنحرف عن الاحتياجات الكامنة في لب تشكيل أي قاعدة صناعية. وحتى عام ٢٠١٥، كانت الأمم المتحدة تحاول تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية (الأهداف الإنمائية للألفية)[٣٧] التي تركز على القضايا الصحية. و بالنظر إلى هذه الأهداف من خلال احترامها للذات البشرية فقط ، فإن هذا أمرٌ ليس من الصعب قبوله . وتهتم منظمات المساعدات الدولية بالتنمية الاجتماعية بدلا من التنمية الصناعية عند رعاية خطة التنمية في بلد ما. ولا توجد منظمة تقدم المشورة بنشاط بشأن السياسات الصناعية. فهذه المنظمات مهتمة أساساً بالزراعة الصغيرة، والتمويل المتناهي الصغر، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. في حين أن القاعدة الصناعية على المستوى الوطني تبقى خارج نطاق التركيز.

إنّ السؤال الاكبر الذي شغلني عندما عملت في مجلس إدارة البنك الدولي هو السبب وراء عدم استفادة الذين اعجبوا بنجاح التنمية الاقتصادية الكورية ، من التجربة الكورية كمقياس معياري. ومن الواضح أن هناك تناقضاً. لقد كان لدي انطباع بأنه لم يتم تجاهل التنمية الاقتصادية في كوريا. و ابديت الرأي في اجتماع مجلس الإدارة حول ذلك. بعد ذلك أكّد رجل كبير في السن من أفريقيا على ذلك بقوله : "لقد أردنا أن نقول نفس الكلمات ، و لقد قلتها أنت نيابةً عنّا.شكرا لك " .في وقت لاحق، سمعت كلمات من رجل آخر أصبح في وقت لاحق محافظاً للبنك المركزي حيث قال : " انها واحدة من أعظم لحظات المتعة في هذه الأيام حضور اجتماع مجلس الإدارة ، والاستماع إلى البيانات الخاصة بكم . لا يقتصر الامرعليّ فقط ، ولكن أيضا على العديد من الزملاء الآخرين من البلدان النامية الذين ينتابهم الشعور ذاته .اكتسبت المزيد من الثقة ، وقمت باثارة المزيد من القضايا ابتداءً من تلك النقطة فصاعدا. في الواقع، ليس من السهل تخمين السبب في تجاهل نموذج التنمية الكوري . وربما يعود ذلك إلى أن كوريا كانت قد حققت نجاحا اقتصاديا ، في الوقت الذي لم تتبّع فيه نهجا ليبرالياً جديداً.

تحتاج كوريا الحديثة إلى رفع صوتها عالياً نظرا لخبرتها الثمينة . وينبغي أن تكون التنمية الاقتصادية في كوريا بمثابة معيار لسياسات المعونة ، كما ينبغي بذل الجهود لتهيئة جو ودي لتحقيق ذلك من خلال رفع أصواتنا في منظمات مثل البنك الدولي(WB) وصندوق النقد الدولي(IMF) ومصرف التنمية الأفريقي(ADB) ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية(IADB) والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، واقامة منتدى حول سياسات المساعدات التي تقودها كوريا.

وهناك شرط مسبق وهام لرفع صوت كوريا عالياً بهذا الصدد.وهو توسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية في كوريا بحيث يشمل ذلك البلدان المتقدمة أيضاً .ويجب على كوريا أن تعيد الالتفاته الطيبة التي تلقتها من المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن كوريا في وضع يسمح لها أيضا بدور الموجه للعديد من البلدان النامية؛ وهو دور يتوقعه آخرون بدرجة كبيرة، ينبغي أن تكون لكوريا سخية للبلدان النامية الأخرى. ويجب على كوريا أن توسع أموال المساعدة الإنمائية الرسمية(ODA)، وأن ترفع في الوقت نفسه صوتها في المجتمع الدولي. وإذا تراكمت كوريا حالات ناجحة من المساعدة الإنمائية الرسمية استنادا إلى خبرتها، فإن صوت كوريا سيكتسب القوة. ثم الدول الأخرى سوف تولي اهتماما لاقتراح اعتماد تجربة كوريا كمعيار دولي.

بيرقراطيو كوريا كمجهزين للمعرفة

نظراً لأن الحكومة الكورية تشرف على عملية التنمية الاقتصادية ، فان بيروقراطيها قد مارسوا أهم دور ، في عملية وضع السياسات وتنفيذها في كوريا. ولا تزال تجربة التنمية الاقتصادية الكورية حية في أذهان البيروقراطيين. ولذلك فإن البيروقراطيين الكوريين هم على حد سواء أصل ملموس من اصول كوريا ، وأصولا قيمة للعالم. ولكن يبدو أن الجهود المبذولة للاستفادة من البيروقراطيين الكوريين كانت غير كافية. وعلى الرغم من أن الوزراء ونواب الوزراء السابقين قد شاركوا في برنامج تشارك المعرفة الكوري (KSP)، فإن النسبة تقارب الصفر بالنسبة لاستخدام مجموعة البيروقراطيين المتقاعدين.

وحتى في المنظمات الدولية، لا يتم توظفيهم بسهولة ، و ليس بالامكان الاستفادة من خدمات البيروقراطيين المتقاعدين السابقة . وتعزي اسباب ذلك الى عدم اجادة هؤلاء اللغة الانجليزية. وإذا كانت هذه المنظمات حريصة حقا على تحريك عملية التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة، فينبغي أن لا يكون الافتقار إلى الكفاءة اللغوية سبباً يحول دون ذلك. وبما أن كوريا تقوم بتوسيع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ، فإن المشاريع التي تستعين ببيروقراطيين سابقين كمستشارين آخذة في الازدياد. ويمكن تقسيم البيروقراطيين الكوريين إلى ثلاثة أجيال. يتكون الجيل الأول من أولئك الذين شاركوا في إعداد وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الخمسية في عهد الرئيس بارك تشونغ هي. أما الجيل الثاني فهو من قام بفتح الأسواق وإلغاء الضوابط التنظيمية بدءا من عقد الثمانينيات من القرن الماضي . وكان لهذا الجيل دور رئيس قبل الأزمة مع صندوق النقد الدولي وبعدها. أما الجيل الثالث فبدأ مسيرته الرسمية بعد الأزمة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، لذلك فهو قد فهم الثقافة الرقمية بشكل جيد للغاية .

مع الجيل الأول، بلغت القوة القائمة على حكمة الشيخوخة عصرها الذهبي . لذلك فنحن بحاجة لتوثيق خبرات أولئك "الشيوخ" ودرايتهم في أقرب وقت ممكن[٣٨] . إنّ مذكرات (كيم تشونغ يم) وكتابات (أوه ون تشول) لا تقدر بثمن من الناحية التاريخية. والجيل الثاني له ميزة نسبية عندما يتم البحث في اسباب النمو الاقتصادي للبلدان النامية. ويرجع ذلك إلى تقدم العولمة، حيث كثيرا ما تتم ملاحظة مثل هذه الأنماط في السعي لتحقيق النمو الاقتصادي بطريقة سريعة ، وعن طريق الأقتصاد المفتوح مباشرةً ، وليس عن طريق اقتصاد مغلق أولا .. ثم التقدم نحو اقتصاد مفتوح بعد ذلك . أيضا، قام الجيل الثاني بخدمة الجيل الأول كزعماء له ، لذلك فإنّ لديه العديد من التجارب التي أكتسبها بطريقة غير مباشرة من مراحل سابقة. وعلاوة على ذلك، فقد تمكن خبراءهذا الجيل ، من خلال أداءهم لواجباتهم القيادية ، من الوصول مباشرة إلى وثائق السياسات ، و الى فهم و تحليل بيانات الجيل الأول.

معظم البيروقراطيين الكوريين هم من النخب الذين اجتازوا امتحانات وطنية صعبة وتنافسية للغاية. الغالبية العظمى منهم لديهم درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه . إنّ المعرفة العملية والتعلّم الأكاديمي قد تم اكتسابهما تماما مع بعضها البعض.

تطوير نموذج المساعدات الكورية الطراز

لإقناع المجتمع الدولي بالاعتراف بتجربة كوريا كمعيار تنموي ، يجب أن يكون نموذج المساعدات الكوري ذو رؤية خاصة به. وإذا كانت البلدان النامية تتعامل مع نموذج المعونة على الطريقة الكورية على أنّهُ ناجح و فعّال ، فإن هذا النموذج سيكون مقبولا بطبيعة الحال بوصفه المعيار الدولي للبلدان النامية بهذا الصدد .

يجب أن يبدأ نموذج المساعدات الكورية من إعادة النظر بالماضي، حيث أن كوريا لديها الخبرة باعتبارها كانت المتلقي لهذه المساعدات . كوريا يجب أن لا تكون متعجرفة ، وأيضا يجب أن لا تقدّم حججها من جانب واحد هو جانبها هي ، وتتوقع من المتلقين المتابعة. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك موقف يتسم بالتواضع من دون تقديم أية ادعاءات . لقد شدد الرئيس (لي ميونغ باك) على أن " كوريا العضو في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والبلد الذي أصبح بلدا مانحاً بعد ان كان بلداً متلقيّاً ، لا ينبغي له أن ينسى الماضي ، وأن يعمل على مساعدة البلدان الأخرى بمواقف تتسم بالتواضع".

- **الصديق العطوف و الجار الكثير الحفاوة**

اولا أود أن أشير إلى مجموعة العوامل الفكرية المحركة للنموذج الكوري . فلا ينبغي أن تأخذ كوريا موقفاً تعرض من خلاله نفسها على انها بلد يعيش في أوضاع أعلى(مثل البلدان المتقدمة) ، مقابل كيانات تقع في وضع أدنى منها(مثل الدول النامية). يجب على كوريا الذهاب الى ما هو ابعد من ذلك ، و التحدث باخلاص حول أي نوع من الأشياء يمكن القيام به معا. و ينبغي أن تعمل كوريا كصديق لطيف وجار دافئ. كما ينبغي لها أن تكون شريكا مخلصا، وأن تتشاور حول المخاوف وإيجاد الحلول معا.

- **مقاربة جديدة ، مصممة خصيصا لتقديم المساعدات**

يجب أن تكون هناك مساعدة كافية تتم موائمتها بشكل جيد لتلبية متطلبات مرحلة التنمية الاقتصادية ، و تطوير الموارد الطبيعية والموارد البشرية والهياكل الصناعية ، والأوضاع الاقليمية ، و مشاكل البيئة. لايوجد نهج واحد يناسب الجميع ، لأنّ "نهج شجرة عيد الميلاد" هو نهج خطير جدا. ويتطلب النهج الواحد الذي يناسب الجميع ، الانفتاح الفوري والكامل للسوق ، وإلغاء الضوابط التنظيمية الكاملة ، و التي تلقي في مجملها أعباءً ضخمة على عاتق البلدان النامية. ويقترح "نهج شجرة عيد الميلاد" أنه ينبغي حل كل تحد في كل مجال في آن واحد . ومن الصعب تطبيق هذا النهج مع مراعاة قدرات الحكومات في البلدان النامية. ولذلك ، فإنّ من الأصح أن يتم تحديد الأولويات من بين بنود جدول الأعمال ، ومن ثم تناولها واحدا تلو الآخر .

لتقديم المساعدة المخصصة لمجال محدد ، ينبغي أن يتم التحرير خطوة بخطوة ، وينبغي أن يولي المانح اهتماماً لبناء قدرات موظفي الحكومة المتلقية ، مع الحاجة لزيادة الاشراف الكلي مع التقدم في عملية انفتاح السوق وإلغاء الضوابط التنظيمية. و في كل الأحوال يجب يتم تقديم مساعدات يتم تخصيصها بحيث تأخذ بنظر الاعتبار وجهة نظر البلد النامي ، وتحترم آراءه وخياراته . ولكي تنجح المساعدة المخصصة لمجال ما ، فإن المحادثات المستمرة بين جميع الأطراف ستكون حاسمة في

تقرير وجهة المساعدات . ولذلك ينبغي أن تكون هناك قناة فعالة للتواصل حول تعديل السياسات بين البلد المانح والبلد المتلقي.

- **النهج التدريجي**

يتداخل النهج التدريجي مع المساعدة المخصصة إلى حد ما، ولكن فيما يتعلق بفتح أسواق السلع الأساسية والمالية وتخفيف اللوائح، أود أن أؤكد من جديد أن من المهم مساعدة البلد المتلقي على اتخاذ التدابير المناسبة وفقا لقدرة الحكومة على التعامل مع القضايا الناشئة حديثا بعد التحرير.[٣٩]

كانت أجهزة الراديو المصنعة في كوريا ثقيلة جداً عندما كنت صغيرا. بعد بعض الوقت، أدركت أن أجهزة الراديو المصنوعة في اليابان كانت بنصف حجم أجهزة الراديو الكورية ، وأيضا كانت أخف بكثير. وإذا ما تم فتح سوق أجهزة الراديو بالكامل في ذلك الوقت، فإن شركات الإلكترونيات الكورية النشطة اليوم لن تكون موجودة ، ولن نكون قادرين على رؤية أي إعلانات من قبل (سامسونج) و (إل جي) في المطارات الدولية. و بهذا حصلت الشركات على الوقت اللازم للتطور التكنولوجي ، لأن هناك بعض التدابير الوقائية التي تمّ اتخاذها لحماية سوق الإلكترونيات.

هل سيكون من الممكن لشركات التأمين مثل (كيوبو للتأمين) ، (هانهوا للتأمين على الحياة) ، و(سامسونج للتأمين على الحياة) موجودة ، فيما لو كان بوسع شركات التأمين الأمريكية أن تقوم بأعمالهم في كوريا خلال الستينيات؟ الجواب هو لا. إنّ الحكمة التي سيكون وجودها ضرورياً في حالاتٍ كهذه ، هو فتح السوق على وفق مستوى كفاءة البلد في مواجهة ذلك. وستكونُ مطالبة البلدان النامية بفتح جميع الأسواق وتيسير جميع اللوائح في وقت واحد عملاً غير أخلاقي تماماً. ويمكن أن يفهم ذلك على أنه نية لإستبعاد أيّة إمكانية للتنمية منذ البداية، وأن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ينبغي أن تظل دائما قائمة ، ولا تُمسّ .

لقد فتحت كوريا سوق رأس المال وسوق العملات الأجنبية بشكل تام خلال الأزمة المالية عام ١٩٩٧، في مقابل الحصول على مساعدات مالية من صندوق النقد الدولي . ونتيجة لذلك، فإن كوريا لا تزال تدفع ثمن هذا الإجراء حتى الآن . وبما أن الأجانب يشغلون جزءا كبيرا من سوق الأسهم، فإنهم يأخذون الدور القيادي في هذه السوق . إنّ الأجانب يلعبون دائما لعبة الفوز لكونهم يسبقوننا بالبيع و الشراء بخطوة واحدة دائماً . و الحال هو نفسه في سوق العملات الأجنبية. وقد تعرض سوق العملات دائما لتلاعب المضاربين منذ ان وجد هؤلاء أنّ الطرق مفتوحة أمامهم . وعلاوة على ذلك، فإنّ من الممكن إجراء معاملات تداول العملات على نطاق واسع مع ٥٪ فقط من الودائع ، لأن المشتقات المالية مسموح بتداولها أيضاً . وهكذا، تواجه سلطات النقد الأجنبي مشكلة التكاليف المتزايدة بسرعة ، واللازمة لتحقيق الاستقرار في السوق.

وفي كل عام، يؤدي إصدار سندات استقرار العملة الأجنبية ، ودفع الفوائد المستحقة ، إلى عوامل تؤدي إلى الإضرار بمرونة المالية العامة. وفي الوقت الحاضر، فتحت بلدان نامية كثيرة أسواقها المالية بدرجة كبيرة. وهو ما يشكل تهديدا لاستقرار الاقتصاد الكلي ، منذ اللحظة التي يتقرر فيها انكشافه أمام المضاربين الدوليين .

- **دعم إنشاء القواعد الصناعية**

فيما يتعلق بخطة التنمية الوطنية، ينبغي أن تركز المساعدة على النمط الكوري على دعم التنمية الاقتصادية بدلا من التنمية الاجتماعية. ومن الأفضل أن يبدأ البلد المتلقي للتنمية الاجتماعية العمل قدراته الخاصة بعد تنميته الاقتصادية وليس قبلها . وإذا ما استمر البلد في التنمية الاجتماعية **أولا**، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى رفع مستوى التوقعات . ولا توجد وسيلة لضمان استدامة المستشفيات والمدارس التي تتلقى مساعدات أجنبية. ويؤدي ذلك إلى جعل البلد المتلقي أكثر اعتمادا على المعونة الدولية.

يتمثل الإجراء الأول للمساعدة في إنشاء قاعدة صناعية تساعد سلسلة القيمة على الاستقرار داخل البلد المتلقي. كما ينبغي إيلاء الاهتمام العادل لشبكات الاتصالات والنقل والبنية التحتية للطاقة التي تجعل سلسلة القيمة تعمل . و يجب على الجهة المانحة أن تكون في وضع يمكنها من مساعدة المتلقي على تعزيز الموارد البشرية التقنية من خلال توفير برامج التدريب وإنشاء معاهد التدريب. ومن المتوقع أن يستعرض المانح والمتلقي إمكانية تشكيل شبكات لتقاسم الإنتاج معا.

- **المعونة الصادقة**

للتوافق مع المبدأ الأول المتعلق بنمط مساعدات الصديق العطوف ، و الجار الكثير الحفاوة ، فإنّ المطلوب هو الدعم الصادق بطبيعة الحال. وعادة ما تكون البلدان المتلقية فقيرة، وهناك إحساس بالحاجة الملحة إلى كسب العيش. لذلك فإنّ هذه البلدان ، ستكون لديها في بعض الأحيان القدرة على قبول الشروط المفروضة على الدعم. و أيضا، و في كثير من الحالات فإن هذه البلدان بامكانها أن تعتمد بنسبة ١٠٠ في المائة على خبراء من البلدان المتقدمة ، لأنها لا تمتلك ما يكفيها من الخبراء المؤهلين . هل ستكون هذه بمثابة مساعدة حقيقية ، إذا ماتم وضع البلد المانح من خلالها ، في ظروف غير مواتية ، يمكن أن تشكل عبئا كبيراً على البلد المتلقي؟

لنفترض على سبيل المثال ، أن البلد المانح قد قرر تقديم مساعدات مالية إلى بلد فقير بشرط أن يخصخص هذا البلد مشروعه الذي تديره الدولة ، مثل مشروع البن. ان الشركة الوطنية للبن تقوم بتجفيف و تحميص و طحن البن ، ومن ثم تصديره إلى البلدان الأجنبية. وتريد الحكومة الآن خصخصة هذه الشركة امتثالاً لشروط المانحين ، ولكن لا يوجد أحد داخل البلاد بامكانه الحصول عليها. إن الرأسماليين المحليين القادرين على الحصول على المؤسسة الوطنية للبن غير موجودين ، لأن الجميع يعرفون أن اشتراطات الشركة الكبيرة لانتاج البن في البلد المانح (الذي يحدد حالة الخصخصة في البلد المتلقي للمساعدة ، وهي التي تتولى المسؤولية في هذه الحالة) ، ستؤدي إلى تدمير سلسلة القيمة في البلد الفقير. وإذا كانت شركة البن الأجنبية تستخدم مركزها الاحتكاري لشراء وتصنيع حبوب البن بكلفة أقل من ذي قبل ، وإعادتها إلى بلدها الأصلي بسعر رخيص، سيحدث الاستغلال تحت اسم المعونة. وفي النهاية، ستكون مزارع البن ، ومزارعيه ، في البلد المتلقي أكثر فقرا. ولا يمكن لهذا النوع من برامج المعونة أن يحقق فوائد ملموسة للبلدان المتلقية ، ولا يمكننا أن نسمي ذلك "معونة".

ينبغي أن تتم خصخصة المؤسسة الوطنية بعد نضوج المؤسسة بما فيه الكفاية، وأن ينمو الرأسماليون المحليون بما فيه الكفاية . إن تشجيع الخصخصة في أي وقت كان ، مع التطبيق الكامل والسريع لمبادئ السوق ، سيؤدي إلى إخضاع اقتصاد بلد من البلدان النامية لبلد آخر ، حتّى قبل أن يبدأ البلد النامي بالازدهار . أعتقد أنه من الضروري أن نبقي على صدق الدعم من خلال إنشاء منظمة دولية

للإشراف على تقديم المعونات. وقبل ان يحدث المثال الافتراضي المذكور اعلاه على أرض الواقع، فمن الأهمية بمكان العثور على البلد المانح للمعونة في مثالنا السابق ، وتوجيه التهمة المناسبة له أمام المجتمع الدولي، واستبعاد ذلك البلد من نادي البلدان المانحة.

دعونا نفكر في مثال افتراضي على نحو أكثر من السابق . يوجد في البلد (A) حقلٍ واسع ونهر، لذلك فهو يفكر في إمكانية زراعة الأرز. يقدم البلد (B) الدعم المالي للبلد (A) . البلد (A) يطلب دراسة جدوى اقتصادية من الأخصائيين الزراعيين في البلد (B) .يخلص الأخصائيون إلى أن تربة البلد (A) غير ملائمة لزراعة الأرز: ولذلك، ليس من الملائم الشروع بزراعة الأرز فيه . البلد (A) سيتخلى عن الخطة. غير أن المختصين الزراعيين من البلد (C) ينجحون في زراعة الأرز ثلاث مرات في السنة، و يعتقدون أن البلد (A) مناسب لزراعة الأرز. فإذا كان الاختصاصيون في البلد (B) يشوهون نتائج دراسة الجدوى ، بسبب سعيهم للحفاظ على مصالح الناس في بلدهم ، وأن البلد (A) سيستورد الأرز من البلد (B) نتيجة لذلك ، فإن المعونة المالية المقدمة من البلد (B) ستكون دعما غير صادق.

ونأمل أن تكون حالات مثل تلك التي وردت في عرضنا للمثالين السابقين ، لن تحدث بالفعل على أرض الواقع، إلا أنه من الصعب التأكيد على أن مثل هذه الأمور لا تحدث أبدا. فإذا ما أنشئت منظمة لرصد صدق المعونة ، فإن السلوك الذي يسعى إليه البلد المانح ، الذي يدعي أنه يسعى لدعم بلد آخر، سيكون عرضةً للتقييم الكوري ، للتعرف على دوافعه الحقيقية . و لأن كوريا ستتعرف على موقف البلد المتلقي على نحو أفضل وأكثر حيادية من أي بلد قد يفعل ذلك ، فإن هذا سيجعل كوريا مسؤولة عن تقديم المساعدة الصادقة للبلد المتلقي للمعونة. وكوريا، بوصفها مرشدا للبلدان النامية التي لديها أهداف وآمال في قرارها السير على خطى الاقتصاد الكوري، ينبغي لها أن تقدم دعما مخلصا بهذا الصدد.

- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص**

إذا عملت الحكومة والمجتمع المدني معاً على وضع نظام المعونة للبلدان النامية، فإن فعالية المعونة يمكن أن تصبح أكبر . و لتوضيح ذلك، دعونا نقول إن البلدان النامية تستخدم تمويل الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA)لإجراء دراسات الجدوى بهدف توفير المعلومات ذات الصلة للشركات الكورية التي ترغب في الاستثمار في تلك البلدان ، فإنّ هذه الدراسات ستسهم في الحد من مخاطر الاستثمار للشركات الكورية ، وفي وضع استراتيجيات سليمة للاستثمار. ويمكن النظر أيضاً في استخدام موارد صندوق التعاون الاقتصادي للتنمية ، أو موارد الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA) لإنشاء مواقع صناعية لاستيعاب الطاقات الانتاجية للشركات الكورية. ويمكن استخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) كأداة لتسريع نقل التكنولوجيا وتصميم شبكة تقاسم الإنتاج. دعونا ننظر في السيناريوهات المحتملة : (١) :اتفاق المانح والمتلقي على إنشاء شركة انتاج قطع غيار مشتركة . (٢) : يمكن تمويل المتلقي للمعونة برأس المال اللازم للاستثمار ، من أموال المساعدة الإنمائية الرسمية . ويتم الترويج لذلك إذا لزم الأمر. (٣): بعض الاجزاء يتم انتاجها من قبل شركات خاصة في البلد المانح . و (٤) تقدم وكالة مساعدة المانحين برنامجا تدريبيا لتعزيز الموارد البشرية التقنية التي تحتاجها شركة انتاج قطع الغيار.

تنتج الشراكة بين الحكومة المانحة والحكومة المتلقية (القطاع الخاص من الجهات المانحة ، والقطاع الخاص من الجهة المتلقية) مجموعة متنوعة من نماذج التعاون ، حيث يمكن متابعة تقاسم الإنتاج ونقل التكنولوجيا والتدريب المهني وتراكم القاعدة الصناعية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية.

الجزء الخامس
الدروس المستقادة من الفشل

هل كان الاقتصاد الكوري خالٍ من الفشل؟ لم يكن الأمر كذلك. لقد مرّ الاقتصاد الكوري بالكثير من التجارب وتم اقتراف الكثير من الاخطاء أثناء ذلك . ومن هذه الأخطاء هناك أخطاء السياسة التي ارتكبت خلال حقبة التنمية الاقتصادية السريعة . وهناك البعض ممن قاد البلاد الى الوقوع في أزمة مالية . لقد كان من المفيد جداً معرفة أخطاء وعيوب التجربة الكورية ، حيث يمكن تصحيح بعضها ، بينما الأخطاء الآخرى فيمكن تجنبها . يجب على كوريا أيضا أن تتبادل تجاربها مع الأخطاء والمطبات علنا مع البلدان الأخرى ، لكي تتمكن البلدان النامية الأخرى من بذل الجهود اللازمة لتجنب تلك العقبات . إنّ هناك الكثير من الأمثلة التي يمكن لنا عرضها بهذا الصدد ، والتداول مع الآخرين بشأنها .

مصانع سايمول الريفية تتحول الى أنقاض

مع تقدم حركة سايمول ، تحسنت الظروف المعيشية ، مثل شبكات الإسكان والطرق في المناطق الريفية. وبالاضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع معدلات الانتاجية الزراعية الى زيادة دخل الاسر الريفية ، من خلال ادخال عدة تحسينات ، مثل تعزيز إنتاجية البذور، وإنتاج المزيد من السماد العضوي، وتحسين القنوات المائية. وفي هذا الوقت، تم اعتماد سياسة تنطلق من فرضية مفادها أن بناء المصانع في القرى الزراعية سيزيد دخل الأسر الريفية ، ويحد من اعتماد المزارعين على الدخل الزراعي وحده . وكانت هذه بداية مصانع سايمول في المناطق الريفية. ويبدو أن هذه المصانع كانت تتقدم في البداية ، ولكن سرعان ما أصبحت في حالة خراب تام . كيف حدث هذا؟

جدير بالذكر أن فشل هذه المصانع يعود ، أوّلاً ، إلى عدم اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية بشأنها. كما لم يولي صناع السياسة اهتماماً لاقتصاديات الحجم. وهكذا فشلت هذه المصانع في خفض تكاليف الإنتاج فيها إلى مستوى تنافسي. ومن أجل الحصول على دعم سياسي من طائفة أوسع من المؤيدين ، تم بناء المصانع في العديد من المجالات على نطاق صغير، دون أن تؤخذ اقتصاديات الحجم بنظر الاعتبار . **وثانيا**، كان من الصعب توفير الموظفين الفنيين لهذه المصانع. وحتى عندما يتم توفير هؤلاء الفنيين ، فإنهم سينتقلون في نهاية المطاف إلى المدن ، حيث كانت الظروف المعيشية أفضل بالنسبة لهم . وبسبب الزيادة السريعة في عدد المصانع، كان من السهل التنبؤ بأنه سيكون من الصعب تأمين العدد الكافي من الفنيين. ونتيجة لذلك، لم يكن من السهل الحفاظ على جودة المنتجات المصنعة. وعندما بدأ المزارعون بالعمل في تلك المصانع دون أي تدريب منهجي، لم يكن من الممكن ضمان جودة المنتجات، مما جعل من الصعب تأمين الأسواق لهذه المنتجات ذات النوعية المنخفضة.

ويتضح من هذا المثال (الذي يشير الى حالة من حالات الفشل) أن دراسة الجدوى الشاملة ضرورية قبل القيام بأي مشروع. ومع تطور الاقتصاد، سيكون هناك طلب متزايد على إعادة توزيع الدخل ، في حين يبدأ قدر ما من الثروة بالتراكم . وهذا يخلق مزاجا داخل الحكومة ، يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات تقوم على التعاطف السياسي ، وليس على أسس اقتصادية منطقية.

إن تجنب الاخطاء التي وقع فيها الاقتصاد الكوري سيصبح حقيقة واقعة عندما تتمكن البلدان النامية من التغلب على هذه الأنواع من الإغراءات. كما أن كوريا، التي تقف على عتبة أن تصبح بلدا متقدما، ينبغي أن تحافظ على حيادها الاقتصادي "البارد" ، وتتجنب اتخاذ القرارات السياسية ، لكي تتمكن من تجاوز هذه العتبة. و سيكون من الصعوبة بمكان عبور هذه العتبة ، إذا استمرت كوريا في الحوم حولها.

التحرر الزائف الذي يرهق الناس

مع تزايد حجم الاقتصاد وزيادة تنوعه، تتسارع سرعة التنمية الاقتصادية عن طريق الحد من دور الحكومة والتركيز على الأداء الذاتي للسوق. ولهذا السبب، ستقل حدة ودرجة الضوابط الحكومية في هذه العملية. ومع ذلك، ليس من الصعب تصور أن المسؤولين الذين كانوا قد أعدّوا هذه اللوائح سوف يقاومون إلغاءها ، لأن تأثيرهم سوف يتضاءل. وبالتالي فإن القيادة القوية لصانعي القرارات الحاسمة ، من أجل رفع الضوابط التنظيمية هي أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف. وحتى عندما يدفع الزعيم الأعلى إلى الأمام عملية إلغاء الضوابط بإرادة قوية، فإنّ هناك دائما مجالا للثغرات. ومن بين الثغرات الرئيسة ، تفويض السلطة التنظيمية للحكوماتة المحلية ، أو للكيانات المملوكة للدولة.

ويمكن لمسؤولي الحكومة المركزية التحكم في المسؤولين الحكوميين المحليين باستخدام سلطاتهم الحصرية ، مثل اقرار وتوزيع مخصصات الموازنة. ويمكن أيضا السيطرة على منظمة تابعة للحكومة ، مما يسمح للبيروقراطيين المركزيين بالاحتفاظ بسلطتهم ، على الرغم من أن الحكومة تستمر بتفويض سلطاتها التنظيمية. وانتهى هذا النوع من إزالة القيود القائم على "اقتصاديات جانب العرض" ، مما أدى إلى مزيد من الصعوبات ، والى تحميل المواطنين أو الشركات على حدٍ سواء جزءاً من العواقب الناجمة عن فشل هذه السياسات .

إنّ الأسلوب أعلاه يكلف المواطنين والشركات المزيد من الوقت والكثير من المال لسببين : اولهما ، وخلال المدة التي كانت فيها الحكومة المركزية مسؤولة عن التنظيم، لم يكن هناك سوى شخص واحد مسؤول عن هذا التنظيم. وبعد تفويض السلطة التنظيمية إلى الحكومات المحلية، أصبح لدينا الآن عشرة أشخاص متورطين. وهكذا، كان هناك عدد أكبر من المسؤولين ممن يتطلب اقناعهم و اللحاق بهم. والسبب الثاني هو أن الفساد سيكونُ معمماً في كل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية أثناء التنمية الاقتصادية. وبالتالي، إذا زاد عدد الأشخاص المشاركين، زاد حجم التكاليف الخفية أيضا. وسيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تشديد الأنظمة والقيود (بدلاً من تخفيفها) . وهذا سيقودنا الى وضع سيكون على العكس تماما من القصد الأصلي للعملية برمتها. وهنا يجب أن يتم الإبقاء على أنظمة الحكومة المركزية ، أو إلغائها ، وليس تفويضها بشكل غامض. ومع التطور المستمر للاقتصاد ، والتخلص من حدة هذا الوضع، يمكن تفويض التفاصيل التنظيمية للمنظمات الحكومية أو للحكومات المحلية.

ومع ذلك، يجب تجنب الاجراءات الغامضة للسلطة التنظيمية في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية. و تتطلب عملية إزالة الغموض هذه نهجا دقيقا من حيث بناء المؤسسات وعلم النفس السلوكي.

الفهم غير الكافي للوائح الإحترازية

إن التنظيم الاحترازي هو سلسلة من الاجراءات مثل مراقبة استقرار النظام وتقييد بعض المعاملات واقتراح مؤشرات الامتثال. وهو مفهوم مهم جدا لدرجة أن مبدأ المساواة في المعاملة في أحكام منظمة التجارة العالمية(WTO) يمكن أن ينقش على الواجهة في حال كان هناك حاجة ماسة لمثل هذه المباديء. وينبغي تشديد هذه اللوائح التنظيمية عندما تقوم الحكومة بفتح اسواقها المالية ، والتخفيف من اللوائح المالية. وإذا كانت الحكومة قد تخلت عن لوائحها التنظيمية الاحترازية ، ولم تعتمد لوائح احترازية بديلة ، وقامت بفتح اسواقها المالية في ذات الوقت ، فإنها قد تدمر استقرار النظام المالي.

وقد أتيحت الفرصة لكوريا للارتقاء بأوضاعها في عام ١٩٩٦ بحضورها كعضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وهي بمثابة ناد للبلدان المتقدمة .غير أن شروط وأحكام العضوية الكاملة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتطلب انفتاح الأسواق المالية وتخفيف القيود واللوائح التنظيمية . وعندما يتم فتح الأسواق المالية وتتدفق رؤوس الأموال الدولية سيحتاج البلد إلى منظومات لرصد تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود ، وفهم المعلومات والبيانات المتاحة وذات الصلة بأداء المؤسسات المالية المحلية. لكن الحكومة الكورية لم تفهم بشكل كاف مفهوم التنظيم الحذر ، أو أنها أهملت تطبيق أنظمة احترازية في ظل ظروف جديدة، لأنها اعتقدت أن المعايير الدولية لم تكن تسمح بأنظمة إضافية .

ونتيجة لذلك، فإن كوريا لم تعزز اللوائح المحددة لنسبة وحجم الرافعة المالية. وكانت الحكومة بحاجة إلى هذه اللوائح لتقييم وضع الديون الخارجية بانتظام ، والحفاظ على جداول السداد للمؤسسات المالية في حالة صحية. ونتيجة لذلك، لم تتمكن كوريا من رصد الزيادة السريعة للديون الخارجية القصيرة الأجل، مما تسبب في معاناة البلد أكثر من اللازم من الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٩٧. والسبب الجذري للأزمة الاقتصادية، كما سأذكر لاحقا، هو فشل سياسة الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، يمكن تقليل عمق الأزمة الاقتصادية اعتمادا على وضع اللوائح الاحترازية. ومن ثم، فمن المهم أن تقوم البلدان بتقييم أطرها التنظيمية التحوطية بانتظام .

ويساورني القلق إزاء الاتجاه الأخير المتمثل في فتح الأسواق المالية على نطاق واسع وزيادة تدفق رؤوس الأموال بغض النظر عن مرحلة التنمية الاقتصادية. وإذا فتحت البلدان النامية أسواقها المالية وسمحت بتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود دون تأمين خبراء لأدارة الأنظمة الاحترازية، فإن أسواقها المالية قد تتعثر على نحو جدي ، حتى بصدمة خارجية صغيرة.

وأخيراً، فإن مثل هذه السياسات قد تدمر استقرار الاقتصاد الكلي وتعرض البلاد بسهولة لأزمات اقتصادية دورية . إنّ أقرب مقاربة ممكنة لمعالجة هذه المشكلة هو تحسين مربع السياسات الذي تحتاجه معاهد المعونة الدولية أو صندوق النقد الدولي أو البلدان المتقدمة عندما تقدم أموال المعونة. وسيكون من الحكمة طلب الانفتاح والتحرير خطوة بخطوة، بالنظر إلى مرحلة التنمية الاقتصادية ، بدلا من فتح وتحرير جميع المجالات مرة واحدة. وسيكون من المفيد لكوريا أن تدرس وتعمم تجربتها في تطبيق اللوائح الاحترازية من خلال تلخيص وتحليل الأنظمة التي أدخلت أو ألغيت في سياق كونها عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وفي سياق تغلبها على الأزمة.

الاخفاق في تغيير السياسة في الإقتصاد الصغير المفتوح : أزمة عام ١٩٩٧

هناك مفهوم في الاقتصاد يسمى الاقتصاد الصغير المفتوح . الاقتصاد المفتوح الصغير يعني تلك الحالة التي لا يمكن أن يتقرر فيها مستوى سعر الفائدة في الاقتصاد بشكل مستقل . بدلاً من ذلك، فإنه يقبل "سلّة" المعدل العالمي لسعر الفائدة. والواقع أن معظم البلدان المتقدمة تصنف على أنها اقتصادات صغيرة مفتوحة باستثناء ثلاثة اقتصادات - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض البلدان النامية مثل الصين والهند اليابان - التي لم تكن متحمسة لتحرير حسابات رأس المال ، وبقيت اقتصادات "مغلقة" استناداً لهذا المفهوم . وتندرج كوريا أيضا ضمن فئة اقتصاد صغير مفتوح .

فالاقتصاد الصغير المفتوح ليس فيه أية قيود على تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود بحيث يمكن تغيير سعر الفائدة وسعر الصرف بحرية وفقا لحركات رؤوس الأموال الدولية بين البلدان. ولذلك، فإن جهود السياسة العامة ستكون مطلوبة إلى حد كبير لتأمين استقرار الاقتصاد الكلي واستقرار الأسواق المالية.

ويتم الحفاظ على سعر فائدة مرتفع ، على الرغم من أن البنك المركزي يعتمد سياسة سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة على المستوى العالمي ، نظرا لعدم وجود تحكم للحركة الدولية لرأس المال في اقتصاد "مغلق". ومع ذلك، إذا كان مسموحا بحركة رأس المال الدولي، فإنّ رأس المال الأجنبي سوف يتدفق باتجاه أعلى سعر فائدة ، مما يتسبب في نهاية المطاف بخفض سعر الفائدة على المستوى العالمي .

إنّ السياسة النقدية للبنك المركزي لا تعمل في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة [٤٠] بنظرية منطقة العملة المثلى ، [٤١] التي تقوم الأوساط الأكاديمية بتدريسها ، باعتبارها هي الحل للتغلب على هذا العائق. ويقوم البنك المركزي الاوربي بالعمل على توحيد البنوك المركزية في منطقة اليورو ، لاستعادة نفوذ السياسة النقدية للبنك المركزي، استناداً لهذه النظرية.

فكثيرا ما يتعثر استقرار الاقتصاد الكلي في اقتصاد صغير مفتوح نظرا لتذبذب سعر الفائدة وأسعار الصرف. كما أنّ الاصطدام قد يحدث في كثير من الأحيان بين التوازن الداخلي (العائد الداخلي) والتوازن الخارجي (ميزان المدفوعات، وسعر الصرف)، وعلى السلطات المعنية بالسياسة النقدية تحقيق التوازن في هذه المعادلة . وعندما يتعارض التوازن الداخلي مع التوازن الخارجي، يجب على البلد تحقيق التوازن الخارجي أولا قبل التوازن الداخلي، وإذا لم يحدث ذلك، فإن العجز في الحسابات الجارية سيحدث، وقد يتفاقم عبء تسديد الديون الخارجية بسبب تراجع ترتيب التصنيفات السيادية.

إذا نظرنا عن كثب إلى أولوية سياسة الاقتصاد الكلي قبل الأزمة الاقتصادية لعام 1997وبعدها، نجد أنّ الاقتصاد الكوري قد ركزعلى التوازن الداخلي بدلا من التوازن الخارجي على الرغم من أن الاقتصاد الكوري قد تحول إلى حالة الاقتصاد الصغير المفتوح بانضمامه إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

كان من أهداف السياسة الرئيسة في كوريا رفع حصة الفرد من الدخل القومي إلى عشرة آلاف دولار، وفرض زيادة في الأسعار بحدود ٥ في المئة. وعلّم البيروقراطيون شعبهم بأن القدرة على المنافسة في الصادرات يمكن الحفاظ عليها من خلال تحسين الإنتاجية بنسبة ١٠ في المئة على الرغم من أن العجز في الحساب الجاري استمر لمدة ثلاث سنوات في ذلك الوقت بسبب ارتفاع قيمة الوون

الكوري. وبعبارة أخرى، كان هؤلاء يعتزمون تعويض تأثير الزيادة بنسبة ١٠ في المائة ، من خلال تحسين الإنتاجية بنسبة ١٠ في المائة.

وكان ذلك نهجا غير واقعي ومعيب .فلم يكن رفع الإنتاجية بنسبة ١٠ في المائة كافياً لتعويض أثر ارتفاع سعر الصرف بنسبة ١٠ في المائة. ويتعين على البلد أن يحقق أكثر من ١٠ في المائة من تحسين إنتاجيته من حيث القدرة التنافسية لتعويض أثر زيادة بنسبة ١٠ في المائة في سعر الصرف . (ويتطلب الأمر زيادة الإنتاجية بنسبة ١٠ في المائة بالإضافة إلى النسبة المئوية لتحسّن إنتاجية المنافس). وكان هذا الحلم الذي أسيء تقديره أبعد بكثير من نطاق الإمكانية. وحدثت الأزمة المالية في عام ١٩٩٧ لأن الحكومة كانت عالقة منذ سنوات في نموذج لسياسة الاقتصاد الكلي يقوم على افتراض أنّ الاقتصاد الكوري ، هو اقتصادا "مغلق" استناداً للتوصيف الأكاديمي الذي اشرنا اليه سابقاً ، وذلك بالرغم من أن الاقتصاد الكوري قد تحول إلى اقتصاد صغير "مفتوح" عندما أصبحت كورياعضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، و قد حدث ذلك بسبب تراكم عجز الحساب الجاري. و هذا هو مثال نموذجي لفشل سياسة الاقتصاد الكلي ، وخطأ مكلف لا ينبغي السماح بتكراره .

إنّ الأزمة المالية أكثر إيلاماً بكثير من التضخم. وأدت الأزمة المالية في عام 1997 إلى تكدّس العاطلين عن العمل في الشوارع ، كما تم تسليم الشركات والمِلكيّات الجيدة إلى رأس المال الأجنبي المُضارِب . وبالتالي، فإن التحكم في تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود هو أكثر أهمية من احتواء الضغوط التضخمية .

فخ التمويل الإستهلاكي

في التسعينيات، ساهم الاستخدام الواسع النطاق لبطاقات الائتمان في زيادة الاستهلاك وظهور نظام تمويل المستهلك. وأصبحت شركات بطاقات الائتمان اوزاً ذهبياً . وكانت المؤسسات المالية تسعى إلى القفز إلى سوق أعمال بطاقات الائتمان. وازداد استخدام بطاقات الائتمان بشكل مستمر، وأصدرت شركات بطاقات الائتمان المزيد من هذه البطاقات بغض النظر عن مستوى دخل المستهلك أو وضعه الائتماني بسبب المنافسة الشديدة بين الشركات. ونتيجة لذلك، لوحظت ظاهرة استخدام طلاب الجامعات (أو العاطلين عن العمل) ثلاث أو أربع بطاقات ائتمان عن طريق التناوب في استخدام تلك البطاقات لسداد الديون . وفي نهاية المطاف ، ادى ذلك الى تدهور سوق بطاقات الائتمان بسبب تراكم المدفوعات المتأخرة ، وأصبحت سلامة المؤسسات المالية التي تدير بطاقات الائتمان مهددة ايضا . وبناء على ذلك، ونظرا لأن سندات الشركات التي تصدرها شركات بطاقات الائتمان قد دخلت في مرحلة الاعسار المالي، فقد واجهت كوريا أزمة الائتمان في عام ٢٠٠٣.

ويعمل نظام التمويل الاستهلاكي من خلال السماح بالفصل ما بين فترات الاستهلاك ، و تدفقات الاستهلاك. ومع ذلك، فإنه يمكن أن يشكل التوسع المفرط في انشطة الاقتصاد المالي خطراً على الاقتصاد في حالة انخفاض القدرة على السيطرة على سلوك المستهلك. بل إنّ هذا التوسع قد تسببّ في مشاكل اجتماعية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، عندما أصبح سبباً في انتحار طلاب الجامعات الذين باتوا من المقترضين العاجزين عن السداد.

ومـن أشكال الائتمان الاستهلاكي الأخرى ، هي القرض السكني . فاذا انخفض سعر العقارات ، فإن القرض المضمون مقابل قيمة المنزل سيؤثر سلباً على سلامة المؤسسة المالية ، ويمكن أن يتسبب في أزمة اقتصادية. وللدول الاسكندنافية تاريخ في مواجهة الأزمات الاقتصادية المرتبطة بانخفاض أسعار المساكن. ويمكن تحقيق استقرار النظام المالي من خلال مراقبة قروض الإسكان باستمرار والاستعداد لأيام قد ينخفض فيها سعر العقارات بشكل كبير.

وفي الآونة الأخيرة ، استخدمت المؤسسات المالية الكورية معايير معينة للتحكم بهذه النشاطات وتنظيمها (مثل نسبة القروض إلى القيمة، ونسبة الدين إلى الدخل). وتتيح القروض طويلة الأجل منح القروض وفقا لنسبة معينة من القيمة الإجمالية المقدرة للعقارات. ويتحكم مؤشر نسبة القروض إلى القيمة في النسبة المئوية للدخل الشهري للمستهلكين الذي يتم تخصيصه لسداد الدين. إنّ كلاً من نسبة القروض إلى القيمة، ونسبة الدين إلى الدخل ، هي أنواع من اللوائح التحوطية. وتركز مؤسسات المعونة الدولية هذه الأيام على دعم المستهلكين من خلال الحصول على التمويل بدلا من تمويل الشركات من خلال تعبئة المدخرات.

ولذلك، يتعين على البلدان النامية أن تهتم باللوائح الاحترازية بشأن الائتمان الاستهلاكي. وإذا لم يكن الأمر كذلك، يمكن للبلدان أن تواجه أزمة ائتمانية لا لزوم لها. والحل الأكثر أهمية هو إعطاء الأولوية لتمويل الشركات من خلال تعبئة المدخرات ، وإرشادهم إلى اعتماد استراتيجية تعمل على توسيع نطاق الائتمان الاستهلاكي بالتدريج وفقا لمرحلة التنمية الاقتصادية .

وهم التقنيات المالية المتقدمة

أستطيع أن أتذكر بوضوح ماقاله ممثل لدولة نامية ذات نفوذ من أنّ "الدول المتقدمة لديها الدافع لايضاح فوائد فتح السوق المالية، أمّا نحن فلا يمكن أن نحصل على أية مكاسب من فتح السوق ، و نعتقد أنه سيزيد من عدم الاستقرار ". لقد قال ذلك بنبرة قوية عندما كانت مفاوضات منظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٧ بشأن الخدمات المالية تعقد في جنيف. وبصفة عامة، تحاجج البلدان المتقدمة بأن فتح الأسواق المالية سيتيح فرصاً للبلدان النامية ، لتعلم التقنيات المالية المتقدمة من خلال البلدان المتقدمة النمو. وهذا صحيح إلى حد ما ، ولكنه يمكن أن يكون مضللا أيضا تبعا لمرحلة التنمية الاقتصادية.

في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، والصناعة المالية ليست مألوفة بعد لأمة ناشئة ، سيكون من المفيد أن نتعلم من البلدان المتقدمة. ومع ذلك، لا يوجد في الواقع المزيد من التعلم بعد تحقيق قدر معين من التنمية. إذا كان هناك شيء أكثر ينبغي تعلمه ، فنحن بحاجة إلى أن نقرر ما إذا كان من المفيد حقا أن نتعلم هذا الشيء. على سبيل المثال، هل هو خيار أفضل أن يتم تجاهل أهمية القروض العقارية ، والرهن العقاري للاقتصادات النامية؟

وفي الوقت الذي عانت فيه كوريا من أزمة اقتصادية في عام ١٩٩٧، باعت الحكومة الكورية "بنك كوريا الاول" إلى "نيو بريدج كابيتال". وكنا نتوقع أن تقوم نيو بريدج كابيتال بإدخال العديد من التقنيات المالية المتقدمة لتمويل التنمية الاقتصادية . وبذلت الحكومة جهودا لتهدئة الروح الوطنية من خلال الترويج لهذه النقطة. ومع ذلك، كانت النتيجة مخيبة للآمال حقا. عند الحصول على بنك كوريا الأول، بدأت نيو بريدج كابيتال في خفض تمويل الشركات ، والتركيز على القروض الاستهلاكية ، التي تم التأمين عليها مقابل المنازل. وتسبب ذلك في دفع البنوك الأخرى للتدافع لكسب المال السهل حيثما وجدت ذلك ممكناً ، سواء في قطاعات مثل تمويل الرهن العقاري ، أو أنشطة بطاقات الائتمان.

ولم يؤد هذا الانخفاض في التمويل المصرفي للشركات إلى إدخال تقنيات مالية متقدمة. وبدلاً من ذلك، واجهنا مرحلة أدت إلى تعثر أزمة الائتمان في السوق المالية المحلية وإعادة تمويل سندات الشركات غير الفعالة. وهذا مثال ممتاز على كيفية حتمية قيام المؤسسات المالية المتقدمة بتعزيز أساليبها لتحقيق أقصى قدر من الأرباح وتقليل المخاطر، وليس بالضرورة سعيها إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية.

أتذكر حديثي مع شخص قابلته في برنامج الدكتوراه بجامعة هاواي في أوائل التسعينيات، والذي أصبح كبير الاقتصاديين في بنك هاواي. وفي ذلك الوقت، اعتبر الجمهور العام في كوريا أن نظام القرض المضمون هو نظام متخلف (في إشارة إلى مجتمع ائتمان يسمح للمقترض باستخدام بطاقة هوية فقط) . هنا سألت: "هل سيقرض البنك الذي تتعامل معه أموالا لعملي في المعكرونة إذا كانت لدي افكار جيدة بهذا الصدد ؟ فأجاب ، إنّ ذلك يكاد أن يكون مستحيلاً . فأولا وقبل كل شيء، علينا أن نحلل إذا كانت فكرتك معقولة أم لا . وإذا كنا سنحكم على أن فكرتك ذات جدوى، فيمكننا أن نقدم لك المال من خلال رهن منزلك. تحليل الجدوى هو إجراء أساسي لحماية أصولك القيمة، والضمانات ضرورية لحماية العملاء الذين يودعون أموالهم في البنك . و فقط في حالة حدوث "خطأ ما " ، لا تركز التقنيات المالية المتقدمة على الإقراض السهل .هذه الأدوات المستخدمة في تحليل الجدوى ، ومتطلبات الضمانات ، هي طرق لتحسين حماية العملاء الحاليين والمستقبليين.

ولا ينبغي للبلدان النامية أن تتوقع أن تسهم التقنيات المالية المتقدمة في تنميتها الاقتصادية بمجرد أن تفتح اسواقها المالية. إذا فتح بلد ما أسواقه المالية، فإن المنظمات المالية الأجنبية ستدخل السوق المحلية ، وتجد طريقة عمل المناسبة لها لكسب المال . ويمكن أن تختلف إجراءات تعظيم الأرباح في اطار القانون ، عن أهداف السياسة العامة للحكومة ، مثل التنمية الصناعية عن طريق تنشيط تمويل الشركات. أرجو أن نضع في اعتبارنا أن ذلك يمكن أن يعود بنتائج عكسية.

إنّ المنظمات المالية الأجنبية التي دخلت السوق الكورية بعد الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧ أظهرت هذا تجريبياً. ومن المخيب للآمال أن المؤسسات المالية الأجنبية قد تسببت باستمرار في تقلبات سعر الصرف المضاربي ، من خلال المضاربة في أسواق مشتقات النقد الأجنبي مثل المشتقات المالية المعروفة بالمشتقات "غير قابلة للتسليم " (NDFs). ومن الواضح أن فتح السوق المالية ليس هو السبيل الوحيد لتعلم التقنيات المالية المتقدمة. حيث يمكن تعلم ذلك من خلال الدراسة في الخارج، والانضمام إلى الدورات التدريبية للمنظمات المالية الأجنبية، أو حضور المؤتمرات والندوات الدولية. أيضا، فإنه من الصعب تحديد ما هي التقنية المالية المتقدمة في الواقع. ان هذه التقنية قد تكون غير كافية لوصف المنتج المشتق ، و غير كافية لتقريرعما اذا كانت تلك المنتجات المشتقة هي نتيجة لاستخدام تقنيات مالية متقدمة.

فقدان مكاسب تحرير رأس المال في الإقتصاد المفتوح

تم تحرير حسابات رأس المال الكورية بالكامل استناداً لمشورة صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٧. وتحرير الحسابات الرأسمالية جنباً إلى جنب مع تحرير سوق الصرف الأجنبي نقل الاقتصاد الكوري إلى اقتصاد مفتوح صغير، مما أدى إلى فقدان السياسة النقدية لـ ١٠٠٪ من فاعليتها. وقد رفع ذلك الحصة السوقية للمستثمرين الأجانب ، وقلص حيز السياسات بالنسبة للسلطات. ومع ارتفاع أسهم المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم، بدأنا في دراسة سلوك المستثمرين الأجانب. في هذه العملية، تعلمنا تقنيات الاستثمار المتقدمة، مما أدى إلى نظام غربي وممارسة مماثلة لتلك التي في أسواق الأوراق المالية في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، لوحظ أيضا وجود أثر جانبي لذلك ، حيث ازدادت وتيرة التباين في حركة أسعار الأسهم ، وصاحب ذلك تدفقات متكررة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ، كانت أكبر من رأس المال الأجنبي، بحيث أصبح المستثمرون الأجانب هم المحرك الرئيسي لسوق الأسهم .و أدى ذلك إلى تغيير كبير في أنماط الإدارة، وزيادة نسبة العائد على رأسمال المخاطرة وفقا للموقف من النفوذ المتزايد للمستثمرين الأجانب.

إنّ الجدل الدائر حول تسرب الثروة الوطنية هو جدل سياسي إلى حد ما، ومايزال موجوداً حتى يومنا هذا. هناك انتقادات، مثل الأرباح المرتفعة جداً ، والمكاسب المفرطة لرأس المال. ويمكن تبرير هذه الانتقادات على أنها استثمار للأرباح استناداً لنظرية الإدارة المالية. ومع ذلك، فإن موقف النقاد له نقطة تحسب لصالحه ، وهي ، أنّ مكاسب الاستثمار لا تتوقف على الاستثمار الأجنبي المباشر أو الأسهم الصادرة حديثا فقط ، وإنما ايضاً على الاستثمار في السندات التجارية. وفي الواقع، يمكن ملاحظة أن المستثمرين الأجانب يحصلون على أرباح ، وأرباح رأسمالية ، دون مساهمة في تكوين رأس المال. ويمكننا أن نتخذ موقفا مفاده أنه ليس من المرغوب فيه الحصول على ربح أكبر من الجزء الذي أسهم رأس المال به، مما يضعنا في موقف وسط بين المدافعين والنقاد.

والمشكلة هي أن السوق يهيمن عليها مستثمرون أجانب. ولذلك فهم يفوزون دائما ، لأن هذا الفوز هو حقيقة منمقة أو نمط مستقر يقوده المستثمرون الأجانب ويسير على نهجه المستثمرون المحليون. وتبلغ حصة الاستثمار الأجنبي أكثر من ٥٠ في المائة في معظم الشركات القائمة في كوريا. وبالنظر إلى أسهم الأسرة المالكة (او تشايبول) فإن المستثمرين الأجانب لديهم أكثر من ٧٠ في المئة من أسهم الشركات المدرجة في التداول. و إذا كان العديد من شركات الأوراق المالية الدولية متواطئة ، فمن السهل حقا التحكم بسعر السوق. ويعتبر سوق الأسهم الكورية هدفا سهلا للمستثمرين الأجانب (أو المضاربين). على سبيل المثال، هناك شائعات بأن الهدف من عمل المكتب الكوري لشركات الأوراق المالية الرائدة في العالم في وول ستريت هو للحصول على معدلات ربح تتجاوز نسبة الثلاثة أرقام. ليس من السهل إنكار أن المستثمرين الأجانب يحققون الأرباح المفرطة: حيازات أجنبية تحتل ٥٠ في المئة من الأسهم المتداولة، ومعدل مرتفع للأرباح المستهدفة من المكتب الكوري للشركات الرائدة في العالم ، و شركات الأوراق المالية الموجودة في وول ستريت ، وكلها تستخدم لتحقيق معدل ربح يتجاوز معدلات الأرباح العادية . و يمكن للأساليب لإحصائية أن تظهر العلاقة بين تدفق رأس المال الأجنبي والتقلبات في سوق الأسهم الكورية.

وعلى الرغم من أن كوريا الجنوبية حققت نموا اقتصاديا متواصلا ، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها عشرين ألف دولار منذ الأزمة المالية عام ١٩٩٧، إلا أن الكوريين لا يستطيعون التمتع بخيرات هذا النمو ، لأننا نفقد عملتنا الأجنبية التي نحصل عليها من قطرات العرق

البلورية المتساقطة من اجساد عمالنا ، مما يجعل عائدات المستثمرين الأجانب غير مجزية بالنسبة لهم . [٤٢] و كلما خسرت كوريا المزيد من العملات الأجنبية، كلما كان عليها أن تقترض من الخارج. ونظرا لطبيعة سوق الأوراق المالية، فإن اللعبة الصفرية للمال هي السائدة هناك. هناك قول مأثور أنه يجب أن يكون هناك شخص يسيطر على الأدغال، وآخر يمسك الطيور (رجل واحد يفعل كل العمل الشاق، وآخر يحصد الفوائد). إنّ تسليم عملتنا الأجنبية التي تم الحصول عليها بشق الأنفس ، من الصناعة التحويلية إلى وول ستريت ، واقتراض الكثير من المال ، هو الوضع المثالي لايقاف أحلام المستثمرين الأفراد بتراكم المدخرات والأصول ، وتهديد استقرار الاقتصاد الكلي . إنّ وضعاً كهذا يجب أن يتم إصلاحه بسرعة. فتجنب الاستثمار الفردي ، والمشاركة في رأس المال للمستثمرين المؤسسيين من أجل الاستثمار غير المباشر ، هو أمر حاسم لكسب المبادرة في سوق الأوراق المالية.

وكان هناك خلل في عملية التنمية الاقتصادية في كوريا يتجسد بالتخلى عن الجدول الزمني لفتح حسابات رأس المال ، وفرض الانفتاح الكامل لتأمين التبادلات الخارجية خلال الأزمة المالية الآسيوية.وينبغي للبلدان النامية التي ترغب في اتباع نهج الاقتصاد الكوري ، السماح لمثل هذا الفشل بان يكون درساً. ويتعين على هذه البلدان أن تولي العناية الكاملة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، وأن تعمل على ضبط متغيرات السياسة العامة ، مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة لمنع حدوث أزمة اقتصادية. وينبغي أن تقاوم الاقتصادات النامية إغراءات فتح حسابات رأس المال للحصول على أموال مساعدات إسمية. وعليهم أن يكونوا حذرين في اتخاذ القرارات بهذا الصدد ، لأن من الصعب جدا إغلاق السوق مرة أخرى ، بمجرد أن نقوم بفتحه. وتتطلب الامتيازات الممنوحة من خلال منظمة التجارة العالمية ، التعويض في حالات التراجع. ولذلك، فإن من المهم تجنب فتح حسابات رأس المال من خلال منظمة التجارة العالمية، إن أمكن ذلك .

عدم كفاية إجراءات الحفاظ على الطبيعة والتراث الثقافي

يصاب الضيوف الأجانب الذين يزورون كوريا بالذهول مرتين عندما يرون نهراً يتدفق عبر مدينة سيول. يصاب الزوار بالدهشة من عُرض وحجم نهر هان ، ومرافق ممارسة ركوب الدراجات ، ووجود الترتيبات البيئية ، جنباً إلى جنب مع النهر أيضا. إنّ الحفاظ على بعض أجزاء النهر كما كانت في الأصل، كان يمكن أن يكون أكثر إثارة للإعجاب. كان من الأفضل بناء جزء معين من الطرق على بعد ١٠٠ متر من حافة مياه النهر. ثم أنّ السفن السياحية على نهر هان ربما تكون مزدحمة باستمرار مع تدفق السياح الأجانب. وخلال النمو الاقتصادي السريع، ركزت كوريا كثيراً على الفعالية والكفاءة، وأهملت المحافظة على قيمة الطبيعة. واسمحوا لي أن أقدم مثالاً بيئياً وإيكولوجياً .البطة البرية تتكاثر على الأرض ، وتنقل فراخها إلى الماء بمجرد أن يفقسوا من البيض . ومع ذلك ، فقدت هذه البطة البرية أماكن تكاثرها منذ أن شيدت الحكومة طريقا بالقرب من حافة النهر. إذ تم الحفاظ على نهر هان ونظامه الإيكولوجي، فإن من الواضح أن ذلك سيقدم عوناً كبيراً في مجال الحفاظ على البيئة. وأعتقد أن البلدان النامية بحاجة إلى أن تتبنى توجهاتها من منظور طويل الأجل، لا سيما في مجال الجذب السياحي المحتمل، مع مراعاة الفعالية والكفاءة على المدى القصير.

وعندما تقوم بالتجوّل في جميع أنحاء وسط مدينة سيول، يمكنك العثور بسهولة على نصب صغير مع نقش عليه يشير للمكان الذي كان يرتاده شخص شهير، ولو لمرّة واحدة ، أو لموقع المنزل الذي كان هذا الشخص يقيم فيه ، وهلم جرا. بصراحة، أنا أشعر بخيبة أمل كلما أرى هذا. إذا كان هناك شيء يستحق الحفاظ عليه، يجب علينا الحفاظ عليه ، والحفاظ على المبنى في الوقت ذاته . أنا لا أقصد أن أقلّل من إنجاز الناس الذين عملوا من أجل التنمية السريعة ، مع التركيز على الكفاءة. فلماذا لم يعملوا من منظور طويل الأجل ؟ ينتابني شعور بالندم. حتى الآن لم يفت الأوان باعادة بقايا ثقافية قيمة إلى الأماكن التي كانت تقع فيها أصلا ، أو في أي مكان آخر يمكن أن يكون مناسبا، ويمكننا أن نوفر ميزانية خاصة لذلك.

فأن استعادة كوريا لتراثها الثقافي، والأجانب الذين يهتمون بكوريا من خلال "بوب-كوريا"(الموسيقى الشعبية الكورية) ، والدراما الكورية ، ستساعد على فهم الثقافة الكورية بشكل أكثر عمقاً. هناك الكثير من التراث الثقافي في البلدان النامية. فإذا كانت هذه البلدان تسعى فقط لتحقيق الكفاءة على المدى القصير في عملية التنمية الاقتصادية، فإن الكثير من هذا التراث سوف يختفي ، وسوف يكون ذلك بمثابة خسارة كبيرة في المستقبل.

الجزء السادس
ما الذي يجعلنا مشوشين

حتى عند محاولة اتباع مسار الاقتصاد الكوري ، لا ينبغي على المتابعين أن يدرسوا فقط الاقتصاد الكوري. يجب أن يكون لهم منظور أوسع للحصول على المعلومات والمعايير ، كدليل على امكانية تكرار النجاح الاقتصادي في كوريا. إن العديد من الدول النامية سوف تمر من خلال مجموعة واسعة من التجارب والأخطاء في سياق التنمية الاقتصادية . و في بعض الحالات، قد لا تجد إنّ من السهل جدا عليها معرفة كيفية الاقتراب من ذلك.

مما لاحظته طوال حياتي المهنية كصانع للسياسات، وعضو في مجلس إدارة البنك الدولي ، و سفير كوريا إلى دولة نامية، ومن خلال حضور عدد من اجتماعات المنظمات الدولية، فإنني اعترف بأن المجتمع الدولي مايزال يعاني الانقسام إلى حد كبير حول بعض القضايا الإنمائية ، والخلط بين بعض القضايا ، الى أن يتطور كل ذلك إلى اقرار اتجاهات خاطئة . لذا فان الدقة في التوصيف ، والاقتراب من هذه القضايا من منظور الدول النامية سيكون مفيداً عند التنفيذ الفعال لخططها الإنمائية. وفي هذا الصدد، سيعرض هذا الفصل ما هي هذه القضايا ، وما هي نقاط القوة أو الضعف في الحجة التي تتعلق بكل قضية منها.

إختفاء السياسات الصناعية

تنقسم الآراء حول فعالية السياسات الصناعية خلال عملية التنمية الاقتصادية إلى حد كبير. وعادة ما تعمل السياسات الصناعية بدعم الصناعات الواعدة من خلال التمويل والاعفاءات الضريبية وتشجيع النمو المطرد .وحتى في تقرير بعنوان "معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسة العامة"، نشر في عام ١٩٩٣ من قبل البنك الدولي (وهي هيئة دولية داعمة نسبيا للسياسات الصناعية) ، ورد ما يأتي : "في بعض الحالات، عزز تدخل الحكومة النمو الاقتصادي" . إنّ هذا يُعَد بمثابة تقييم مسبق ، وحصري ، للسياسات الصناعية: زيادة الإنتاجية للصناعات التي اختارتها الحكومة للحصول على دعم خاص ، لم تكن أفضل من تلك الصناعات الأخرى التي لم يتم دعمها ، والدعم المفرط استمر للأعمال المتعثرة ، التي انتهى بها الأمر الى الخسارة ، مما تسبب في انفاق أموال كثيرة لتمويل تكاليف إعادة الهيكلة.[٤٣]

ولم يعد لدى البنك الدولي إدارة تتعامل حصرا مع السياسات الصناعية. ولكن ، هل يعني ذلك أن السياسات الصناعية التي تبدأ بتنفذيها الحكومات ليس لها مكان أو دور في عملية التنمية الاقتصادية؟ يمكن العثور على إجابة لهذا السؤال في تاريخ الغرب .كانت السياسات التجارية الحمائية هي ما اعتمدته بلدان الغرب كوسيلة لتعزيز اقتصاداتها. إن الحمائية التجارية هي بالتأكيد شكلاً من أشكال السياسة الداخلية. ثم ، أليس من التناقض القول بعد ذلك بأن الحكومة التي لا تحدّ من اعتلال التنمية الصناعية في بلدانها ، لم تعد صالحة للدول النامية اليوم؟

إن مصادر التمويل في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية هي دائما محدودة ومتفرقة. ومن ثم ، فإن السياسات الحكومية تحتاج إلى العمل على توجيه هذه الموارد المحدودة نحو عدد محدود من المجالات الواعدة. على سبيل المثال، في بلد ينتج كمية كبيرة من القطن عالي الجودة، فإن الربط العمودي لصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة سيكون بطبيعة الحال خياراً سليماً. ومع ذلك، إذا كانت حكومة هذا البلد تعمل في وضع لا غنى عنه يتعلق بازدهار صناعة الخمور ، فإن على شعبها بناء نمط معيشة يصلح لكسب المال من صادرات القطن ، وإنفاقه على الشرب والترفيه .وإذا قررت الحكومة المعنية أن تظل غير مبالية فيما يتعلق بالتنمية الصناعية للأمة ، فإن عملية تصنيع القطن في هذه الحالة، والتي ستخلق قدرا كبيرا من القيم المضافة والوظائف ، ستكون حكومة تتخلى عن واجباتها. لذا فإن من شأن الحكومة بمعناها الصحيح أن تدعم بنشاط الصناعات ذات الصلة ، من خلال توفير المزايا المالية والضريبية ، وتمهد الطريق لتطوير الأسواق الخارجية.

وقد اعتمدت الحكومة الكورية بقوة سياسات صناعية استباقية. إنّ جميع الصناعات الكورية، التي تقود الآن العالم في كل القطاعات .. من الصناعات المغذية و أشباه الموصلات والسيارات والصناعات الكيماوية ، تقع في هذه القائمة ، على سبيل المثال لا الحصر. و على الرغم من أن شركات النقل البحري والبناء ، تتشارك بشكل رئيس مع المشاريع الخارجية ، فإنها خضعت لعملية إعادة هيكلة واسعة النطاق بسبب الاستثمار المفرط .لقد كانت السياسات الصناعية في كوريا ناجحة على العموم.

الصناعات التي تمت تغذيتها من الحكومة

الصناعات التي تمت "تغذيتها" من الحكومة

	صناعة السفن	LCD	اشباه الموصلات	السيارات	الحديد
البنك الدولي	١	١	٢	٥	٦
حصة السوق	%٥١.٥	%٤٤.١	%١١.٣	%٦.٩	%٤.١
البلدان العشرة الاوائل	٧ شركات (هونداي ، سامسونج . STX)	سامسونج ، LG	سامسونج ، هينبكس	هونداي ، كيا موتورز	بوسكو

وقد اتخذ المجتمع الدولي موقفاً متناقضاً تجاه السياسات الصناعية: فوكالات المعونة الدولية والدول الغربية تشك في فعالية السياسات الصناعية، بينما تحظر منظمة التجارة العالمية ، أو تنظم الدعم الحكومي في شكل مزايا مالية وضريبية لصناعات أو شركات معينة. وإذا كانت السياسة الصناعية قضية فاشلة منذ البداية، أو ليس من الأفضل ترك هذه السياسات ليكون كل بلد مسؤولاً عنها ؟ و إذا ما رغب بلد ما في المشاركة في سياسة صناعية ما ، فلن تحتاج منظمة التجارة العالمية إلى القيام بأكثر من مجرد تقديم المشورة بأدب إلى البلد المنفذ ، للمحافظة على موارده. وكانت وكالات المعونة الدولية والبلدان المتقدمة النمو متناقضة مع نفسها، ولا ترتبط مواقفها تجاه السياسات الصناعية بتجاربها السابقة. على سبيل المثال، خلال القرن التاسع عشر نفذت الولايات المتحدة نظام حماية خاص للتجارة ، ومارست مبادئ عدم التدخل المتبادل من خلال عقيدة مونرو، التي تهدف إلى الحفاظ على مسافة معينة بينها وبين الدول الأوروبية. وبفضل هذه السياسات، تمكنت الولايات المتحدة من مواصلة التنمية الصناعية المستقلة. بالإضافة إلى ذلك، وبما أن البلد بامكانه أن يضمن المزيد من حرية أنشطته التجارية مقارنة بنظرائه الأوروبيين، فإن رجال الأعمال المُجهَّزين بالتكنولوجيات الجديدة ، انتقلوا إلى العالم الجديد، وتجنبوا بذلك الأنظمة التي فرضتها الحكومات والنقابات الأوروبية . وساهم ذلك في تجاوز الولايات المتحدة لأوروبا في القرن العشرين .

إن فعالية وقيمة السياسات الصناعية تحتاج إلى تحليل دقيق ووصف من منظور مختلف. وبالنظر إلى أن كوريا والعديد من البلدان الآسيوية الأخرى قد حققت نجاحا اقتصادياً من خلال السياسات الصناعية ، فإن القول بأن السياسات الصناعية التي تبادر بها الحكومات هي سياسات صحيحة ، لا تزال مقنعة إلى حد بعيد. ومن المؤكد أنه ليس فتح الأسواق وإلغاء الضوابط التنظيمية هو من جلب الازدهار الاقتصادي لآسيا. ولم يتم إدخال هذه الترتيبات تدريجياً إلا بعد أن حققت الدول الآسيوية (المزدهرة الآن) قدرا معينا من التنمية الاقتصادية. ومن السخرية بمكان القول إن الصناعات لايمكن أن تتطور وتنمو من تلقاء نفسها ، إلا إذا تم فتح السوق وتخفيف اللوائح ، حتى عندما لا يكون هناك شيء لتبدأ به غير هذه الصناعات .

يجب على الحكومة الكورية والخبراء إجراء تحليل شامل لتجربة التنمية الصناعية في البلاد وتوثيقها بشكل منتظم. وينبغي عليهم أيضا ان يطرحوا آرائهم على الساحة الدولية. فالدول النامية تريد أن تتعلم كيف أن الكوريين قد غرسوا صناعات عالمية المستوى في أرض قاحلة مثل الأرض الكورية ، وأنهم يريدون أن يتم فهم تسلسل تنفيذ السياسات الصناعية .

يجب أن تكون الحكومة الكورية والخبراء على استعداد لنشر التنمية الصناعية. إنّ هذا قد يبدو متأخراً الآن ، ولكن الخطوة الأولى هي الأكبر بقدر ما هي ألاصعب. وينبغي أن نقدم التعليم القائم على خبرتنا التاريخية في مجال التنمية الصناعية من وجهة نظرنا. وينبغي أن تدرّس سياساتنا الصناعية ، وتاريخ نجاحها وفشلها بجدية ، وأن تدرّس أيضاً بطريقة منظمة بأسرع ما يمكن.

فخ التعميق المالي

تمارس الأنشطة المالية دورا حيويا ، كخط أنابيب نقدية للتنمية الاقتصادية. وتتيح الصناعة المالية الأموال اللازمة للاستثمار ، من خلال تعبئة المدخرات المحلية ، وهي إحدى الركائز الهامة التي تدعم التنمية الاقتصادية، إلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي بلد لا يمكن أن يتوقع المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية ، لأنه حقق مستوى معينا من النمو الاقتصادي، فإن هذا البلد يحتاج إلى تعبئة المدخرات المحلية لتحقيق المزيد من التقدم . وتضطلع الصناعة المالية بدور متزايد الأهمية بهذا الصدد . وتنقسم الصناعة المالية عادة إلى ممولين منظمين، مثل المصارف والمقرضين من القطاع الخاص الذين يعملون خارج الحدود القانونية. و تماشياً مع التنمية الاقتصادية، تتوسع الصناعة المالية، ويزداد التمويل المباشر من أسواق رأس المال كذلك.

وكذلك ، كما ذكر الامر التنفيذي الصادر في ٣ أغسطس/ آب ١٩٧٢، قامت الحكومة الكورية بتجميع المقرضين من القطاع الخاص في السوق المالية المنظمة ، كمودعين غير مصرفيين، و كبيوت خصومات قصيرة الأجل لخصم الفواتير. وحتى بعد صدور الأمر التنفيذي في ٣ أغسطس/ آب ١٩٧٢، استمر مقرضي المال الخاص بالعمل في هذا المجال . ولا يزال معظم هؤلاء موجودون في المناطق المحيطة بميونغ دونغ في سيول، لكن وجودهم تقلص تدريجياً عندما أصبحت الصناعة المالية أكثر تنوعاً ، وتوفر مجموعة أكبر من المنتجات . وأصبحت نسبة الأصول المالية الى الدخل القومي أكبر، كما يتضح من التوسع في تمويل الشركات ، وتمويل تجارة التجزئة. وتحتل الصناعة المالية مركزا مهيمنا أكثر فأكثر في الاقتصاد الوطني.

قالت دامبيسا مويو في كتابها "كيف خسر الغرب" ان الاقتصاد الغربي انهار بسبب انتقال حركة رأس المال والعمل الى صناعات الخدمات (بما في ذلك الصناعة المالية) من الصناعات التحويلية. وعلى نفس المنوال، إذا حدث تعميق مالي في البلدان النامية بسرعة كبيرة جدا، فإن هذا يمكن أن يعرقل تنميتها الاقتصادية. و كما شهدنا جميعا في الأزمة المالية الأخيرة الناجمة عن الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية ، فقد تم توسيع المنتجات المالية اليوم لتشمل مشتقات أخرى مثل العقود الآجلة ، والاستثمار في البدائل. ونتيجة لذلك، فإن الغرض الأصلي من التمويل، وهو توفير رأس المال اللازم للإنتاج، قد تلاشى في الغالب، وأصبح التمويل لاعب مستقل عملاق في الاقتصاد الوطني. وإذا كانت رؤوس الأموال والموارد البشرية عالية الجودة تتغذى على الصناعة المالية في مرحلة مبكرة من التنمية الاقتصادية، فإنّ الصناعات الأخرى ستعاني من نقص في كلا المجالين. وبالتالي، ينبغي السماح للصناعات المالية بأن تنمو بوتيرة منظمة في الاقتصادات النامية. وفي الولايات المتحدة، تدفع الصناعات المالية وغيرها من الصناعات ذات الصلة بالخدمة مستوى مرتفع للغاية من التعويضات .وبالتالي، أصبح العمال الموهوبين يخجلون من العمل في الصناعات التحويلية، مما يتسبب بانكماشٍ ملحوظٍ في هذه الصناعات من منظور الأجل الطويل . وهذه ليست علامة جيدة للاقتصاد الوطني.

إنّ التعميق المالي هو نتيجة وسبب للتنمية الاقتصادية. وما يهم هو سرعة التعميق ودرجة تنويع المنتجات المالية ، وعمّا إذا كانت مدفوعة بأسواق البيع بالتجزئة ومشتقاتها . وتحوّل الصناعة المالية تدفق التمويل بعيدا عن قطاع الصناعات التحويلية مما يقلل من القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي. لذلك ففي المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، ينبغي تصميم النظام المالي لأداء مهام بسيطة تركز فقط على تمويل الشركات ، ثم، مع تطور الاقتصاد في المراحل التالية من التنمية، فإن الصناعة المالية ستقدم بحذر منتجات أكثر تنوعاً، وذلك تمشيا مع صعود الاقتصاد الوطني. وفي هذا الصدد، فإن نهج

الكوريين إزاء الصناعة المالية، الذي ينظم سرعة التنويع المالي وفقاً لمرحلة التنمية الاقتصادية، يمكن أن يكون مرجعا مفيدا للدول النامية.

إنّ المشاكل الناجمة عن طبيعة الهيكل الصناعى للولايات المتحدة وأوروبا، التى تتطلب المزيد من السيطرة على القطاعات المالية، تقترح الكثير للدول النامية حول السياسات المالية. بيد أننا لا نعرف كيف سترد البلدان النامية على حزمة السياسات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو ، لأن اشتراطات المعونة الإنمائية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو يمكن أن تحد من خيارات السياسات في البلدان النامية. ولا يزال من غير المؤكد مدى قدرة واضعي السياسات في البلدان النامية على تحقيق ذلك .

إذا توسعت القروض الاستهلاكية المضمونة عن طريق الرهن العقاري للمنازل في الدول النامية أكثر من الاستثمار الرأسمالي في الصناعات التحويلية و البنية التحتية ذات الصلة، فإنّ الناس في تلك الدول سيقعون في فخ الديون في نهاية المطاف ، وسوف يكون هناك نقص في فرص العمل لكسب المال اللازم لدفع القروض على المنازل التي تم شراؤها. وبالنسبة للسياسيين، فإن إعطاء الناس فرصة امتلاك منازل، سيكون هو الخيار الأفضل ، حتى لو تمّ ذلك من خلال الاقتراض . إنّ من الأفضل أن يحصل هؤلاء المقترضين على تقييم لأوضاعهم المالية على المدى القصير. وهذا عامل آخر قد يجعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة لصانعي السياسات في البلدان النامية عندما يجدون انفسهم مضطرين لاتخاذ الخيار الصحيح .

إنّ الاقتصاد الألماني هو دليل حي على أن صناعة مالية نامية يمكن أن تكون مواتية للنمو الاقتصادي. الصناعة الألمانية لديها حتى الآن أعلى مستوى في العالم من القدرة التنافسية . ولكن ليس هناك العديد من المؤسسات المالية الألمانية التي تسيطر على العالم كما تفعل الصناعة التحويلية. وفي الاقتصادات النامية ذات المساحة الأرضية الكبيرة ، فإن الصناعات التحويلية ستكون متفوقة في اقتصاداتها الوطنية مقارنة بنظيراتها المالية . و ينبغي أن يوفر التمويل الدعم للصناعة التحويلية. ومن غير المرغوب فيه أن يكون هناك صناعة مالية تسيطر على الصناعة التحويلية، أو أن تتطور الصناعة المالية بشكل مستقل ، وتصبح غير مقيدة من قبل قطاع الصناعات التحويلية. ويقول بعض مراقبي السوق أن الضغوط الناجمة عن المراكز المالية االتي تحكمت لمدة طويلة في العقود الآجلة للنفط ، والتي تراكمت عوائدها لدى المؤسسات المالية في الغرب قد تسببت في زيادة جذرية في أسعار النفط في عام ٢٠٠٨ . تشكل سلوكيات المؤسسات المالية في سوق العقود الآجلة للنفط مشكلة خطيرة. و حتى لو كانوا يدعون أن هدفهم في السوق هو فقط ادارة مخاطر تقلب الأسعار لعملائهم، فإن فضيلة وجودهم في السوق لا يزال موضع نقاش. وفي هذا الصدد، إذا كانت هذه المؤسسات تستهدف المكاسب من خلال المضاربة في السوق، فلا مجال للتسامح معها .

المعاملات المالية المحضورة

في يوم ما اجتمعت مع مسؤول حكومي رفيع المستوى من دولة نامية ، وناقشت معه فاعلية المساعدات الخارجية. وأثناء المناقشة، لاحظت أن البلدان النامية تواجه صعوبات في الحصول على المساعدة التقنية من خلال أساليب التشاور. وقال المسؤول ان دولة متقدمة، كانت لها علاقة سابقة معها، قدمت قرضاً وطرحت امكانية اقامة هياكل مؤسسية غربية فى البلاد. ومع ذلك، فإن بلاده لم تستلم في نهاية المطاف، سنتاً واحد من عشرة سنتات من القرض المقترح، وارتفع الدين الوطني بملايين الدولارات.

ووفقا للمسؤول، فإنه بعد فترة وجيزة من تمديد القرض وقعت الدولتان عقداً استشارياً، ووصل مستشارون من البلد المُقرض ، وأجروا دراسات استقصائية ومقابلات مع المسؤولين الحكوميين خلال الأسبوعين اللاحقين ثم غادروا. وبعد عدة أشهر، وصل تقرير ملزم إلى حد كبير، ودفعت الدولة النامية تقريبا جميع الأموال المقدمة كمساعدات كرسوم استشارية للدولة المُقرِضة. ومع ذلك، لم يكن هذا هو نهاية ما بدا وكأنه مساعدات خارجية حميدة قدمت على شكل مساعدة تقنية. ففي جزء غير متوقع كان التقرير الذي تم تلقيه معبأ بالصيغ والمعادلات غير المألوفة المعقدة، لذلك كان من الصعب على أي من العلماء والمسؤولين الحكوميين في الدولة المُستقبِلة أن يفهموها. وفي نهاية المطاف، لم يحصل البلد على أي شيء غير زيادة حجم الدين الخارجي، في حين عادت المساعدات المالية المقدمة الى الدولة النامية إلى مُقرضها الأصلي .

وكان لهذه الحالة إشارات حمراء مثيلة لها تومض في كل مكان. لقد كسرت شركة التنمية المتقدمة رقماً قياسياً في تقديم المساعدات الخارجية وجمعت المال على الفور، في حين أن الدولة النامية لم تحصل إلاّ على كمية متضخمة من الديون الوطنية .ويبدو أن مثل هذه الممارسة غير المواتية في تقديم المعونة الخارجية تتكرر في كثير من الأحيان في هذه الأيام ، حيث أن تركيز المساعدات انتقل من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية ، وبدأت المزيد من البلدان تطلب المساعدة التقنية لبناء الهياكل المؤسسية. ومن أجل وضع حد لتحويل الأموال من مجال الى آخر ، ينبغي أن يكون هناك نظام للحصول على جميع أنواع المساعدة التقنية، بتمويل من مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف، و على ان تكون هناك نسبة معينة (على سبيل المثال، على الأقل 50 في المائة أو أكثر) من الاستشاريين أو المساعدين من بين السكان المحليين. وإلى جانب ذلك، ينبغي أن تكون التقارير الاستشارية سهلة الفهم وأن تكون صالحة للتطبيق في الدولة المستقبلة.

هل يمكن الحد من الكسب غير المشروع تلقائيا ؟

عندما كنت أعمل في البنك الدولي، ناقش أعضاء المجلس في يوم ما ، موضوع التوقف عن تقديم المعونة إلى دولة نامية. كانت احدى الحكومات المحلية في هذه الدولة قد قررت نقل التجار من نطاق السوق التقليدية إلى مكان آخر ، كما كانت تخطط لبناء حزام يحيط بجميع أنحاء السوق وفقا لخطة التجديد الحضري. عند نقل هؤلاء التجار، تلقى مسؤولون حكوميون حوالي ثلاثين دولارا من كل تاجر تم نقله لغرض حصوله على ترخيص يضمن الانتقال السلس إلى سوق بنيت حديثاً. كان أعضاء المجلس من الدول الأوروبية المتقدمة يلتزمون بسياسة حازمة جداً وواضحة حول هذه الممارسة. وقالوا إن المشروع ينبغي أن يتوقف فورا ، طالما شارك المسؤولون المعنيون في الكسب غير المشروع والفساد. لقد عبرت عن رأي مختلف. لقد أكدت أن ثلاثين دولارا لا تعني الكثير من المال. لم أكن أعتقد أن المسؤولين كانوا يعتزمون مراكمة الثروة. حدث ذلك لأن أجورهم كانت متدنية جدا .كانوا يحاولون تغطية نفقاتهم بالكاد .

من تجربتي في كوريا، فإن الكسب غير المشروع والفساد من هذا النوع سيختفي تلقائياً عندما يبدأ المسؤولون بالحصول على رواتب أفضل. هذه ليست مسألة خطيرة بما يكفي لوقف تمويل المشروع. بعد كل شيء، لم يقم المسؤولون بجلب الأموال من البنك الدولي، أليس كذلك؟ ومع ذلك، فإن هؤلاء الأعضاء الغربيين لم يقوموا بدفع رسوم تصريح أو رسوم ختم من قبل، وبالتالي لم يكن بوسعهم أن يفهموا بشكل دقيق ، أو يستمعوا بشكل أفضل إلى ما كنت أقول.

في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، تواجه الحكومة وضعاً مالياً صعباً وتنفق معظم ميزانيتها على بناء الطرق والموانئ، وتترك مسؤوليها يضغطون على الآخرين للحصول على المال. وبالتالي، سيحاول المسؤولون تغطية المصروفات النثرية من خلال فرض رسوم صريحة أو رسوم ختم مقابل الحصول على تراخيص أو أذونات. هذا أمر غير قانوني وخاطئ بالطبع ، ولكن عندما يتم النظر في كل شيء، فإن الحكومة هي من أوجدت هذا الوضع. إن جيل اليوم في كوريا لن يعرف حتى أن هذا النوع من الممارسة كان قائماً في الماضي لأنه ببساطة قد اختفى الآن. وعندما يصبح البلد أكثر ازدهارا، يحصل المسؤولون الحكوميون على أجر أفضل ، ولا يشعرون بالحاجة إلى مواصلة مثل هذه الممارسة المخزية . وهكذا يتلاشى الكسب غير المشروع والفساد لمجرد السماح لتوليد الدخل الشخصي بشكل طبيعي مع تراكم الثروة الوطنية.

إن تطبيق القوانين الصارمة بشأن الفساد المرتكب بسبب الحاجة الماسة إلى سد تكاليف المعيشة يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في دولة نامية معينة ، حيث عزز البلد اللوائح المتعلقة بالقطع غير المشروع للأشجار، ولكن السكان استمروا في قطعها. وفي الوقت ذاته ، فإن السكان الأصليين اعتمدوا على قطع الأشجار كمصدر للعيش ، وبذلك أصبحوا أكثر فقرا لأن المسؤولين الحكوميين ضاعفوا سعر غض الطرف عن الجريمة ، مدعين بأنّ غض الطرف هذا يمثل علاوة عالية المخاطر بسبب تطبيق الحكومة للوائح أكثر صرامة .

إن الردع الأكثر فعالية ضد الممارسات الفاسدة التي يتم التعهد بها، كتعويض راتب ضئيل، هو تعزيز التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي، وبالتالي ترشيد أجور موظفي الحكومة. فالاعتماد فقط على الأنظمة المتشددة يمكن أن يدفع الأشخاص المعوزين أصلا إلى أعمق أعماق الفقر.

ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يُلزم المسؤولون الحكوميون القائمون بالاختلاس بتقديم المساعدات المالية لتمويل عملية لتنمية الاقتصادية ، أو يخضعون لمزيد من الضرائب لمنع تراكم الثروات الشخصية ، واستحصالها بأي ثمن. إن انتهاج السلوك غير الأخلاقي من أجل تحقيق مكاسب شخصية عادة ما يأتي من الإهمال واللامبالاة من قبل السلطات الأعلى ، ويزدهر في جميع مفاصل الجهات الرسمية ، لأن هؤلاء الناس يسيئون استخدام سلطتهم لتحقيق مصالح شخصية. ولا يمكن أن تتأصل شرور الفساد بين المسؤولين الحكوميين إلا عندما يتخذ رئيس الحكومة والأشخاص المحيطين به زمام المبادرة ويضربون مثالاً على النزاهة ، في حين يمارس المدعون العامون والقضاة أعلى درجات الانضباط الصارم.

القروض أم المنح ؟

تنقسم المساعدات المالية على الأغلب إلى قروض ومنح. ثم يتم تقسيم القروض إلى قروض ميسرة تمنح مقابل فائدة بمعدل سعر أقل من سعر السوق ، وقروض غير ميسرة بسعر فائدة مماثل لسعر السوق. وبوجه عام، يتم منح البلدان المتخلفة منح أو قروض ميسرة ، بينما تقدم للبلدان النامية التي حققت مستوى معينا من التنمية الاقتصادية قروضا غير ميسرة . وتنقسم الآراء حول آثار كل نوع من انواع المساعدات المالية. وبالتحديد، سوف يبدأ الناس بالنقاش حول أي نوع من المساعدات المالية سيكون هو الأفضل من حيث الفعالية: المنح التي لا تترتب عليها التزامات بسداد أصل الدين والفائدة ، أو القروض التي تترتب عليها مثل هذه الالتزامات ؟ إنّ كل طرف سيضغط من أجل اثبات صحة حجته من خلال تقديم الأدلة التجريبية ، وتحليلها باستخدام نماذج انحدار معقدة.

و يبدو أن المنح التي لا تترتب عليها التزامات هي الأكثر فعالية من بعض النواحي. و مع ذلك، فإن من يعارضون المنح يقولون أنه بما أنها تمنح بدون التزامات، فإن المتلقين الجدد سيكونون عرضة للاستسلام للمخاطر الأخلاقية، وتبديد المال وفقدان التركيز، وفي نهاية المطاف سيفشلون في تحقيق الأهداف المرجوة. كانت هناك مرة واحدة حدث فيها نقاش ساخن حول تحويل البنك الدولي إلى وكالة مانِحة . وقال أولئك الذين دافعوا عن تغيير طبيعة الوكالة ، أنه لم تعد هناك حاجة للبنك الدولي لتقديم المساعدة المالية للاقتصادات الناشئة المزدهرة، مثل الصين والهند والبرازيل ، لذا ينبغي على البنك تطبيق معايير أكثر صرامة عند اختيار المستفيدين من مساعداته ، وتقديم المزيد من المساعدة لعدد محدود من المستحقين لها. ولم يقبل البنك هذه الحجج في النهاية. وأخيراً تم التوصل إلى حل وسط لزيادة نسبة المنح من إجمالي المساعدات المالية للبنك .

من أجل وضع حزمة مساعدات مقترنة مع نسبة معقولة من المنح والقروض، يجب أن يؤخذ في الاعتبار مستوى التنمية الاقتصادية والمناطق المستهدفة. المبدأ الأول الذي يطبق عند وضع الحزمة هو إعطاء المزيد من المنح للبلدان الفقيرة. والمبدأ الثاني هو : ينبغي أن تمول التنمية الاقتصادية أساسا بالقروض، في حين أن التنمية الاجتماعية تموّل بالمنح. ويرجع ذلك إلى أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى بناء قواعد صناعية قادرة على توليد الدخل ، في حين أن التنمية الاجتماعية لا ترتبط ارتباطا مباشراً بالازدهار الاقتصادي.

وعلى الرغم من عدم امتلاكها سلطة اتخاذ القرار، ينبغي أن تكون البلدان النامية قادرة على عرض آرائها بوضوح حول أنواع المساعدات المفضلة لديها. إنّ المقرضين سيكونون على أتمّ الاستعداداً لتقديم القروض ، فقط عندما يعتقدون أن بإمكان البلدان النامية أن تسدد ديونها مع الفوائد المترتبة عليها ، من خلال تحصيلها لعائد النمو الاقتصادي الناجم عن المعونة. ومع ذلك، عندما لا تعتقد هذه البلدان أنها ستكون قادرة على سداد القروض، سيكون من الأفضل تقديم المنح اليها .

إنّ بعض القروض الميسرة تتيح تحقيق نسبة مرتفعة جدا من الامتيازات والمكاسب ، و بالتالي فهي لا تختلف في ذلك بشكل أساسي عن المنح. ومع ارتفاع القيمة التاريخية للقروض الممنوحة بمرور الوقت ، تصبح القيمة الحالية لتدفقات السداد المستقبلية مقابل هذه القروض منخفضة جدا. وبطبيعة الحال، يمكن أن تكون النظرية والواقع أمرين مختلفين. ومع ذلك، لا يوجد فرق كبير بين المنح ، وبين تلك القروض التي تتيح تحقيق معدلات عائد كبيرة .

العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية

إذا نظرنا إلى الوراء ، في ماضي كوريا وحاضر الصين، فأظن أن هناك علاقة عكسية بين نضج الديمقراطية والنمو الاقتصادي الكمي . و خلال فترة الازدهار الاقتصادي في الستينيات والسبعينيات، كانت كوريا تحت القيادة الديكتاتورية للرئيس بارك تشونغ هي، الذي قاد الأمة نحو التنمية الاقتصادية في ديمقراطية على الطراز الكوري ، والتي اختلفت كثيرا عن المفهوم الغربي للديمقراطية. وبالمثل، فإن الصين تحلق على ارتفاع كبير باستخدام أجنحة قوية من النمو الاقتصادي في ظل نظام الحزب الواحد ، و الشيوعية.

ثم، ما هي الأسباب الكامنة وراء الفقر المتزايد باستمرار للبلدان النامية، التي اعتمدت وتمارس ديمقراطيات برلمانية غربية؟ هل هي مسألة قيمة أو وظيفة؟ فلنأخذ مثالاً يسهل فهمه. إذا قررت دولة غير ديموقراطية بناء سد، فإن الأمور سوف تنساب في ترتيب مثالي، يبدأ بإصدار أمر نقل للسكان الذين يعيشون قريباً من المناطق التي سيتم غمرها. وعلى النقيض من ذلك، تكافح الدول الديمقراطية النامية الأخرى بدءا من مسألة اختيار مكان لبناء السد. و حتى بعد أن تقرر موقع البناء، فإن ذلك سيجعل المهمات اللاحقة غيرمؤكدة ، و سيستغرق هذا الكثير من الوقت والمال لوضع اللمسات الأخيرة على خطة إعادة التوطين و عمل المتابعة اللازمة لها. إن الوقت الذي تستغرقه هذه الأمة لاتخاذ قرار ووضعه موضع التنفيذ ، لا يتعدى الوقت الذي كانت ستستغرقه كوريا في الستينيات والسبعينيات لهذا الغرض. وعندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية، فإنّ الوقت هو عبارة عن قيمة ، مثل أي مورد آخر ، والسرعة هي واحدة من عوامل النجاح الهامة. وإذا كانت الصين تستخدم من خمسة إلى ستة سدود، في حين أن الدول النامية الأخرى تمكنت من بناء سد واحد فقط، فإن وتيرة التنمية الاقتصادية، وبالتالي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين ، سيتجاوز نمو الدول النامية الأخرى بفارق كبير.

هل هناك طريقة لاتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية في فترة أقصر بكثير، وكيف يمكن أن يتحقق ذلك؟ إذا استطعنا أن نجد إجابات على هذه الأسئلة، فسوف نتخلص من مصدر القلق لجميع البلدان النامية معا. وفي بعض الحالات ، فإن الوقت الذي يستغرقه اتخاذ قرار بطريقة ديمقراطية ومتابعته ، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات الاخرى المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، يمكن أن تمضي جنبا إلى جنب. ومع ذلك، ماذا لو كانت العلاقة بين عملية صنع القرار الديمقراطي والتنمية الاقتصادية تبادلية أكثر من كونها شكلية ؟ في مثل هذه الحالة، وبناء على توافق وطني في الآراء، ينبغي تعديل درجة المقايضة بما يتلاءم مع حالة كل أمة. فعلى سبيل المثال، يريد البعض تجاوز العملية الديمقراطية للإسراع بالنمو الاقتصادي ، في حين يرغب آخرون في إيلاء المزيد من الأهمية للعملية الديمقراطية ، حتى مع الاعتراف بأهمية الازدهار الاقتصادي. إن نظام المسار السريع للولايات المتحدة هو مثال جيد على تحقيق التوازن بين الشرعية الإجرائية للديمقراطية ، والسرعة في صنع القرار. وفيما يتعلق بقضايا التجارة ، أعطى كونغرس الولايات المتحدة السلطة للإدارة لاتخاذ القرارات ، ولم يقدم سوى الرد بنعم أو لا على مشاريع القوانين التشريعية التي قدمتها الإدارة. لتحقيق شيء ما، عليك أن تتحمل التضحية وأن تدفع الثمن، سواء كان ذلك لتحقيق مكاسب شخصية أو لتحقيق تراكم الثروة الوطنية. بهذا المعنى، أعتقد أن النتائج المتحققة ، دون تحمّل التضحية أو الاستعداد لدفع الثمن ، ينبغي أن يعزى لحسن الحظ ، وليس الى الإنجاز.

التوازن بين العمل الإنساني والكفاءة

القصة التي ذكرتها من قبل حول تزويد الطاقة الكهربائية لقرية ريفية نائية يمكن اعتبارها انتصاراً ملهماً للإنسانية. ومع ذلك ، و من منظور الكفاءة، فإن ذلك سيكون غير قابل للتبرير ، وغير ذي جدوى ، في سياق عملية التنمية الاقتصادية ، والتطلع لتلبية الاحتياجات الإنسانية ، مع السعي لتحقيق الكفاءة. و في لحظات كهذه ، سيفكر البلد في اختيار المجال الذي من شأنه أن يحقق التنمية الاقتصادية بشكل أسرع من الآخر.
في كوريا، لم تكن لخطوط مترو الأنفاق التي شيدت خلال السبعينيات حواجز حراسة بين المنصات والسكك الحديدية ، على الرغم من ارتفاع مخاطر وقوع الحوادث خلال ساعات الذروة. كان يجب أن يكون ذلك خياراً بائساً للحد من تكلفة البناء. وفقط بعد الحوادث المميتة الأخيرة، قامت الحكومة بتثبيت حواجز الحماية هذه . وهكذا لم يتم منح القيم الإنسانية اهتماماً كافياً عندما كان البلد يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بموارد محدودة خلال السبعينيات.

إذا كان على الحكومة أن تقرر ما إذا كان سيتم بناء مستشفى أو مصنع في دولة نامية، فإنها من وجهة نظر إنسانية سوف تختار المستشفى. ومع ذلك، لتدعيم الاقتصاد لديها فإنها قد تؤجّل بناء أول مستشفى، وليس بناء المستشفى بحد ذاته . عندها سيعاني الناس بسبب عدم وجود مستشفى لتلقي العلاج . ومع ذلك، على المدى الطويل فان النجاح سوف يدرّ الأرباح التي يمكن أن تستخدم لبناء المستشفى. من ناحية أخرى، إذا كنت ستختار المستشفى، فإنك ستحتاج باستمرار إلى المعونة للحفاظ على المستشفى، لأنك لن تكون قادراً على بناء مصنع مع تحمل كلفة بناء لالمستشفى ، ودون ان يكون هناك عائد من العمليات التي سيتم القيام بها في المستشفى. هذه حالة مبسطة لإظهار ما يجب مراعاته عندما يتعين عليك الاختيار بين الاعتبارات الإنسانية والكفاءة الاقتصادية. عليك أن تقرر ما إذا كان بوسعك أولاً تحمل الإجهاد العاطفي الناجم عن عدم القدرة على مساعدة الأفراد المصابين ، وما إذا كان المضي قدما في الالتزام بالحساب الاقتصادي بدم بارد ، على حساب الدوافع الانسانية ، يهدف إلى الكفاءة. وبما أن بناء المستشفى غالبا ما يبدو جيدا في الصحافة ، ويستدرعواطف الشعوب، فإن هناك احتمالا بأن تكون عملية صنع القرار منحازة لخدمة مصالح سياسية .

وفي حالات مماثلة، اعتبرت كوريا الكفاءة عموما ، أكثر أهمية من الدوافع الإنسانية. وإذا تأجل الرخاء الاقتصادي من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية ، فإن مستوى دخل الدولة قد لا يبقى مستقرا فحسب، بل أيضا سيتحقق في ظروف صحية. وخلال مرحلة التنمية الاقتصادية الأولية في الستينيات، وفي المرحلة اللاحقة من بذل المزيد من الجهود الإنمائية المكثفة في السبعينيات، كانت هناك ديكتاتورية تنموية في كوريا. لم يكن هناك مجال للمعارضة السياسية ، أو للقرارات التي تمليها الشعوب .وقد مكن ذلك الأمة الكورية على المدى الطويل من إيجاد توازن بين الاعتبارات الانسانية و بين السعي لتحقيق الكفاءة .

ويبدو أن سياسات التنمية الخارجية التي تتبعها مؤخراً وكالات المعونة الدولية، بما فيها البنك الدولي والبلدان الغربية المتقدمة، أصبحت مربكة لأنها تمنح أولوياتها الآن للجوانب المتعلقة بالاهتمامات الإنسانية. إنّ الاتجاه الأخير الذي يتمحور حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (التي صممت أساساً لتلبية الاحتياجات الإنسانية الاساسية) ، يجعل الأولوية العليا لمنظمات التمويل الدولية (مثل البنك

الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، مختلفة إلى حد ما عما اختاره الاقتصاد الكوري من أجل تنميته.

لماذا أشاحت هذه الوكالات الدولية بالذات ، والدول المتقدمة عموماً ، وجهها بعيداً عن نجاح التجربة الكورية؟ [٤٥] . لقد صنفت قصة النجاح السريعة في كوريا بأنها معجزة ، أو بكونها قصة التنمية الاقتصادية الأكثر براعة في العالم، وتم اعتمادها دوما كنموذج لكثير من البلدان النامية. ومع ذلك ماتزال الكثير من تفاصيل قصة النجاح هذه لغزاً لا يمكن حله بسهولة . وهذا سبب آخر يدعو إلى دراسة معمقة لجهود كوريا الرامية إلى بناء نموذج للمساعدة على النمط الكوري بشكل خاص ، و بناء اطار نظري جديد ، خاص باقتصاديات التنمية بشكل عام .

إنّ النمو غير المتوازن للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، أو للمناطق المختلفة ، هو مجال آخر من المجالات التي تتنافس فيها الكفاءة مع المساواة. و في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، يصعب توزيع الموارد المحدودة على قدم المساواة في جميع القطاعات أو المناطق. وإذا ما تم تخصيص هذه الموارد بالتساوي، فإن الموارد المخصصة ستكون متناثرة جدا ، ولن تكون قادرة بذلك على تهيئة كتلة حرجة تجعل البلد قادراً على المنافسة، مما يؤدي إلى عدم الكفاءة ، والفوضى الاجتماعية. وبموارد محدودة ، يتعين على أي بلد أن يختار ويركز على القطاعات أو المناطق التي تتمتع بأقصى قدر من الامكانية على إحداث أقصى قدر من التأثير على قطاعات أو مناطق أخرى من خلال اقامة الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات والمناطق . من هنا، سوف يتم رصد الموارد الكافية لبناء كتلة حرجة قادرة على توليد نمو اقتصادي مستدام. إنّ النمو غير المتوازن هو في نهاية المطاف خيار لرفع الحجم الكلي للناتج في المستقبل. فإذا كنت قادراً على المثابرة ، فإن هذا سيؤدي إلى نتائج أفضل بكثير من مراعاة هاجس الإنصاف ، وتشتيت حفنة من الموارد المحدودة عبر مجموعة واسعة من القطاعات أو المناطق المختلفة.

والجوانب الحرجة في هذه العملية ، هي في انجاز الصفقة بين البيئات السياسية والاجتماعية ، والتي تسمح باقامة الحكم الرشيد على المدى الطويل. والتركيز على التوزيع الخارجي المبدّد للموارد عن طريق حرية تداول الأسهم ، بدلاً من الاستثمار الذي يحفزعلى تجميع رأس المال لتمويل التنمية الاقتصادية. لنحاول الآن أن نلقي نظرة على ماحدث في الصين. أهتمت الصين بالمناطق الواقعة على طول الساحل الشرقي ، أولا ثم انتقلت إلى الغرب ، في حين قامت كوريا بتطوير محور سيول-بوسان أولا ، ثمّ متابعة النمو المتوازن إقليمياً. وحالة كوريا هي الحالة النموذجية لاستراتيجية النمو غير المتوازن. وفي الصين، تجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسكان الذين يعيشون في بعض المناطق الحضرية على طول الساحل الشرقي حاجز العشرة آلاف دولار بالفعل . وقد خلق هذا فجوة هائلة بين مناطق الريف في الغرب ، والمناطق الحضرية في الشرق. وهذه الفجوة الحادة في الدخل بين الشرق الحضري والغرب الريفي ، أصبحت تشكل تدريجياً تهديدا حقيقياً للتماسك الاجتماعي. لكن ماذا كان سيحدث لو حاولت الصين تطوير البلد بأسره في ذات الوقت؟ إنّ حملة اقتصادية ضخمة قد بدأت في في الصين عام ١٩٥٨ تحت عنوان "قفزة كبيرة إلى الأمام" انتهت الى الفشل الذريع لتبنيها نهجاً كهذا .

إن العديد من البلدان النامية التي اعتمدت الديمقراطية على النمط الغربي قد تقدمت بوتيرة بطيئة جداً (كالحلزون) ، أو ظلت في بعض الحالات عالقة في الجمود بسبب الديمقراطية الشعبية،ستجد أنّ العمل على وفق استراتيجية النمو غير المتوازن تشكل عبئاً سياسياً ثقيلاً عليها. وحتى إذا كان هناك اتفاق

على هذا المفهوم ، فإنه ليس من السهل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المنطقة والصناعات التي ينبغي أن يتم الاهتمام بها أولاً. و من الناحية المثالية ، فإن عمل السياسة ينصب حول المبادئ والقيم التي تم السير على وفقها . و لكن في الواقع، فإن عمل السياسة الرئيس هو النضال من أجل الأصوات والسلطة. وهذا تحد بالغ الأهمية يتعين على البلدان التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية أن تعمل على مواجهته والتغلب عليه لتحقيق أهدافها.

السوق والحكومة

شدد روبرت ل. هيل في كتابه "صنع المجتمع الاقتصادي" على أن اللاعب الرئيس في تخصيص الموارد قد تغير من التقاليد والأعــراف السائدة ، إلى السلطة ، وإلى السوق. و من الضروري تلخيص الدور الذي يلعبه السوق والحكومة في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية. إذا كان بامكان السوق أن يعمل بشكل جيد في مجال تخصيص الموارد في كل وقت، فإن ذلك سيكون مهماً للحد من دور الحكومة في هذا الصدد . إنّ المجال الرئيس الذي تعمل فيه الحكومة [٤٦] هو السلع العامة. ولمواصلة التطور الاقتصادي، فمن الضروري قيام الحكومة بتطوير الهياكل الأساسية مثل الطرق والموانئ. ولما كانت البلدان النامية تعاني من قلة وتخلّف هذه السلع العامة ، فإنها لا تستطيع الاعتماد على السوق وحده لتأمين احتياجاتها منها .

وكثيرا ما يكون من واجب الحكومة أن تتحمل وحدها مسؤولية تطوير السلع العامة نظرا لأن تراكم رأس المال في القطاع الخاص مايزال غير كاف. و في كوريا، اهتمت الحكومة في البداية ببناء وتطوير صناعات الصلب والطاقة والنقل الجوي، والصناعات الثقيلة. وفي وقت لاحق تم خصخصة هذه القطاعات ، وجعلها جزءاً من عملية تراكم رأس المال للقطاع الخاص ، بسبب تصاعد وتيرة عملية التنمية الاقتصادية. وعندما تتم زيادة الاستثمار على المدى الطويل في الصناعات واسعة النطاق ، فإن المشاركة النشطة للحكومة ستكون ضرورية ، لأن فترات حملها تتعدى قدرة القطاع الخاص على تحمل تكاليفها. ومن الصحيح أن يكون للحكومة دور أوسع، وخاصة خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

وينبغي بالتأكيد إعادة النظر في تركيز منظمات المعونة الدولية على منح القطاع الخاص أدوارا أكبر في البلدان النامية. وعندما يمنح القطاع الخاص وبافراط دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي، وذلك قبل أن يتراكم رأس المال في القطاع الخاص المحلي على نحو كاف ، فإن ذلك سيؤدي تلقائيا إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي. وهذا لا يعني تجنب رأس المال الاجنبي تماماً. والأكثر من ذلك هو أنه ينبغي الحفاظ على التوازن بين رأس المال المحلي والأجنبي ، لانه ليس من الصواب أن تستحوذ رؤوس الأموال الأجنبية على البنية التحتية والصناعات الرئيسية في بلد ما بحجة تطويرها . و حول هذه القضية بالذات ، فليس من المتوقع أن تقدّم البلدان المتقدمة النمو توضيحاً للسبب الذي يمنع رأس المال القادم من بلدان الخليج ، من الاستثمار في ميناء بلد متقدم.

ومنذ منتصف التسعينيات ، طلبت الحكومة الكورية من القطاع الخاص تحمل المسؤولية عن تطوير البنية التحتية. على سبيل المثال قامت شركة خاصة ببناء طريق ، وقامت بتغطية نفقات تشييد ذلك الطريق من خلال فرض رسوم على المستخدمين، ولم تكن النتيجة ناجحة. أمّا في البلدان الأقل تقدما نسبيا، فإن حركة المرور المنخفضة جدا ستمكّن القطاع الخاص من بناء الطريق وتغطية النفقات عن طريق فرض رسوم اضافية على الرسوم المقررة أصلاً. وفي الحالات التي لا تسمح فيها الظروف بعمل آلية السوق، لا يمكن لأي بلد أن يجبر القطاع الخاص على تولي هذا الدور. وفي المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية ، تكون البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ، بمجملها ، من البضائع العامة. ومع نضج الاقتصاد بشكل أكبر، هناك مجال للقطاع الخاص لبناء وإدارة تلك البنى التحتية، ولكن لا يمكن أن يكون ذلك على نطاق واسع أبدا، لأنه ليس من السهل تحقيق مستوى مقبول من عائد الاستثمار مع فرض رسوم واطئة لتغطية التكلفة.

يجب أن يكون السوق والحكومة نظراء لكي يتمكنا من التعايش عن طريق التعاون المتبادل. ولا تستطيع أي مؤسسة أن تضطلع بدور المؤسسة الآخرى تماما . فعندما يكون هناك فشل في السوق، يجب على الحكومة التدخل لتصحيح الوضع . ولكن إذا كانت وظائف السوق تعمل بشكل مستقل تماما، فيجب على الحكومة أن تقلل من مشاركتها في النشاط الاقتصادي ، من خلال التركيز فقط على الحفاظ على الحد الأدنى من القواعد الحاكمة في النظام الاقتصادي . وبالتالي يجب أن يكون دور الحكومة مرنا تبعا للظروف . و في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية، يمكن للحكومة النزيهة والفعالة أن تمارس دور السوق . ولعل أفضل مثال يمكن أن تقدمه كوريا حول التنمية الاقتصادية السريعة التي تقودها الحكومة ، هو تحقيقها لمعجزة نهر هان.

إنهاك التنمية

إن التنمية الاقتصادية تحظى بتأييد كبير من الشعب لأنها تعمل على تحسين مستوى المعيشة. وبالنسبة لأولئك الذين يواجهون القلق مع كل وجبة طعام ، فإن التحرر من الخوف من الجوع هو بمثابة تغيير رهيب. وعندما يتطور الاقتصاد بشكل مطرد، والجيل الجديد (الذي لم يسبق له أن عاش الفقر) هو من يستلم زمام السلطة السياسية، فإنّ الجوانب الإيجابية للتنمية الاقتصادية ستصبح شرطاً لازماً .وفي الوقت نفسه، فإن الجوانب السلبية الضخمة ، ستولد صراعات وتكاليف اجتماعية، وتعرف هذه الظاهرة بأنها "الانهاك التنموي".

وإذا كان مستوى الانهاك مرتفعاً، فإن الارادة لتحقيق التنمية الاقتصادية ستكون ضعيفة. فهناك العديد من العوامل التي تشكل إجهاداً في مجال التنمية ، مثل

التـدمـير البيـئي ، والفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، والنزاعات العمالية ، والجرائم والمشاكل الاجتماعية للمجتمع الحضري ، وظهور الشعبوية ، وضغط السوق، والتحول إلى مجتمع متعدد الثقافات . والانهاك التنموي المتراكم هو عبء باهظ التكلفة، ويعقبه انخفاض في القدرة التنافسية الوطنية، وبالتالي فإنّ من المهم الحد من الاجهاد في مجال التنمية ، خاصةً بعد ان يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى معين يمكن من خلاله التعجيل بالتنمية الاقتصادية. وفي الوقت ذاته ، سيشجعنا ذلك على إيجاد مصدر جديد للنمو الاقتصادي ، و تعزيز الكفاءة الاقتصادية للمحافظة على القدرة التنافسية العالمية.

و عندما يتحسن مستوى المعيشة من خلال التنمية الاقتصادية، ستزداد المخاوف السياسية من تعثّر العملية الديمقراطية ، وتتطور عملية إرساء الديمقراطية. وهذا مفيد للتنمية الاقتصادية، ولكنه من الممكن أن يؤدي أيضا يؤدي إلى رفع التنمية إلى السطح. ويسهم التحول الديمقراطي في تعزيز وتنويع الصناعات، لأنه يسهل على المواطنين التعبير عن إبداعهم. ومن ناحية أخرى، هناك حاجة أيضا إلى ثقافة سياسية صحية من أجل حماية الناس الذين لا يسعون الى الثأر السياسي من الخصوم ، من الإفراط في الطموح ، و سلوك النهج الشعبوي.

وهناك مشكلة رئيسة أخرى تتمثل في زيادة سرعة فتح ألاسواق. فعندما ينمو الاقتصاد وتزداد درجة الاستقرار في الاطار القانوني ، وما يترتب على ذلك من زيادة في العقود التجارية، فإن من النتائج التي يمكن التنبؤ بها أن المستثمرين والشركات الأجنبية سيطلبون ضمانات لأقامة وعمل الأنشطة الاقتصادية الحرة. وإذا تحققت التنمية الاقتصادية من خلال سياسات تجعل الصادرات رافعة للنمو ، فمن المناسب أن يتم فتح السوق على أساس المفاضلة بين العطاءات . ولكن انفتاح السوق من شأنه أن يهدد الصناعات المحلية ، ولذلك فمن المهم أن يفعّل نهج الانفتاح التدريجي ، وليس الفوري . ذلك أنّ الانفتاح الجذري يمكن أن يؤدي إلى مشاكل سياسية - اقتصادية ناجمة عن انهيار القاعدة الصناعية المحلية.

في وقت لاحق، حدثت أزمة تذبذب اسعار صرف العملات الأجنبية في عام ١٩٩٧ ، لأن الارهاق المتراكم من عملية التنمية قد تم التعامل معه بشكل غير ملائم. ومن المؤسف أننا لم نمنع هذا الوضع . ولكن بطريقة ما يمكن اعتبار ذلك كجزء من طقوس الخلاص بالنسبة للاقتصاد الكوري. وإذا ما أريد للبلدان الأخرى أن تتعلم من التجربة الاقتصادية الكورية، فيجب عليها أيضا أن تحلل مسارات الصعود والاجراءات والنتائج المرتبطة بالازمات الاقتصادية فى كوريا.

ومن المهم أن نلاحظ أن الحركات العمالية يمكن أن تصبح حركات سياسية للغاية. وإذا ماتم قمع الحركات التي تطالب بظروف عمل أفضل، فإنها بدورها يمكن أن تستقطب المزيد من المتشددين وذلك على الرغم من أنه من الصعب فصل الحركات العمالية عن السياسة تماما، إذا ما أريد لها أن تصبح سياسية للغاية . و يمكن لهذا الوضع أن يكون سبباً في حدوث اضطراب اجتماعي ، ويصبح مكلفاً للغاية. وبالتالي، فإن من المهم التعامل مع هذا الوضع بحكمة. ومع ارتفاع مستوى المعيشة، سوف تميل الأجيال الشابة إلى تجنب الوظائف المُنهكة جسدياً. ونتيجة لذلك، ستواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة أوقاتاً عصيبة في محاولتها توظيف رأس المال البشري اللازم. وستؤدي هذه الظاهرة إلى جلب العمالة الرخيصة من الخارج، الأمر الذي يمكن أن يولّد مشاكل اجتماعية جديدة وتكاليف اجتماعية أعلى بسبب الصراعات الناشئة بين مختلف الأعراق والثقافات. وهذه مشكلة من المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الكوري حالياً.

الحلقة المفرغة للأزمة

يتطور نمط الأزمة . وخلال الأزمة المالية عام ١٩٩٧، جاء دبلوماسي فرنسي يعمل في مقر سفارته في طوكيو لزيارتي وذكر: "إنّ أزمة النقد الأجنبي الحالية ستنتهي عبر بند دعم حالات الطوارئ المقدّم من صندوق النقد الدولي ، ولكن الاقتصاد الحقيقي سيواجه تحديات أكبر مع تعثر الاقتصاد بسبب زيادة عدد حالات الإفلاس وارتفاع معدلات البطالة، وهذه مشكلة أكثر خطورة ". وكما تنبأ هذا الدبلوماسي بشكل دقيق ، واجه الاقتصاد الكوري تحديات ضخمة ، حيث انهارت العديد من الشركات تحت وطأة الأزمة ، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة . لماذا تتطور الأزمات المالية إلى أزمات في الاقتصاد الحقيقي؟

استناداً لخبراء برامج صندوق النقد الدولي ، فإن انكماش الاقتصاد الحقيقي أمر لا مفر منه ، كما تشير العديد من التحليلات. واستنادا إلى نظرية الاقتصاد الكلي، يعزى العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الإنفاق العائلي والحكومي. و لذلك، ومن أجل معالجة مشكلة العجز في الحساب الجاري، من الضروري تقييد السياسة النقدية والسياسة المالية. إن خفض الطلب الكلي من خلال خفض المعروض من السيولة ، و خفض الإنفاق المالي ، هي البرامج الرئيسة التي يوصي بها صندوق النقد الدولي. وبالتالي، فإن انكماش الاقتصاد الحقيقي هو أمر لا مفر منه.

إذا نظرنا إلى الوراء، كان انكماش الاقتصاد الحقيقي بسبب الأزمة المالية أسرع بكثير وأوسع نطاقاً مما كنت أتوقع. لماذا كان نطاق انكماش الاقتصاد الحقيقي أكبر بكثير من النطاق الذي تم فيه تقييد السياسة النقدية والسياسة المالية؟ إنّ القرارات الخاصة بتحصيل أصول القروض من المقترضين ، أدى بسرعة إلى تقييد الائتمان قصير الأجل . وعندما بدأ المقرضون غير الرسميين باستعادة قروضهم ، بدأت الشركات التي كانت قادرة فقط على الحصول على الاقتراض من المقرضين غير الرسميين بالإفلاس. وأدى ذلك إلى نقص رأس المال في بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تحظى بضمانات صادرة عن شركات تعتمد على الإقراض غير الرسمي. وبدأت المصارف التي تقدم قروضها إلى هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تقليص حجم الائتمان المقدّم الى هذه المشاريع .

وإلى جانب هذا التأثير السلعي الذي كان يمتد من القاعدة إلى القمة، حدثت أيضا سلسلة آثار أخرى أمتدت من أعلى إلى أسفل ، والتي كانت نتيجة لافلاس التكتلات الكبيرة التي تؤثر بدورها على الشركات الأصغر حجماً. ومع إفلاس المزيد من الشركات، كانت المخاطر التي تهدد أصول المؤسسات المالية تزداد سوءا. و يعود ذلك إلى أن القروض المقدمة من المؤسسات المالية للشركات الخاضعة للتصنيف قد صنفت على أنها أصول سيئة، وهذا يعني الاعتراف بأنها أصول خاسرة. وفي المصطلحات التقنية ، إذا انخفضت معدلات كفاية رأس المال ، ولم تتمكن المؤسسات المالية من تقديم قروض جديدة أو حتى تحصيل القروض القائمة، فإن ذلك سيزيد من حدة أزمة الائتمان. ومع إفلاس المزيد من الشركات وفقد المزيد من الناس لوظائفهم، تصبح سلوكيات الإنفاق والاستثمار متحفظة للغاية، مما يؤدي إلى انكماش الاقتصاد الحقيقي . لذلك، يجب تجنب أزمة النقد الأجنبي بأي طريقة ممكنة.

و في حين أن الأزمة الاقتصادية قد تستمر مع البطالة الواسعة وانكماش الاقتصاد الحقيقي، فهناك موجة أكبرفي الانتظار ، هي الازمة المالية المحلية. و هذه هي ليست أزمة الائتمان الناجمة عن سلسلة من إفلاسات الشركات، بل هي أزمة ناجمة عن الاختلال المنهجي في النظام المالي ذاته .

ويمكن وصف هذه الظاهرة بأنها رحلة إلى الجودة. فأولئك الذين يمتلكون رأس المال يشعرون بقلق بالغ من الاستثمار في الأصول ذات المخاطر العالية فقط . ومن الواضح أن السندات الحكومية هي الأصول الأكثر أمانا، وبالتالي فإن المستثمرين لن يستثمروا أموالهم في سندات الشركات خلال هذا الوقت. وبالنسبة للموجودات المالية ، فإن ما يتسبب في المعاناة هو انخفاض أسعار الأسهم فقط ، في حين أن الاستثمار في سندات الشركات ستكون له عواقب أكثر خطورة ، عندما لا يمكن للشركات ادارة سنداتها عندما يحل أجل سدادها ، وسوف يؤدي ذلك إلى سلسلة من افلاس الشركات المدرجة في لوائح التصنيف المعتمدة . وهذا هو ما يمكن أن يضع الاقتصاد الكوري بالفعل تحت رحمة رأس المال الأجنبي.

وهذا ما حدث في عام ١٩٩٩. لقد تطورت أزمة الاقتصاد الحقيقي لعام ١٩٩٨ لتصبح أزمة مالية محلية في عام ١٩٩٩ ، و بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٠. وقد أصدرت وزارة المالية والاقتصاد الكورية منتجات مالية فريدة جدا، هي السندات الموازية الاساسية الملزمة (P-CBO)[٤٧] ، وطرحتها على الشركات للأكتتاب فيها بهدف التغلب على الأزمة المالية المحلية [٤٨]. وفي عام ٢٠٠٠، عانت معظم المجموعات الرائدة ، مثل مجموعة سامسونج ، من صعوبات في التعامل مع المنتجات المالية الجديدة ، و لو لم تتغلب الحكومة الكورية على الأزمة المنهجية في النظام المالي ، فإن ذلك كان سيؤدي لدورة مفرغة من أزمة النقد الأجنبي ، و يقود إلى أزمة اقتصادية حقيقية . وهذا سيؤدي بدوره إلى أزمة مالية منهجية متفاقمة ، ويسبب أزمة أخرى في سوق النقد الأجنبي. و عند اعادة التفكير في هذا الأمر ، فإنه لا يزال يصيبني بالدوار كيف ان هذه الأزمة كادت أن تتحول إلى كارثة حقيقية.

كان البيروقراطيين في وزارة المالية والاقتصاد قد أصدروا منتجات مالية فريدة جدا ، كما وضعوا المنهجية التي تدار بها سندات الشركات من خلال حملات الاكتتاب الوطنية ، بهدف ادامة عملية التنمية الكورية في تلك المرحلة الصعبة . لقد كان بنك التنمية الكوري يُدار من قبل مجموعة من النخب و المسؤولين الذين تم تدريبهم من قبل بيروقراطيي الجيل الأول في عهد الرئيس بارك. وعلى الرغم من أن الأخطاء قد ارتكبت، فإن هؤلاء المسؤولين كانوا مسؤولين عن "تنظيف" الأخطاء التي خلّفها غيرهم عندما حدثت الفوضى مرة أخرى . وهذا المثال يدل على أهمية تنمية رأس المال البشري للحفاظ على استقرار البلد.

وعندما نعود الى الماضي ، سنجد أن العديد من البلدان النامية كانت محاصرة في هذه الدورة المفرغة من الأزمات الشرسة : أزمة النقد الأجنبي، أزمة الاقتصاد الحقيقي، أزمة النظام المالي المحلي . و مرة أخرى سنؤكّد على أنّ الأزمة يمكن أن تكون طويلة أو يمكن أن تكون قصيرة. بعض بلدان أمريكا اللاتينية كانت تعيش في أزمة امتدت لما يقرب من عشرين إلى ثلاثين عاماً، ربما لأنهم كانوا محاصرين في هذه الحلقة من الأزمة في الآونة الأخيرة . لقد كان هناك بعض الانتقادات حول الآثار الجانبية لبرامج صندوق النقد الدولي ، ولاعتماد صندوق النقد الدولي نظام الإنذار المبكر . **وهذه** خطوة متأخرة ولكن لا تزال إيجابية. وقد تم اعتماد شبكة السلامة المالية التي اقترحتها كوريا خلال قمة مجموعة العشرين في سيول، ومن المتوقع أن تمارس هذه الشبكة دورا هاما في منع الأزمات المالية المستقبلية ، و في التغلب عليها.

التوجه الخاطئ لإقتصاديات التنمية

من الصعب تصوير الاتجاه الأخير في التعامل مع الكوريين السابقين العاملين في حقل اقتصاديات التنمية في كلمة واحدة ، ولكن ليس من الصعب الاعتراف بأنّ الدراسات حول الاقتصاد الكوري قد تراجعت. ويبدو ذلك طبيعياً لأن وضع كوريا قد تغير من الدولة التي تحتاج إلى مساعدة مُقدّمة من الخارج إلى دولة تقدّم المساعدات إلى البلدان النامية. إنّ الدخل القومي لكوريا هو أكثر من عشرين ألف دولار للشخص الواحد في السنة، وقد استكملت البلاد عضويتها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). إن التنمية الاقتصادية في كوريا يتم تقييمها كمعجزة في القرن العشرين ، وأصبحت بمثابة دليل ارشادي للبلدان النامية. إن عملية التنمية الاقتصادية الكورية كافية بما يكفي لتكون موضوعا للدراسة المكثفة أو البحث العلمي . ولكن ذلك ليس كافيا ، ربما لأن التنمية الاقتصادية الكورية لم تتحقق من خلال نهج النيوليبرالية. وأنا أرى أن الحكومة الكورية والأوساط الأكاديمية تحتاج إلى أن تأخذ على عاتقها جزءا كبيرا من المسؤولية ، لأنها لم تبذل قصارى جهدها لترسيخ التجربة الكورية [٤٩] . إنّ كوريا يجب أن تأسف لأنها لم تبذل جهوداً كافية لدعوة العلماء والخبراء الدوليين لدراسة التنمية الاقتصادية الكورية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود مواد دراسية دولية تتناول التجربة الكورية للتنمية الاقتصادية ، يعني تغاضي المسؤول الأساسي عن هذا الوضع عن حقيقة أن التجربة الكورية للتنمية الاقتصادية لا تستخدم استخداما كاملا كأداة للبحث العلمي.

يركز الاهتمام العالمي الأخير بالتنمية الاقتصادية أساساً على التنمية الاجتماعية وليس على إنشاء قاعدة صناعية. وتتعلق التنمية الاجتماعية بالصحة والتعليم وتمكين المرأة، وهو ما يفسر عدم جاذبية التنمية الاقتصادية الكورية ، **التي** هي عبارة عن عملية طويلة لبناء القاعدة الصناعية. ومع ذلك، فإن التعلم من التجربة الكورية في التنمية ، بغض النظر عن اهتمام العلماء والخبراء ، هو أمر مطلوب جدا . لذا فقد آن الأوان للبدء في انجاز البحوث التي تقودها الحكومة بشأن عملية التنمية الاقتصادية الكورية. وسيتطلب هذا الأمر بذل جهود ضخمة وموارد ضخمة من أجل تقديم التنمية الاقتصادية الكورية كنموذج للتنمية الاقتصادية ، وتأطيرها كنظرية راسخة على مستوى العالم. وستوفر هذه الجهود مادة جيدة للبلدان النامية لدراسة التنمية الاقتصادية الكورية بصورة مكثفة. إلى جانب ذلك، أعتقد أنه يمكن لذلك أن يسير جنباً الى جنب مع تدفق سيل البحوث الأخيرة التي بدأت تولي اهتماما كبيراً بالتنمية الاجتماعية.

من المهم أن نعيش حياة باشتراطات أكثر انسانية من هذه . ومع ذلك فإن هناك العديد من السبل حول كيفية وصول بلد ما الى هذا الوضع . واسمحوا لي أن أعيد النظر في مثال مبسط. بعض الناس يعتقدون أن المساعدات الخارجية مطلوبة لإنشاء المدارس والمستشفيات، ولكن هناك أشخاص آخرين يعتقدون أن المساعدات ضرورية لبناء قاعدة صناعية ، وينبغي إعطاء الأولوية لذلك على إنشاء المدارس والمستشفيات. يمكن للدولة أن تقوم ببناء وتشغيل المدارس الصناعية والمستشفيات بنفسها ، وفي ذات الوقت ، كما قلت ذلك مراراً وتكراراً. وإذا ما ركزت البلدان النامية على التنمية الاجتماعية بشكل مفرط ، وواصلت متابعة تحقيق مؤشرات التنمية الاجتماعية المستهدفة، فقد يرتفع مستوى معيشة مواطنيها ، ولكنها ستميل إلى الاعتماد بشكل دائم على المعونة الأجنبية. ولا يمكن لأحد إنكار أن التنمية الاقتصادية هي التي ترسي القاعدة الصناعية أساساً . وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي أن ينصب تركيز اقتصاديات التنمية على تراكم القاعدة الصناعية. وأود أن أؤكد على هذا الأمر مراراً وتكراراً.

إنّ الباحثين الذين يقودون اقتصاديات التنمية يأتون عادةً من الكليات ومعاهد البحوث والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية . إنّ البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية هي التي تقود بالفعل تدفق الأفكار في اقتصاديات التنمية ، لأنها تدير العديد من المشاريع البحثية وتستخدام أساتذة وعلماء من الكليات أو معاهد البحوث كمستشارين. وبعبارة أخرى، ما لم يركز البنك الدولي أو مصارف التنمية الإقليمية على تقديم المعونات لبناء القاعدة الصناعية ، فإن هناك احتمالاً ضئيلا بأن ينصب تركيز بحوث الاقتصاد الإنمائي على بناء القاعدة الصناعية. وهذا هو السبب في أن الحكومة الكورية والكليات ومعاهد البحوث تحتاج إلى ان تشد الحزام ، و أن تطلق عملية تدفق البحوث الجديدة على أساس الخبرات المستمدة من التجربة الكورية في التنمية الاقتصادية.

وليس من السهولة ان تقترن التجربة الكورية في التنمية الاقتصادية ، بادارة حملات مكافحة السل في تايلاند ، أو الإيدز في الصين ، وأن يتم تناول ذلك كلّه بالتفصيل في الكتب المدرسية لاقتصاديات التنمية . نحن في صدد مناقشة جادة للحكم على ما إذا كانت قضايا الصحة تحتاج إلى أن تكون هدف بحثي مهم أم لا. كيف يمكننا أن نرتقي بوضع صناعاتنا وأن نرفع من مستويات الدخل لتحسين نوعية الصحة والتعليم والمجالات ألاخرى؟ اعتقد أن بحوثاً من هذا النوع يجب أن تكون مهمة ذات أولوية عليا من أجل التنمية الاقتصادية. علينا أن نركز البحوث على التنمية الصناعية وعلى التدابير اللازمة لتمويلها.

إنّ الفجوة الاستقطابية بين الأغنياء والفقراء ليست مشكلة بين الأفراد ، بل هي أيضا مشكلة بين البلدان ، وعامل خطر رئيس. وبالنظر إلى شيوع الاتجاهات الأخيرة التي تعمل على انتقاد فشل العولمة والنيوليبرالية الجديدة، فقد حان الوقت لتغيير التيار الرئيس لاقتصاديات التنمية. وفي البداية قام البنك الدولي بتغطية تمويل السياسة الصناعية . ولكن هذا اختفى بحلول الثمانينيات. وعلينا الآن أن نأخذ وقتا للتفكير فيما إذا كان هذا هو القرار الصحيح.

الإختبار الذاتي لإقتصادات التنمية

إذا رغبت بلدان أخرى في اتباع نهج الاقتصاد الكوري، فإنها تحتاج إلى بعض المساعدة من البلدان المتقدمة ،على الأقل في المراحل المبكرة من تطورها. ولم يكن بالامكان أن تصبح كوريا على ما هي عليه اليوم دون مساعدة من البلدان المتقدمة النمو مثل الولايات المتحدة وغيرها. كانت مساعدة الولايات المتحدة لكوريا، التي بدأت مباشرة بعد الحرب الكورية، مهمة للانتعاش الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب في كوريا . و خلال السنوات الأولى التي تلت الحرب الكورية كانت كوريا تعتمد إلى حد كبير على الولايات المتحدة ، لتزويدها بالأغذية والسلع الاستهلاكية. كما قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) خدمات استشارية للموظفين في الوزارات الكورية. بيد أنه ما يزال من المعقول تقييم ما إذا كانت البلدان المتقدمة النمو تبذل جهوداً متواصلة من أجل تحقيق النجاح الاقتصادي للبلدان النامية. وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات، فإن نمط المعونة في البلدان المتقدمة يظهر أن التركيز الرئيسي للمعونة يقدم إلى البلدان التي كانت تتشكّل منها مستعمراتها السابقة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى الاهتمام بالمصالح الوطنية ، مثل الحفاظ على الأصول، وحماية المواطنين، والحصول على الموارد الطبيعية ، وما إلى ذلك.

بالطبع أنا لا أقصد هنا أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تقدم المساعدة دون مراعاة لمصالحها الوطنية ، وأن تستند فقط في ذلك إلى نزعتها الكونية. إنّ البلدان ليست مؤسسات خيرية، و يجب علينا أن ننظر الى المصالح الوطنية، ولكن نحن بحاجة أيضا إلى المياه والسماد ، و براعم الامل. ينبغي السماح للآخرين بان يكونوا شركاء في أعمالنا في المستقبل ، بدلا من كونهم مستلمين دائميين. ومن الملاحظ أن ويليام راسل إيسترلي انتقد في كتابه "عبء الرجل الأبيض"، المساعدات المقدمة من الدول الغربية المتقدمة ، واصفاً ايّاها بأنّ لها تأثير شرير. وفي هذا السياق، ينبغي أن ننظر في سبل تحسين فعالية المعونة في البرامج الإنمائية بدلا من التركيز فقط على توسيع حجم المعونة. لقد قال أحد زملائي من جزر المحيط الهادئ عندما بدأ بالعمل لدى البنك الدولي: " لو لم يأت البيض إلى جزيرتنا، فقد كان بوسعنا الحفاظ على أسلوب حياتنا البسيط المتمثل في تناول القلقاس وجوز الهند والأسماك . وإذا كان الأمر كذلك، فقد كان بإمكاننا أن نعيش حياةً أكثر سعادة من الان ". وظلت لهجته الحازمة وهو يقول ذلك عالقة في ذاكرتي. لقد فوجئت بذلك إلى حد ما لأنه كان في العادة هادئاً وخجولاً .

في هذه الأيام، تؤكد مؤسسات المعونة الدولية على مبادرة البلد المتلقي لاتخاذ قرار بشأن تحديد مجال استخدام المساعدات . و هذا هو ما يسمى بـ "المِلكية القطرية". كانت استراتيجية مساعدة بلد ما تسمى في الماضي استراتيجية المساعدة القطرية (CAS) . أمّا الآن فيطلق عليها استراتيجية الشراكة القطرية(CPS) . إنّ الشركاء القطريين في هذه الحالة هم من يقررون عما اذا كان بوسع المتلقين للمعونة الحصول على الأموال اللازمة للمناطق التي يرغبون في دعمها؟ ربما أستطيع القول أن هذا يمكن أن يكون ممكنا لبلدان قوية مثل الهند والصين والبرازيل.و بصراحة، فإنّ واحدة من الحقائق المحرجة بشأن البنك الدولي هو أن الوضع المالي لتلك الدول الثلاث المذكورة أعلاه كان سيصبح أسوأ لو أنها أعتمدت على خريجي البنك. وبما أن تلك البلدان تعد بمثابة زبون مخلص للبنك، و ينمون باستمرار في الوقت ذاته ، فإنّ البنك الدولي بحاجة ماسة لقراءة ما يدور في عقولهم. ومن وجهة نظر الدول الثلاث ، فإن مفردة "المساعدة القطرية" (CAS) هي مفردة غير دقيقة بالنسبة لها. انها واثقة جدا من ذلك ، على الرغم من أنها لا تزال تقترض المال.

وهناك قلق آخر، وهو أن يصبح حجم رأس المال المتاح لمؤسسات المعونة الدولية صغيرا نسبيا نظرا لأن الوضع المالي للبلدان المتقدمة يتراجع ، بحيث لا يمكن تمويل البلدان النامية على نحو كاف. و إذا تم الاحتفاظ بالمال للزبائن الأكبر حجما ، فإن مقدار رأس المال المخصص للدول الصغيرة والتي هي في الحقيقة بحاجة ماسة إلى المال ، سيكونُ قليلاً . كيف يمكن للبلدان النامية الصغيرة أن تتلقى المساعدة دون حل هذه المشكلة الهيكلية ؟ إنّ على البلدان المتقدمة النمو التي تتحكم بنظام بريتون وودز ، اضافةً للصين والهند والبرازيل ، أن تتيح الحصول على حصّة أكبر من مساعدات البنك الدولي ، من أجل توفير الموارد الشحيحة المتاحة للبلدان النامية الأصغر حجماً .

إن التأكيد على الالتزام بسلطة القانون والنظام ومكافحة الفساد ، يُعد ضرورياً ، لأنه من غير المعقول مساعدة البلدان التي تعيش في حالة فوضى ، و يسود فيها الفساد. و خلاف ذلك ستدفن هذه البلدان رأسها في الرمال ، إذا كانت تعتقد أن الالتزام بالقانون والنظام ومكافحة الفساد هي قضايا يمكن أن تتحقق بسهولة من خلال تعلّم ذلك من الاستشاريين الذين يتقاضون رسوما قانونية باهظة الكلفة. في ضوء تجربة كوريا، وبمجرد تحقيق التنمية من خلال زيادة مستوى الالتزام الاخلاقي في ادارة الاقتصاد الوطني ، سيتم تقليل الفساد. وليس من السهل على البلدان النامية أن ترسي القانون والنظام في مكان تتفشى فيه المجاعة والأمراض بسبب تأخر التنمية الاقتصادية . ولذلك، ينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تعمل على اعادة تنظيم مؤسسات المعونة الدولية ، بحيث يتم تحويل نمط المعونة الحالية إلى شكل آخر ، يدعم إنشاء قاعدة صناعية.

ولما كنا لا نستطيع أن نطلب من طفل صغير أن يُمارس الادارة ، فإن الطلب غير المعقول أكثر سيكون هو الطلب من البلدان النامية التي دخلت للتو في عملية التصنيع أن تقوم بفتح أسواق السلع ، والأسواق المالية فيها بشكلٍ تامّ . وإذا اعتقدت هذه البلدان أن تنفيذ هذا الطلب يمكن أن يطور اقتصاداتها ، فإن البلدان النامية ربما تكون قد أساءت فهم تاريخ الاقتصاد العالمي. ولا يمكننا أن نتجاهل الحقيقة التاريخية التي مفادها أن الولايات المتحدة الامريكية ، وجميع البلدان الأوروبية، باستثناء إنكلترا التي كانت متقدمة على بلدان أخرى، قد اعتمدت سياسة تجارية وقائية ، دون العمل بأي استثناءات في المرحلة الأولى من الثورة الصناعية. مقابل ذلك ، يجب أن نشير الى أن البلدان الأخرى قد تمّ القضاء عليها بسبب انتهاج البلدان الصناعية هذه السياسة التجارية الوقائية. ومع ذلك، كيف يمكننا أن ننكر أن هذه الدول هي من أفضل البلدان المتقدمة ، وهي من يقود الاقتصاد العالمي الآن؟ و ما دامت البلدان المتقدمة النمو تطبق معايير مزدوجة بهذا الصدد ، لا يمكن للبلدان النامية أن تنضم إلى صفوف البلدان المتقدمة النمو. وقد حان الوقت للطلب من البلدان المتقدمة أن تقوم باجراء فحص ذاتي لسياساتها ، وأن تعيد تقييم أهمية "إجماع واشنطن" .

وفي أحد الأيام، عندما قمت بزيارة بلد نام، سألت لماذا لا يمارس الناس هناك زراعة الأرز على الرغم من أنها تبدو ممكنة جداً في ذلك البلد . وأجابوا بأنّ الاراضى غير مؤهلة لزراعة الارز وفقاً لرأي خبير زراعى فى دولة متقدمة. و قبل مدة طويلة من ذلك ، كنت قد سمعت أنباءً تفيد بأنّ خبراء زراعيين من طرف ثالث ، قد نجحوا في زراعة الأرز في ذلك البلد. كيف يمكننا تفسير هذا؟ هناك سيناريوهين ممكنين. الأوّل هو أن الخبراء الزراعيين في البلدان المتقدمة النمو لم يكونوا على دراية كاملة بامكانات وظروف البلد النامي ، وكانت لديهم أفكار مسبقة حول عدم امكانية ذلك البلد زراعة الأرز. لقد ولدوا وترعرعوا في بلد متقدم ، الى درجةٍ سئموا فيها من العمل في البيئة السيئة للبلدان النامية. أما الاحتمال الآخر ، فهو تضارب المصالح. فربما لا ترغب البلدان المتقدمة النمو في أن

تصبح البلدان النامية مصدرا آخر للأغذية التنافسية من خلال النجاح في زراعة الأرز. وفي كلتا الحالتين، ينبغي انتقاد الخبراء الزراعيين الاجانب ، لأنهم لم يمارسوا العناية الواجبة.

والآن يتعين على البلدان المتقدمة والأوساط الأكاديمية ومنظمات المعونة الدولية أن تبذل قصارى جهدها لمعرفة ما إذا كان هناك أشخاص يدعون أنهم يؤيدون المبادئ الإنسانية ، بينما هم في حقيقة الأمر يدورون حول الأدغال دون أن يتعلموا الطريق الواجب اتباعه للدخول الى الغابة. إن الذين يستحقون الانتقاد في هذه الحالة ، هم اولئك الذين يجبرون البلدان النامية على الاعتماد على المساعدات الدولية ، وبشكلٍ شبيهٍ بإطعامهم من خلال تقديم السمك لهم ، دون تعليمهم كيفية الصيد. وإذا تأخرت هذه الجهود، فإن البلدان المتقدمة ومنظمات المعونة الدولية ستفقد قيادتها للأمور ، وربما تضع النظام الدولي في حالة من الفوضى. و عبر الزمان والمكان، كانت الفوضى والعداوة تتحكم بالعالم ، ما لم تكن هناك قيادة جديرة بالثقة.

الخاتمة
الدول النامية المتأخرة : فرصة لإلتقاط الأنفاس

وفقا لما تمت مناقشته حتى الآن في هذا الكتاب ، تواجه البلدان النامية التي تحلم بالتنمية الاقتصادية المشاكل الآتية :

أولا، ليس هناك ما يكفي من الوقت لتحقيق التصنيع على أساس تكنولوجياتها الخاصة بسبب الضغط الذي يمارس عليها لفتح أسواقها استناداً لمباديء عمل اجماع واشنطن . كما أن الأسواق المالية الصغيرة تتعرض لخطر عدم استقرار الأقتصاد الكلي الناجم عن التدفق الحر لرأس المال الأجنبي.

ثانيا، تعاني بلدان نامية عديدة من صعوبة تأمين الأموال الكافية لتنميتها الاقتصادية ، لأن المساعدة المقدمة من البلدان المتقدمة النمو لم تعد سخية كما كانت في الماضي.

ثالثا، تركز منظمات و مؤسسات تقديم المعونة الأجنبية الآن على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، وليس على التنمية الاقتصادية الهادفة لإنشاء قاعدة صناعية.

رابعاً، ارتفعت الحصة السوقية للصين بسبب ارتفاع وتيرة عملية التصنيع في الصين . ومن الصعب على البلدان النامية تأمين قاعدة صناعية تنافسية من حيث حجم الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها لا يمكن أن تحمي الصناعات المحلية بسبب السوق المفتوحة.

وما لم تتمكن البلدان النامية من حل المشاكل الأربعة المذكورة في أعلاه، يكاد يكون من المستحيل تكرارمعجزة نهضة الاقتصاد الكوري . و تتحمل البلدان المتقدمة ومنظمات المعونة الأجنبية مسؤولية تقديم المساعدة إلى البلدان النامية من خلال اقتراح الحلول للمشاكل الأربعة المذكورة أعلاه . إنّ المشاكل الثانية والرابعة ليس من السهل حلها. ولا يمكن للبلدان متقدمة النمو أن تتصوّر أن بامكانها زيادة الضرائب لتغطية التوسّع في تقديم أموال المعونة الخارجية ، نظرا للصعوبات الخاصة بها ، والتي تواجهها في إدارة المخاطر المالية ، وانهيار الطبقة المتوسطة الدخل ، وبالتالي، فمن الضروري أن تعمل البلدان النامية الرائدة ، بما فيها كوريا ، على زيادة وتوسيع نطاق تقديم المعونة الخارجية .

إنّ من الصعب تقديم المشورة للصين لكبح جماح التنمية والسيطرة على الصادرات ، خاصة وأن نصيب الفرد من الدخل فيها لا يزال عند مستوى خمسة الاف دولار ، ولديها فوارق كبيرة فى الدخل بين شرق البلاد وغربها ، بالاضافة الى الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية. و لذلك فإن بلدان مثل الصين (الموثوق بها جيداً في السوق المالية الدولية) تحتاج إلى تمويل متطلبات التنمية الاقتصادية ذاتياً ، وينبغي أن تخرج من قائمة المستفيدين من منظمات المعونة الأجنبية من أجل إيجاد مساحة إضافية لدعم البلدان الأخرى التي تحتاج إلى مساعدة عاجلة.

و يبدو من السهل نسبياً حل المشكلتين الأولى والثالثة ، من خلال ، اولاً ، يجب علينا نقل اشتراطات تقديم المعونة من طلب فتح الاسواق على الفور ، وبما يتسّق مع توجهات "اجماع واشنطن" ، الى الانفتاح التدريجي للأسواق جنباً إلى جنب مع تقدّم مراحل التنمية الاقتصادية. وثانياً ، التركيز على تقديم المساعدات لتمويل إنشاء البنية التحتية بهدف بناء القاعدة الصناعية ، وإنشاء نظام مالي لتعبئة المدخرات المحلية. وينبغي أن يقوم البنك الدولي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بمبادرة تهدف لتعديل سياسات المعونة الحالية من خلال اجراء مناقشات مفتوحة حول هذا الموضوع بين الأطراف كافة ، وينبغي أن يكون لكوريا صوت عال ومسموع لتحقيق ذلك.

وهناعلينا ان نقوم بطرح القضية الأساسية التي يجب علينا مناقشتها بوضوح. إن التغاضي عن مباديء "اجماع واشنطن" يمكن أن يزيل المشاكل المستقبلية، ولكنه لا يمكن أن يشفي المشاكل الحالية الناجمة بدورها عن التطبيق السابق لهذه المباديء . فكيف نتعامل مع البلدان النامية التي فتحت أسواقها بصورة مفرطة ، الى الدرجةٍ التي لم يعد فيها مجال للتنفس من أجل التنمية الاقتصادية بعد الآن؟ أعتقد أنه من الضروري أن نعترف رسميا بالانحراف عن الانفتاح المطلوب ، في حال لم تتطابق أوضاع التنمية (في كل بلد على حدة) مع مستوى انفتاح الأسواق ، من خلال عملية المناقشة المفتوحة والدراسة الشاملة. وما دام هناك حالة من الانفتاح المفرط، فإن من الصعب تكرار معجزة الاقتصاد الكوري.

إن التجربة المهمة للتنمية الاقتصادية في كوريا يجب أن تخرج من تحت عباءة الليبرالية الجديدة ، وأن يتم نشرها على نطاق واسع. لقد أظهرت كوريا حكمتها من خلال صياغة سياساتها لتناسب خصائصها وظروفها. وتتمتع كوريا بخبرة جيدة في بناء البنية التحتية الرائدة في مجال السياسات الصناعية الحكومية ، وتعبئة المدخرات المحلية ، مع التركيز على إنشاء قاعدة صناعية. و يجب على كوريا إدارة وتوزيع هذه الخبرات القيمة على نطاق واسع. إنّ جوزيف ستيغليتز(الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد) ، قال في مقدمة كتابه " تفعيل العولمة على النمط الكوري : "انتهجت كوريا خطها الخاص بها على عكس البلدان الأخرى ، في سعيها لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية . و من حق كوريا ومسؤوليتها تعليم البلدان ألاخرى الأسرار الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية ، والحفاظ على الاستقرار لفترة طويلة ، على التوالي ".

وقد حققت كوريا التنمية الاقتصادية من خلال استخدام سياسة الصادرات الصناعية القائدة الموجهة إلى السوق العالمية . وقد جرى ايضاً التعامل بحذر مع السوق وانفتاحها وإلغاء الضوابط المفروضة عليها ، بدلاً من متابعتها بقوة . وكوريا ملتزمة بأن تكون ملاذاً وأملاً للبلدان التي تريد أن تتعلم تجربتها كقوة رائدة في الاقتصاد . وهذا هو السبب في أن كوريا تحتاج إلى أن يكون لها صوت مسموع بهذا الصدد . إنّ قصة نجاح كوريا يجب ن تستمر، لأنّهُ إذا توقفت هذه القصة، لن نجد كلمة الأمل مرتسمة بوضوح في عيون الكثير من الأطفال في البلدان النامية.

الإستنتاجات

خلال خدمتي كمسؤول حكومي ، التقيت العديد من الناس من البلدان النامية الذين أعجبوا بالتجربة الكورية في التنمية الاقتصادية ، وأرادوا أن يتعلموا منها. ولكن يبدو أنّنا لسنا مستعدين لتعليمهم ذلك . كوريا تبدو صغيرة نسبيا ولا تعمل على اظهار حجمها الحقيقي للعالم. إنّ الحصول على مكاسب أكبر قد يكون مهماً ، ولكنّ الأهمّ والأكثر فائدةً ، هو إن تكونَ أكثر وضوحاً ومعقولية لتكون دولة قادرة على نشر المعرفة على نطاق واسع في المجتمع الدولي. و الخطوة الأولى لتكون دولة قابلة على نشر المعرفة ، هو أن تصبح معلماً جيداً للبلدان التي تريد حقا أن تتعلم من تجربتنا التنموية . إن خبرتنا في التنمية الاقتصادية ستكونُ أيضاً ثمينةً جدا بوصفها تراثا ثقافيا للبشرية.

نحن بحاجة للمعلمين والكتب المدرسية للحصول على الاستعداد الكافي لتدريس بعضنا البعض. لدينا الكثير من المعلمين بالفعل : المسؤولين الحاليين والسابقين، ورجال الأعمال، والمهندسين مرتفعي الجودة، والمديرين التنفيذيين في الشركات الكبرى ، وكل هؤلاء يمكن أن يكونوا معلمين جيدين . المشكلة هي أنه ليس لدينا كتاب مدرسي مرجعي . المرجع الذي ينسج الحقائق و يعرض التقارير الاحصائية ليس مقررا دراسياً . الكتاب المدرسي المرجعي يجب ان يتضمن دروساً وفلسفةً توقظ الناس الذين يقرأونها.

حققت كوريا معجزة غير مسبوقة من خلال التنمية الاقتصادية ، ولكن وضعها الأكاديمي في مجال التنمية الاقتصادية يجب أن يكون بمستوى أفضل . والآن، ينبغي لكوريا أن تُسمع صوتها، على الأقل في مجال اقتصاديات التنمية، كبلد تمكن من تحقيق معجزة التنمية الاقتصادية. وعلينا أن نؤسّس لتوجه كوري خاص في اقتصاديات التنمية قبل فوات الأوان. آمل أن يقدّم هذا الكتاب ما يمكن أن يساعد في تحقيق هذه الرؤية ، وبناء الأساس الراسخ للتوجه الكوري في التنمية الاقتصادية.

جونغ كيونغ تشوي
عند سفح جبل نام ،سيئول ، كوريا

شكر وتقدير

اتقدم بالشكر والتقدير الى العديد من الناس الذين قدّموا لي مساعدة لا تقدر بثمن من أجل أن يرى هذا الكتاب النور.

سورا كيم ، مساعد باحث في جامعة دونغوك ، التي حوّلت كتابتي السيئة إلى نصوص أنيقة ، ولم تدخر جهدا في العثورعلى الحقائق والبيانات ذات الصلة.

وقد ساعدني جونكيو بارك، زميلي السابق في مكتب التمويل الدولي التابع لوزارة المالية، على الانتهاء من عملية التحرير ، وقدم أفكارا مفيدة ساعدت على تقديم موضوعات هذا الكتاب بشكل أفضل.

جون تشامبرس، رئيس لجنة التقييم السيادية من ستاندرد آند بورز، الذي قدّم لي تعليقات مفصلة ومفيدة.

جين- سيك تشوي، رئيس مجموعة سيمباك، الذي شجعني على كتابة ونشر الكتاب.

أخيرا وليس آخرا، كريستي هيونجو لي، الذي ترجم هذا الكتاب من الكورية الى الانجليزية ، واخذ على عاتقه القيام بهذا العمل الصعب ، وقام بنشر الطبعة الأولى من هذا الكتاب من خلال شركة نشر جديدة.

لا أستطيع بهذه العبارات الموجزة ان أفي هؤلاء جميعاً حقّهم في الثناء على ما بذلوه من جهود مخلصة لانجاز هذا الكتاب بأفضل شكل ممكن .

الملاحظات الختامية
(الهوامش)

المقدمة

١- أصدر البابا نيكولا الخامس أمراً بابوياً لتبرير غزو أفريقيا وجلب العبيد في عام ١٤٥٥ ، فضلا عن دعمه لاستعبادهم في البرتغال من خلال قيامهم بأعمال السخرة منذ عام ١٤٥٢.

٢- إنّ الرئيس أوباما يقود جهود لدعم عملية التصنيع ومضاعفة حجم الصادرات ، وكان لسياساته هذه تبعات كبيرة على كوريا . وكما قال في خطابه أمام شركة بوينج "إنّ هناك أشياء آخرى بوسعنا فعلها تسهيل بيع بوينغ لمنتجاتها في جميع أنحاء العالم، لأن المزيد من الصادرات يعني المزيد من فرص العمل. وقبل عامين، كنتُ قد وضعتُ هدفاً لمضاعفة صادرات الولايات المتحدة على مدى خمس سنوات" . (خطاب أوباما لشركة بوينغ في ١١ فبراير ٢٠١٢).

٣- الاقتصاد الصغير المفتوح هو الاقتصاد الذي يحرّر حركة رأس المال عبر الحدود بشكل تام الى درجةٍ لا تستطيع الحكومة معها السيطرة على سعر الفائدة الخاص بها. وفي هذه الحالة يعتمد سعر الفائدة المحلي على سعر الفائدة الدولي. و سعر الفائدة المحلي سيكون أعلى أو أقل من سعر الفائدة الدولي، وسوف يصل سعر الفائدة الى المستوى ذاته من خلال عملية التحكيم.

٤- عندما زار الرئيس بارك منجم الفحم في ألمانيا الغربية، شعر بالشفقة على عمال المناجم والممرضين الذين كانوا يعملون بجد في أرض أجنبية بعيدة عن الوطن. وفي الوقت الذي كان يذرف فيه الدموع حزناً عليهم ، قال انه يكافح لمواصلة خطابه .. وقال " يمكننا أن نكون أفضل من الآن ... " . و لطمأنة الرئيس وعد الرئيس لوبك(ألمانيا الغربية) بمساعدة كوريا.لقد استخدم الرئيس لوبك العائدات المستقبلية للمنجم و مستحقات العمال والممرضات العاملات في ألمانيا الغربية كضمان مقابل تقديم تلك المساعدات . وعلى الرغم من أن تلك المبادرة ستبدو وكأنها فكرة تقليدية في الوقت الراهن ، فإن هذا النهج المبتكر، الذي يستخدم التدفق النقدي في المستقبل كجزء من التعهد بالسداد ، قد أصبح هو الأساس في بناء تقنية مالية متقدمة بعد سنوات عديدة . ومع ذلك ، وبقدر تعلّق الأمر بهذه الواقعة التاريخية ، فقد كانت هناك حسابات مختلفة للرئيسين ، حيث أن الرئيس لوبك لم يرافق الرئيس بارك إلى منجم الفحم عند زيارته لألمانيا الغربية.

٥- كان جنود من جمهورية كوريا يشاركون في الحرب الفيتنامية ، وحصلوا مقابل ذلك على مخصصات الخدمة الخارجية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، واشترت الولايات المتحدة مرافق و مواد لدعم الجنود الكوريين، وتم شحن هذه المنتجات إلى فيتنام من قبل الشركات الكورية ، و تم منح كوريا قروض إضافية لدعم التنمية الاقتصادية أيضا.

الجزء الاول : / عملية التنمية الاقتصادية الكورية : جسر الامل الى النجاح

٦- أليس، أمسدن : "شبح انجيلو-ساكسوريزاتيون يطارد كوريا الجنوبية ، في : الاقتصاد السياسي الكوري من وجهة نظر مؤسسية، إدس. تشو لي جاي و كيميون-هيليونغ (شركة بولدر: ويستفيو برس، ١٩٩٤)، ٨٧-١٢٦

٧- شغل كيم تشونغ-يم العديد من المناصب الحكومية مثل وزير المالية ووزير التجارة والصناعة. كما كان شاهداً على تاريخ التنمية الاقتصادية الكورية من خلال عمله كرئيس للأركان لمدة تسع سنوات من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٨، وساهم في سياسة تطوير الصناعة الثقيلة والكيميائية.

٨- يحاول صانعو السياسات التخلص من المبدأ الذي يقضي بأن تطلب البلدان المتقدمة من نظرائها من البلدان النامية (مثل بلدان أمريكا اللاتينية) أن تعيد جدولة ديونها عندما لا تستطيع تسديد الأموال التي تتلقاها. ويطالب صانعو القرار أساسا بخفض الموازنة الحكومية، وإزالة اللوائح الحكومية، وفتح أسواق رأس المال، ورفع القيود المفروضة على رأس المال الأجنبي، وخصخصة المؤسسات العامة، الخ.

٩- التجارة الحرة القائمة على الميزة النسبية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٧٠ واتفاقية بروتوكول كيوتو لعام ٢٠٠٥ للحد من ثاني أكسيد الكربون ، يمكن اعتبارها مبررا لهذا الوضع الراهن من وجهة نظر البلدان النامية.

١٠ - في عام ١٩٩٧ فتحت كوريا كل أسواقها ، من سوق النقد الأجنبي وأسواق رأس المال ، للحصول على القرض الاحتياطي من صندوق النقد الدولي.

الجزء الثاني : العوامل المؤثرة على نجاح الاقتصاد الكوري

١١ - يعتقد الدكتور (نام) ، وزير المالية السابق ورئيس الوزراء، ستة أسباب تقف وراء النجاح الاقتصادي لكوريا :

١) التجانس العرقي والثقافي والتقاليد الكونفوشيوسية القوية التي تولي قيمة كبرى للتعليم والولاء للأمة .

٢) تهديد الأمن القومي من قبل كوريا الشمالية الشيوعية، التي ساعدت الحكومة على تحقيق المزيد من التماسك الوطني والتوافق في الآراء لصالح التنمية الاقتصادية، وفي الوقت ذاته الحفاظ على الحكم الاستبدادي.

٣) قوّة قيادة وتأثير الحكم الاستبدادي.

٤) استراتيجية التنمية المُقادة بالصادرات .

٥) ايمان شعب كوريا الجنوبية بنظام السوق الحر ، في مقابل قيادة النظام الشيوعي في كوريا الشمالية .

٦) البيئة الاقتصادية الدولية الموآتية التي سادت خلال الستينيات والسبعينيات.

المصدر : لي-جاي تشو "مؤسسات الثقافة والتنمية الاقتصادية في شرق آسيا في الاقتصاد السياسي الكوري: منظور مؤسسي . تحرير تشو لي جاي وكيم يون هيونغ (بولدر، كو: ويستفيو بريس، ١٩٩٤) ، ٣- ٤٤

١٢ - استراتيجية التصنيع من أجل التصدير ، و استراتيجية احلال الواردات هما مفهومان متضاربان على ما يبدو . ولكن إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير هي مفهوم أوسع يشمل إستراتيجية احلال الواردات على المستوى العالمي. وبعبارة أخرى، يمكن بيع منتجات استراتيجية التصنيع من أجل التصدير في السوق المحلية فضلا عن السوق العالمية.

١٣ - كانت حربا رهيبة تسببت في مقتل أكثر من خمسين ألف أمريكي ، وبلغ عدد قتلى الكوريين الجنوبيين والشماليين والصينيين وأفراد قوة الأمم المتحدة سبعمائة ألف قتيل تقريبا . و وفقا للوثائق الإحصائية، كان هناك عدد أكبر من الضحايا المدنيين بين قتيل ومفقود.

١٤ - من المهم إنشاء سلسلة قيمة كاملة. فبعض البلدان الغنية بالموارد أو البلدان الزراعية تقوم بانتاج سلع بسيطة ومواد خام وتصديرها . وستواجه هذه البلدان صعوبات في تطوير اقتصادات قوية ، لأنه لن يكون هناك أي شركات كبرى للتصنيع قادرة على توليد قيمة مضافة أكبر يكون لها تأثير إيجابي على تشغيل القوى العاملة. أي أنه ينبغي للبلدان النامية أن تقطع ثلاث خطوات لبناء سلسلة قيمة خاصة بها ، مثل الاستخراج و المُعالجة(أي خلق قيمة مضافة للمواد الأوليّة المُستَخرجة) والتصدير ، بدلا من خطوتين لسلسلة القيمة مثل الاستخراج والتصدير. وتضمنت خطة التنمية الاقتصادية لإندونيسيا التي تم الاعلان عنها مؤخرا عن استهدافها إنشاء سلسلة قيمة مثالية.

١٥ تشارلز دالارا، هو مساعد وزير الخزانة في الولايات المتحدة / قسم الثروات، الذي عمل على تأسيس سوق الأوراق المالية بشكل جدي. كما قاد الجهود الهادفة الى أعادة تقييم عملة الـ "وون" الكورية.

١٦ - كان الجدل حول المرتزقة الدوليين يقوده أساسا المثقفون الأوروبيون اليساريون. لم تكن هذه القضية مهمة بالنسبة للشعب الكوري، ومع ذلك، ففي التسعينيات من القرن الماضي، أعاد المثقفون اليساريون الكوريون إثارة النقاش بهذا الصدد.

١٧ - يصف جان زيغلر وضعا فريدا حيث يقدم ضابط شاب من ساندينيستا شهادات ملكية الأرض مع أك-٤٧ (بنادق كلاشنيكوف) ، عند حضوره مراسم توزيع الأراضي في ساندينيستا. ومع ذلك، فهذا هو نوع من الإصلاح الراديكالي المناهض للسوق الذي يختلف أساسا عن الإصلاح الزراعي في كوريا ، الذي تمّ العمل به على أساس مبادئ السوق.

١٨ - في عام ٧٨٨، قرر الملك (وونسونغ) من أسرة شيلا الموحدة "دوكسيامبوموا" ، إجراء فحص حكومي رفيع المستوى لتعيين مسؤولين رفيعي المستوى ، بهدف تعيين موظفين في المناصب العليا وفقا لقدراتهم ، بدلا من تعيين "المحسوبين" على أساس نظام طبقي كان في ذلك الوقت نظام وراثي كوري تراتبي ، يستخدم لتصنيف مستوى ودرجة أعضاء الطبقة الرسمية. كان هذا تاريخاً أمتدّ لـ الف ومائتي سنة ، جعل المسؤولين الأكفاء ، طيلة هذا التاريخ، يقومون بانجاز المهام المخصصة لهم في عملية التنمية الاقتصادية.

١٩ - بول .روزنستين-رودان، "مشاكل التصنيع في شرق وجنوب شرق أوروبا"، المجلة الاقتصادية ٥٣، عدد ١٩٤ (١٩٤٣).

٢٠ - راجع في الجزء السادس مفهوم P-CBO

٢١ - وعادة ما تسمى بـ "الروح الجائعة" . ولكن هذا تعبير مضلّل ، فهذه الروح يمكن أن تكون روحا حائرة (غير مستقرة) ، لا يمكن أن تحقق حلما في الحياة، أو تنجح في اقامة علاقة مع العائلة والأصدقاء ، حيث يترافق الفقر الثقافي في المجتمع مع الحضارة المادية المتطورة للغاية.

٢٢ - أوضح البروفيسور (هام) أن السياسة والأخلاق لا يمكن فصلهما في الكونفوشيوسية التي تقوم على مفاهيم القيم الآسيوية ، والديمقراطية الكونفوشيوسية . المصدر : هام تشاى بونغ: الكونفوشيوسية والرأسمالية والديمقراطية (٢٠٠٠).

٢٣- عملت "الثورة الثقافية" لمدة عشر سنوات على ترحيل المثقفين الحضريين إلى المناطق الزراعية في الريف . و بعد ما سمي بـ "القفزة الكبرى إلى الأمام" تفشت المجاعة ، وانقسم الحزب الشيوعي. وتُعَد مرحلة الثورة الثقافية مرحلة انتكاسية أدت إلى تأخير التحديث والإصلاح الاقتصادي في الصين.

الجزء الثالث: الصيغة الكورية للنجاح الاقتصادي

٢٤- كما ذكرت سابقا، فإن تركيز خطة التنمية الاقتصادية الإندونيسية (IEDP) هو إنشاء مصانع لمعالجة المواد الخام واعادة تصنيعها ، وليس الاعتماد فقط على تصديرها كمواد خام. وجعلت الحكومة الإندونيسية من كوريا الجنوبية شريكاً رئيسياً في عملية تنفيذ برنامج (IEDP) ، وأنشأت مكتبا مشتركا لهذا الغرض يعمل فيه مسؤولون من البلدين معا.

٢٥- بالنسبة لضريبة القيمة المضافة فإنها تمثل عبئا كبيرا على الشعب، وهذا هو السبب في أن العديد من الدول المتقدمة لم تعمل بهذه الضريبة . وقد أصبح تطبيقها ممكنا في كوريا ، لأن كوريا كانت قوية القيادة خلال تلك الفترة . في الواقع، كانت ضريبة القيمة المضافة مصدراً لعائدات ضريبية بديلة بعد نهاية الحرب الفيتنامية.

٢٦- كانت التدابير ٨ و٣ عبارة عن مرسوم رئاسي تم بموجبه تجميد سداد القروض وتحويل المقرضين من القطاع الخاص إلى مؤسسات مالية غير مصرفية.

٢٧- بغية دعم التسويق التجاري للتكنولوجيات الجديدة، أنشأت الحكومة في عام ١٩٨٩ صندوق ضمان تكنولوجيا الائتمان الكوري (KOTEC) لتوفير ما يكفي من الضمان والدعم المقدّم من المؤسسات المالية الخاصة (مثل الصندوق المُسمّى بـ "صندوق المَلاك") ، و زيادة حجم المشاركة العادلة في رأس المال مع الشركات الكبرى.

٢٨- منذ عام ٢٠١١، حاولت الحكومة تحويل المجمعات الصناعية الحالية إلى مجمعات حديثة متعددة الوظائف حيث يمكن للعمال العمل والتعلم والاستمتاع بالحياة الثقافية

والارتقاء بنوعية الحياة العملية . و يُعد مجمع سيهوا الصناعي مشروعاً تجريبيا ضمن هذه المجمعات .

٢٩-وفقا لنتائج المسح الذي اجراه الاتحاد الكوري للشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن ٧٥,٦ في المائة من الذين تم استطلاع آرائهم يعتقدون أن السياسات الحكومية هي التي تقف وراء نجاح الشركات الكبيرة . كما أنّ ١١ في المئة من الذين تم استطلاع آرائهم يعتقدون أن هذا التطور يعود إلى تعاون الشركات الصغيرة ، وأنّ ٩,٦ منهم يعتقدون أن ذلك يعود إلى عوامل أخرى (كالدعم الخارجي) ، بينما نجد أنّ ٣,٨ في المئة فقط من من الذين تم استطلاع آرائهم يعتقدون أن هذا التطور يعود إلى العمل الشاق للشركة . وكما نعلم من خلال نتائج هذا المسح، فقد توقع الناس ظهور تكتلات تجارية على مستوى عال .

٣٠-فيما يتعلق بالشغف الخاص للرئيس بارك بالتشجير لتكوين الجبال الخضراء.. أنظر : لي غيونج جون ، وكيم ووي تشول ، معجزة بارك تشونغ هي: من جبال عارية إلى مشهد جميل .

٣١-كان الهدف الرئيسي لمشروع تجديد الأنهار الأربعة ، تحت إدارة لي ميونغ باك ، هو تحسين القدرة على السيطرة على الفيضانات الكبيرة وتدفق المياه في كوريا والحد من خطر الفيضانات. وفي عام ٢٠١١عانت تايلاند من الفيضانات لأن قدرة السيطرة على الأنهار كانت ضعيفة ، وكان نظام الممر المائي غير فعال أثناء هطول الأمطار الغزيرة. وفي الآونة الأخيرة تكررت ظاهرة هطول الأمطار الغزيرة الموضعية في جميع أنحاء العالم . و خلال مدة دراستي العليا لم تعاني جزيرة أوهاو من أية فيضانات .ولكن بسبب ظاهرة الأمطار الغزيرة الموضعية الأخيرة تعرضت جامعة هاواي للغرق بسبب الفيضانات . ولو لم تقم الحكومة الكورية بمشروع تجديد الأنهار الأربعة، لكانت الأمطار الموضعية قد تسببت في عام ٢٠١١ بأضرار كبيرة تتجاوز الأضرار التي لحقت بتايلند جرّاء ذلك . على سبيل المثال، تم حفر مشروع سد غورني حتى ٦عمق أمتار، ولكن المياه تجاوزت هذا العمق بارؤتفاع يتراوح مابين ٢ متر إلى ٣ أمتار من خلال استمرار هطول الأمطار في عام ٢٠١١. وبالتالي، فإن النهر كان سيفيض الى ارتفاع يتراوح مابين ٣ إلى ٤ أمتار ، لو لم نقم بحفر حوض النهر مقدما. وفي مثل هذه الحالة، كانت الأضرار التي ستلحق بالمجمع الصناعي (غومي) ، والمجمعات الصناعية الأخرى في جميع أنحاء منطقة جيونغام والمدن المجاورة ستكون خطيرة جدا.

٣٢-كيم تشونغ- يم ، من اليأس الى الامل: صنع السياسة الاقتصادية في كوريا ، ١٩٤٥~١٩٧٩ ،(سيئول، كوريا، معهد التطوير الكوري،٢٠١١).

٣٣-لم تعلن الصين رسميا أنها تتبع خطى حركة سايمول الكورية على الرغم من أنها أرسلت العديد من المسؤولين الصينيين إلى كوريا لتدريبهم على ذلك.

٣٤-عندما كنت مديراً تنفيذياً في البنك الدولي خلال المدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، كنت أرى أنّه يجب على أن البنك الدولي أن يعود إلى نهجه السابق في تقديم المعونة التقليدية. ولحسن الحظ ، كان رأي رئيس البنك (بول وولفويتز) في ذلك الوقت يتفق

مع رأيي ، الذي يشير أيضا الى ضرورة إنشاء نظم مالية ، وعلى دعم تشكيل الهياكل الأساسية لهذا الغرض ، وتمت الموافقة على إجراء هذا التغييرات.

٣٥- جان زغلر، لا فييم دانز لي موند إكسبليكوي مون فيلس (باريس، فرنسا طبعات دو سيئول ، ٢٠١١)

الجزء الرابع: أصوات كوريا

٣٦- من الجهود ذات المغزى ، أن جمعية كوريا لصناعة أشباه الموصلات (كسيا) نشرت كتابا تحت عنوان (اسطورة أشباه الموصلات) التي تلخص تاريخ صناعة أشباه الموصلات لمدة خمسين عاما ، احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها .

٣٧- تتضمن "الأهداف الإنمائية للألفية" ، الأهداف الثمانية الآتية:

(١) القضاء على الفقر المدقع والجوع .
(٢) تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
(٣) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .
(٤) الحد من وفيات الأطفال.
(٥) تحسين الصحة الانجابية .
(٦) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/ الإيدز ، والملاريا وغيرهما من الأمراض.
(٧) ضمان الاستدامة البيئية .
(٨) إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

٣٨- عندما تولت حكومة لي ميونغ باك مهامها قمت بقيادة وزارة الاستراتيجية والمالية ومعهد التنمية الكوري منذ عام ٢٠٠٨. وقدت هذه المهمة لأول مرة بمنصب نائب الوزير ، وأوليت هذا العمل اهتماماً كبيراً عندما شغلت منصب كبير مستشاري السياسة الاقتصادية للرئيس.

٣٩- في عام ١٩٧٣، أصر الخبير الاقتصادي التنموي رونالد ماكينون على أن الانفتاح الفوري والكامل للأسواق المالية سيكون مفيدا للنمو الإقتصادي. ومع ذلك، فقد تغيرت أفكاره لاحقاً ، حيث تبنى الانفتاح التدريجي للأسواق المالية وتنظيم آليات عملها في الكتاب الذي نشره في عام ١٩٩٣ بعد ان شاهدعن كثب آثار الأزمة المالية / الاقتصادية في أمريكا اللاتينية خلال السبعينيات والثمانينيات. أنظر : رونالد ل. مكينون، المال و رأس المال في التنمية الاقتصادية ، تنظيم التحرير الاقتصادي (بالتيمور ، صحافة جامعة جونز هوكينز ، ١٩٩٣).

الجزءالخامس : الدروس المستفادة من الفشل

٤٠- يصر النقوديّون على أن النتيجة يمكن أن تختلف باختلاف نوع نظام سعر الصرف، وعمّا اذا كان هذا النظام نظام سعر صرف ثابت أو نظام سعر صرف عائم. ومع ذلك، إذا تم تنفيذ التحكيم بسرعة ، سيتم تخفيف فعالية السياسة النقدية بشكل حاد بغض النظر عن نظام سعر الصرف المعمول به في الاقتصاد.

٤١- في نظرية منطقة العملة المثلى تتخلى البلدان عن موازناتها الخاصة وتقترح شروطا مختلفة لإدخال عنصر واحد مشترك. وينبغي أن تكون درجة الاعتماد على التجارة البينية الإقليمية مرتفعة ، وأن تحافظ على مستوى مماثل من سلامة المالية العامة. وقد تم تقديم

هـــذه النظريـــة لأول مـــرة مـــن قبـــل روبيـــر أ. مونـــديل فـــي عـــام ١٩٦١. أنظر : روبرت أ. موندیل، "نظرية منطقة العملة المثلى"، تنقيح الاقتصاد الامريكي ٥١(١٩٦١):٥٠٩~١٧

٤٢- البروفيسور كيم جونغ سيك من جامعة (يونسي) ذكر في مقالته أن المستثمرين الأجانب حصلوا على أكثر من ٣٠ مليار دولار أمريكي في اعادة الاستثمار سنويا، و صرح قائلاً "..... على الرغم من أننا نخلق ثروة وطنية من خلال التبادل التجاري ، فإنّ الاقتصاد الكوري راكد بسبب تدفق الثروة الوطنية الى الجزء المالي من الاقتصاد ....".
المصدر : كيم جونغ سيك، منتدى الاقتصاد الكوري ٤ ، العدد ٤ (٢٠١١):٣٧

٤٣-جيمس جيربر ، الاقتصاد العالمي ، الطبعة السادسة .(ابر سادل ريفر ، نيوجيرسي :برنتيس هول، ٢٠١٣)، 404~٩.

الجزء السادس: ما الذي يجعلنا مشوشين

٤٤-إنّ المزارعين الذين يكدّون في زراعة مساحاتٍ ضيقة من الأراضي ، لا يستطيعون تحمل دفع رسوم كهرباء باهظة الثمن ، حتى وإن كان ذلك من خلال الإعانات التي تقدّم لهم . وعلى وجه الخصوص، فإن تكلفة توليد الطاقة قد أصبحت باهظة الثمن في الأماكن المستثناة من شبكة توزيع الكهرباء القائمة. وهذا مثال نموذجي يمكن لنا عرضه بهذا الصدد.

٤٥- تبدو تجربة كوريا وكأنّ الليبرالية الجديدة قد طغت عليها. إن التنمية الاقتصادية لكوريا لم تتبع نهج الانفتاح الكامل والفوري للسوق الذي دعى اليه الليبراليون الجدد. وقد تمكنت كوريا من تحقيق التنمية لأنها كانت متحفّظة في فتح أسواقها.

٤٦- أسباب اخفاق السوق تشمل السلع العامة، والعوامل الخارجية، وعدم تماثل المعلومات، والاحتكارات الطبيعية.

٤٧- التزام السندات ذو الأساس المضمون(K (P-CBO هو نظام يسمح بدمج العديد من السندات في حزمة واحدة . وتصدر الأوراق المالية الجديدة مدعومة بحزمة دمج السندات من شركات مختلفة ، ويتم وضعها في صناديق لبيع شهادات الحيازة للمستثمرين. وهذا النظام يقلل من مخاطر الإفلاس لشركات الافراد من خلال تجميع المخاطر. وقد أنشأت الحكومة الكورية أصولا خالية من المخاطر من خلال توفير ضمانات أوليّة جزئية لمنظمات المجتمع المحلي بحيث يمكن للمستثمرين شراء شهادات الأسهم بحرية دون خوف من الإفلاس الفردي.

٤٨-يتم الاكتتاب السريع لسندات الشركة في حالة عدم قدرة نظام CBO على إدراج أحجام كبيرة من سندات الشركات الكبرى في السوق المالية . و في حال استحقاق هذه الكمية الكبيرة من السندات ، يقوم بنك التنمية الكوري والدائنون بضمان هذه العملية ، من خلال وضع هذه السندات في شرائح صغيرة ضمن نظام CBO ، و بشكل منفصل ، وبالتتابع ، كلما تم أصدار جزء منها. وقد تم العمل بهذا النظام على

نطاق واسع . وقد كانت هذه الاجراءات وليدة أفكار بنك التنمية الكوري والبنوك الدائنة ، وتمّ التعامل معها كما لو أنّها كانت موقّفاً مؤقتاً للسيارات.

٤٩- يمكن للمؤسسات البحثية الممولة من الحكومة أن تقود البحوث المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الكورية، مثل معهد التنمية الكوري، والمعهد الكوري للاقتصاد الصناعي، والمعهد الكوري للسياسة الاقتصادية الدولية .. اخرى) . ومع ذلك، من المفترض أن تقوم هذه المعاهد بتغطية نفقاتها وتكاليفها الإدارية من خلال عائدات بيع الخدمات البحثية ، ومن خلال موازنة البرامج والأداء .ان من الصعوبة بمكان دعوة الباحثين الدوليين لإجراء البحوث حول التنمية الاقتصادية الكورية ، لانه ليس من السهل تأمين المال اللازم لإطعام الباحثين في ظلّ موازنة يتم اعدادها على اساس البرامج والأداء . وقد تم اعتماد نظام الموازنة على أساس الأداء كإجراء من الاجراءات الاصلاحية لحكومة كيم داي جونغ ، من أجل دعم موقف مؤسسات البحوث الممولة من الحكومة ، في سعيها للحصول على بحوث أفضل.